نُزْهَةِ النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَر

الحافظ ابن حجر العسقلاني

رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

((وبه ثقتي)) [1]

((وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم)) [2] .

((وبه ثقتي وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً)) [3]

((رب يسر وتمم بالخير)) [4]

((الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً)) [5]

((وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)) [6]

((وما توفيقي إلا بالله)) [7]

الحمدُ للهِ الذي لَمْ يَزَلْ عَليماً [8] قديراً حيّاً قيُّوماً ((مريداً)) [9] سَميعاً بَصيراً ، وأَشهدُ أَنْ لا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، وأُكبِّرُه [10] تَكبيراً .

وصلّى اللهُ عَلى سَيدِنا مُحَمَّدٍ الذي أَرْسَلَهُ [11] إلى النَّاسِ كافةً بَشيراً ونَذيراً ، وعلى آلِ محمدٍ [12] وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْليماً كثيراً .

أَمَّا بَعْدُ : فإنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ [13] ((أَهلِ الحَديثِ)) [14] قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ ((والحَديثِ)) [15] :

---

(1) زيادة من ((هـ)) .
(2) زيادة من ((ب)) .
(3) زيادة من ((ص)) .
(4) زيادة من ((ظ)) .
(5) زيادة من ((ظ)) .
(6) زيادة من ((ط)) .
(7) زيادة من ((ن)) .
(8) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : عالماً .
(9) زيادة من ((ظ)) .
(10) في ((ظ)) : وأكبر .
(11) في ((ط)) : أرسل .
(12) في ((ن)) : وعلى آلِه .
(13) في ((ب)) : مصطلح .
(14) هذه الكلمة مطموسة في ((ظ)) .
(15) هذه الكلمة مطموسة في ((ظ)) .

فَمِن أَوَّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك القاضي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه « المحدِّث الفاصل »[16] ، لكنَّه لم يَسْتَوْعِبْ[17] .

والحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيْسَابوريُّ ، لكنَّه لم يُهَذِّبْ ولم يُرَتِّبْ .

وتلاه أَبو نُعَيْم الأصبهانِيُّ[18] ، فعَمِل على كتابِهِ « مُسْتَخْرَجاً » ، وأَبقى أَشياءَ للمُتَعَقِّبِ .

ثمَّ جاءَ بعدَهم الخطيبُ أبو بكرٍ[19] البَغْدَاديُّ ، فصنَّفَ في قوانينِ الروايةِ كتاباً سمَّاه « الكفاية » ، وفي آدابِها كتاباً سمَّاه « الجامعَ لآدابِ الشَّيْخِ والسَّامِعِ » .

وقلَّ فنٌّ مِن فُنونِ الحَديثِ إلاَّ وقد صَنَّفَ { ظ / 1 ب } فيهِ كتاباً مُفْرَداً ، فكانَ[20] كما قال الحَافظُ أبو بكرِ بنُ نُقْطَةَ : كلُّ مَن أَنْصَفَ عَلِمَ أَنَّ المحَدِّثينَ بعدَ الخَطيبِ عِيالٌ على كُتُبِهِ .

ثمَّ جاءَ [بعدَهُم][21] [بعضُ][22] مَن تَأَخَّرَ عنِ الخطيبِ فأَخَذَ مِن هذا العلمِ بنَصيبٍ :

فجمَع القاضي عِياضٌ[23] كتاباً لطيفاً سمَّاهُ الإلْماع « في كتاب الإسماع »[24] .

وأبو حفْصٍ الميَّانِجيُّ جُزءاً سمَّاه « ما لا يَسَعُ المحَدِّثَ جَهْلُه » .

وأَمثالُ { أ / 1 ب } ذَلك مِنَ التَّصانيفِ الَّتي اشتُهِرَتْ وبُسِطَتْ { هـ / 1 ب } ليتوفَّرَ عِلْمُها ، واخْتُصِرَتْ ليتيسَّرَ فهْمُها .

{ ن / 1 ب } إلى أَنْ جاءَ الحافِظُ الفقيهُ تقيُّ الدِّينِ أَبو عَمْرٍو عُثْمانُ بنُ الصَّلاحِ عبدِ الرحمنِ الشَّهْرَزُوريُّ – نزيلُ دمشقَ – ، [فجَمَعَ][25] – لما وَلِيَ تدريسَ الحديثِ بالمدرَسَةِ الأشرفيَّةِ – كتابَه المشهورَ ، فهَذَّبَ فنونَهُ ، وأَملاهُ شيئاً بعدَ شيءٍ ، فلهذا لَمْ يَحْصُلْ[26] ترتيبُهُ على الوضعِ المناسِبِ[27] ، واعتنى بتصانيفِ الخَطيبِ { ب / 1 ب } المتفرِّقةِ[28] ، (فجمَعَ شَتاتَ)[29] مقاصِدِها ، وضمَّ إليها مِن غَيْرِها نُخَبَ[30] فوائِدِها ، { ط / 1 ب } فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِهِ ، فلهذا عَكَفَ النَّاسُ عليهِ وساروا بسَيْرِهِ ، فلا[31] يُحْصى

---

(16) في « ن » و« ظ » : الفاضل .
(17) في « ص » : يشف .
(18) في « ظ » و« ص » و« أ » و« هـ » : الأصفهاني .
(19) في « هـ » : أبو بكر الخطيب .
(20) في « ص » : وكان .
(21) ليست في « ط » و« ظ » و« هـ » .
(22) ليست في « ن » و« ب » .
(23) في « ظ » : العياض .
(24) زيادة من « ط » .
(25) ليست في « ظ » .
(26) في « ظ » : يتحصل .
(27) في « ن » و« ط » و« ظ » و« أ » و« ب » : المتناسب .
(28) في « ن » و« ط » و« أ » و« ب » : المفرَّقة ، وفي « ظ » : المعرفة .
(29) غير واضحة في « ط » .
(30) في « ص » : نجيب .
(31) في « هـ » : ولا .

كم ناظِمٍ [له] [32] ومُختَصِر ، ومستَدْرِكٍ [عليهِ] [33] ومُقْتَصِر ، ومُعارِضٍ [34] لهُ { ظ / 2 أ } ومُنْتَصِر !

فسألَني بَعْضُ الإخوانِ [35] أَنْ أُلَخِصَ لهُ [36] المهِمَّ مِنْ ذَلكَ فلخَّصْتُهُ في أوراقٍ لطيفةٍ [37] سمَّيْتُها " نُخْبَةَ الفِكَرِ في مُصْطَلَحِ [أَهلِ] [38] الأثَرِ " على ترتيبٍ ابْتَكَرْتُهُ ، وسبيلٍ انْتَهَجْتُهُ ، مع ما ضمَمْتُه [39] { ص / 1 ب } إليهِ مِن شوارِدِ الفرائِدِ [40] وزَوائِدِ الفوائِدِ .

فرَغِبَ إليَّ [جماعةٌ] [41] ثانياً أَنْ أَضعَ عَليها شرحاً يحُلُّ رموزَها ، ويفتحُ كنوزَها ، ويوضِحُ ما خَفِيَ على المبْتَدئ من ذلك ، فأَجَبْتُه إلى سُؤالِهِ ؛ رجاءَ [42] الاندِراجِ في تلكَ المسالِكِ .

فبالغتُ في شَرْحِها في الإيضاحِ والتَّوجيهِ ، ونبَّهْتُ عَلى خَبايا زواياها ؛ لأنَّ صاحِبَ البَيْتِ أَدْرَى بِما فيهِ ، وظَهَرَ لي أَنَّ إيرادَهُ [43] على صُورةِ البَسْطِ أليقُ ، ودَمْجَها { هـ / 2 أ } ضِمْنَ تَوضيحِها أَوْفَقُ ، فسلكْتُ { أ / 2 أ } هذهِ الطَّريقَةَ [44] القَليلةَ المسالِكِ [45] .

[فأقولُ] [46] طالِباً مِن [اللهِ] [47] التَّوفيقَ فيما هُنالِك :

الخَبَرُ " قسم من أقسام الكلام يأتي في تعريفه ما يعرف به الكلام " ثم يخرج من أقسام الكلام لأنه محتمل للصدق والكذب " [48] و [هو] [49] " [50] عندَ عُلَماءِ [هذا [51]] [52] الفنِّ مرادفٌ للحَديثِ .

---

(32) ليست في " ب " .
(33) ليست في " هـ " .
(34) في " ص " : ومعاوض .
(35) في " أ " : إخواني .
(36) في " ط " و " ظ " و " ن " : لهم .
(37) في " ط " : قليلة .
(38) ليست في " ص " .
(39) في " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " و " ن " : ضممت .
(40) في " ن " : الفوائد .
(41) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " .
(42) في " ط " : راجياً .
(43) في " ط " : إبرازه .
(44) في " أ " : الطريق .
(45) في " ن " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : السالك .
(46) ليست في " ظ " .
(47) ليست في " ظ " .
(48) زيادة من " أ " .
(49) ليست في " هـ " .
(50) زيادة من " ط " و " هـ " و " ص " و " أ " و " ب " ، لكن في " ط " ما عرف بدلاً من ما يعرف ، والعبارة في هامش النسخة " ظ " .
(51) في " هـ " : أهل ، وفي " ظ " : هذه .
(52) ليست في " ن " .

وقيلَ : الحَديثُ : ما جاءَ عَنِ النَّبيِّ { ن / 2 أ } صلَّى اللهُ عليهِ [وعلى آلهِ] [53] وسلَّمَ ، والخَبَرُ ما جاءَ عن [54] غيرِه ، ومِنْ ثَمَّ [55] قيلَ لمن يشتغلُ بالتَّواريخِ وما شاكَلَها [56] : الإخباريُّ ، ولمن يشتغلُ بالسُّنَّةِ النبويَّةِ : المحَدِّثَ .

وقيل : بيْنهما { ظ / 2 ب } عُمومٌ وخُصوصٌ مُطْلَقٌ ، فكلُّ حَديثٍ خبرٌ من غيرِ عَكْسٍ .

وعبَّرْتُ [57] هنا [58] بالخبَرِ ليكونَ أشملَ ، فهو باعتبارِ [59] وصولِهِ إلينا إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ ؛ أي : [أسانيدُ] [60] كثيرةٌ ؛ لأنَّ طُرُقاً جمعُ طريقٍ ، وفعيلٌ في الكثرةِ يُجْمَعُ على فُعُلٍ – بضمَّتينِ – ، وفي القلَّةِ على أَفْعِلَةٍ .

والمرادُ بالطُّرُقِ [61] الأسانيدُ ، والإسنادُ حكايةُ ((عن)) [62] طريقِ المتْنِ .

((والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام)) [63] .

وتلكَ الكثرَةُ أَحدُ شُروطِ التَّواترِ إذا وَرَدَتْ بِلاَ حَصْرِ عَددٍ { ب / 2 أ } مُعَيَّنٍ ، [بل] [64] [تكونُ [65]] العادةُ قد أحالتْ تواطؤهُم ((أو توافقهم)) [66] على الكذِبِ ، وكذا [67] وقوعُه منهُم اتِّفاقاً مِن [68] غيرِ قصدٍ .

فلا مَعْنى لِتعْيينِ العَدَدِ على الصَّحيحِ ، ومِنْهُم مَنْ عيَّنَهُ في الأربعةِ ، وقيلَ : في الخمْسةِ ، وقيل : في السَّبعةِ ، وقيل : في العشرةِ ، وقيلَ : في الاثنَيْ عَشَر ، وقيل : { هـ / 2 ب } في الأربعينَ ، وقيلَ : في السَّبعينَ ، وقيلَ غيرُ ذلك .

وتَمَسَّكَ كُلُّ قائل بدليل جاءَ فيه ذِكرُ [ذلكَ] [69] العَدَدِ ، فأفادَ [70] العِلْمَ ((للحال)) [71] ، { أ / 2 ب } وليسَ بلازمٍ أَنْ يَطَّرِدَ في غَيْرِهِ لاحتمالِ الاخْتِصاصِ .

---

(53) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(54) في ((ظ)) و ((ص)) : من .
(55) في ((أ)) : ثمة .
(56) في ((ص)) : يشاكلها .
(57) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) : وعبر .
(58) في ((ص)) : هاهنا .
(59) في ((ص)) : باعتباره .
(60) ليست في ((ظ)) .
(61) في ((هـ)) بالطريق .
(62) زيادة من ((ظ)) .
(63) زيادة من ((ص)) .
(64) ليست في ((ص)) .
(65) في ((ظ)) و ((أ)) : يكون .
(66) زيادة من ((ن)) .
(67) في ((ن)) : أو .
(68) في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) : عن .
(69) ليست في ((ط)) .
(70) في ((ظ)) : وأفاد .
(71) زيادة من ((ص)) .

فإذا وَرَدَ الخَبَرُ { ط / 2 أ } كذلك وانْضافَ إليهِ أَنْ يستويَ الأمْرُ فيهِ في الكثرةِ المذكورةِ من ابتدائِهِ إلى انتهائهِ — والمرادُ بالاستواءِ أَنْ لا تَنْقُصَ الكَثْرَةُ { ظ / 3 أ } المذكورةُ في بعضِ المواضِعِ لا أَنْ لا تَزيدَ [72] ، إذ الزِّيادَةُ [هُنا] [73] مطلوبةٌ [74] مِن بابِ أَوْلى [75] — ، وأَنْ يكونَ مُسْتَنَدُ انتهائِهِ [76] الأمرَ المشاهَدَ أو المسموعَ ، لا مَا ثَبَتَ { ن / 2 ب } بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصِّرْفِ .

فإذا جَمَعَ هذهِ الشُّروطَ الأربعةَ ، وهي :

عَدَدٌ كثيرٌ أَحَالَتِ العادةُ تواطُؤَهُمْ [و [77] توافُقَهُم] [78] على الكَذِبِ .

((و)) [79] رَوَوْا { ص / 2 أ } ذلك عن مِثْلِهِم من الابتداء إلى الانتهاءِ .

وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهِمُ الحِسَّ .

وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحَبَ [80] خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ .

فهذا هو المتواتِرُ . وما تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ (كانَ مَشْهوراً فقَط . فكلُّ [81] متواترٍ مشهورٌ [82] ، من غيرِ عَكْسٍ .

وقد يُقالُ) [83] : إِنَّ الشُّروطَ الأربعةَ إذا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصولَ العِلْمِ ، وهُو كذلك في الغالِبِ ، ((و)) [84] لكنْ قد تَتَخَلَّفُ [85] عنِ البَعْضِ لمانعٍ .

((كأن تحصل الإفادة ولم يحصل العلم كما إذا أخبر من لم يعتقد ذلك الخبر حصلت الإفادة ولم يحصل العلم)) [86] .

وقد وَضَحَ بهذا ((التقرير)) [87] تَعْريفُ [88] المتواتِرِ .

---

(72) في ((هـ)) : يزيد .
(73) ليست في ((ظ)) .
(74) في ((أ)) : مطلوبة هنا .
(75) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : الأولى .
(76) في ((هـ)) : مستندا انتهى به ، وفي ((أ)) : انتهائهم .
(77) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) : أو .
(78) ليست في ((ظ)) و ((ب)) .
(79) زيادة من ((ط)) .
(80) في ((أ)) : تصحب .
(81) في ((ص)) : وكل .
(82) في ((أ)) : مشهورا .
(83) غير واضحة في النسخة ((ط)) .
(84) زيادة من ((هـ)) .
(85) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يتخلف ، وفي النسخة ((ظ)) الكلمة غير واضحة هل هي : يتخلف أم تتخلف .
(86) زيادة من ((أ)) .
(87) زيادة من ((أ)) .
(88) في ((ص)) : التعريف .

وخِلافُهُ { هـ / 3 أ } قدْ يَرِدُ بلا حَصْرٍ [أَيضاً] [89] ، لكنْ مع فَقْدِ [90] بعضِ الشُّروطِ ، أَو مَعَ حَصْرٍ بِما فَوْقَ الاثنيْنِ ؛ أي : بثلاثةٍ فصاعِداً ما لمْ يَجْمَعْ [91] { أ / 3 أ } شُروطَ المتواترِ [92] ، أو بِهما ؛ أي : باثْنَيْنِ فقطْ ، أو بواحِدٍ [فقَطْ] [93] .

والمرادُ بقولِنا : " أَنْ يَرِدَ باثْنَيْنِ " : أنْ [94] لا يَرِدَ بأَقلَّ مِنْهُما ، فإنْ وَرَدَ بأَكْثَرَ { ظ / 3 ب } في بعضِ المواضِعِ [95] مِن السَّنَدِ الواحِدِ لا يَضُرُّ ، إذ الأقلُّ في هذا [العِلْمِ] [96] يَقْضي على الأَكْثَرِ [97] .

فالأوَّلُ [98] : ((و)) [99] ((هو)) [100] المتواتِرُ [101] ، وهو المفيدُ للعِلْمِ اليَقينِيِّ ، فأخرَجَ النَّظريَّ على ما يأْتي تقريرُه ، بِشروطِهِ [((أي)) [102] التي تَقَدَّمَتْ .

{ ب / 2 ب } واليَقينُ : هو الاعتقادُ الجازِمُ المطابِقُ ، وهذا هو المُعْتَمَدُ : أَنْ [[103] الخَبَرَ [104] ((الواحد)) [105] المتواتِرَ [106] يُفيدُ العِلْمَ الضَّروريَّ ، وهو الذي ((لا)) [107] يَضْطَرُّ الإنْسانُ إليهِ [108] بحيثُ لا يُمْكِنُهُ [109] دفْعُهُ .

وقيلَ : لا يُفيدُ العلمَ إلاَّ نَظَرِيّاً !

وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ العِلْمَ بالتَّواتُرِ [110] حاصِلٌ لمن ليس لهُ [111] أهليَّةُ النَّظرِ كالعامِّيِّ ، إذ النَّظَرُ : ترتيبُ [112] [أُمورٍ معلومةٍ] [113] أَو مَظْنونةٍ يُتَوَصَّلُ بها [114] إلى عُلومٍ أَو ظُنونٍ ، وليس في العامِّيِّ أهلِيَّةُ ذلك ، فلو كان نَظَرِيّاً ؛ لما حَصَلَ لهُم .

---

(89) ليست في ((ص)) .
(90) في ((ظ)) قصد .
(91) في ((ن)) و ((ط)) : تجتمع ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : يجتمع .
(92) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : التواتر .
(93) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(94) في ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) : أي .
(95) في ((ظ)) : للواضع .
(96) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((ط)) .
(97) في ((ط)) : الكثرة .
(98) في ((ظ)) : والأول .
(99) زيادة من ((ص)) .
(100) زيادة من ((ب)) و ((هـ)) .
(101) في ((ط)) : المواتر .
(102) زيادة من ((ن)) .
(103) غير واضحة في ((ط)) .
(104) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ن)) و ((هـ)) : خبر .
(105) زيادة من ((ص)) .
(106) في ((ن)) و ((ط)) : التواتر .
(107) زيادة من ((ص)) .
(108) في ((ن)) و ((ص)) : إليه الإنسان .
(109) في ((ص)) : يمكن .
(110) في ((ظ)) و ((ص)) : بالمتواتر .
(111) في ((ظ)) : لمن له ليس .
(112) في ((ن)) : بترتب .
(113) غير واضحة في ((ط)) .

ولاحَ { ن / 3 أ } بهذا التَّقريرِ [115] الفرْقُ بين العِلْمِ الضَّروريِّ والعِلْمِ النَّظَرِيِّ ، [إذ] [116] الضَّروريُّ يُفيدُ العِلْمَ بلا اسْتِدلالٍ ، والنَّظريُّ يُفيدُهُ لكنْ مع الاستِدْلالِ على الإفادةِ [117] ، وأنَّ الضَّروريَّ يحْصُلُ لكُلِّ سامعٍ ، والنَّظَرِيَّ لا يَحْصُلُ إلاَّ لِمَنْ فيهِ { ط / 2 ب } أهليَّةُ النَّظَرِ .

وإنَّما { هـ / 3 ب } أَبْهَمْتُ [118] شُروطَ التواترِ [119] في الأَصْلِ ؛ لأنَّهُ على هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإسْنَادِ ، ((وإنما هو من مباحث أصول الفقه)) [120] إذ [121] عِلمُ { ظ / 4 أ } الإسْنادِ يُبْحَثُ فيهِ عن صِحَّةِ الحديثِ أَوْ [122] ضَعْفِهِ ؛ لِيُعْمَلَ بِهِ { أ / 3 ب } أَو يُتْرَكَ مِن حيثُ صفاتُ الرِّجالِ ، وصِيَغُ الأداءِ ، والمتواتِرُ [123] لا يُبْحَثُ عَنْ رجالِهِ ، بل يجبُ العملُ بهِ مِن غيرِ بَحْثٍ .

فائدةٌ : ذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أَنَّ مِثالَ المتواترِ عَلى التَّفسيرِ المتَقَدِّمِ يَعِزُّ وُجودُهُ ؛ إلاَّ أَنْ يُدَّعَى ذلك في حَديثِ : ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ [مُتَعَمِّداً ؛ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ] [124])) .

وما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ ، وكذا مَا ادَّعاهُ غيرُهُ مِن العَدَمِ ؛ لأنَّ ذلك نَشَأَ عَنْ [125] قِلَّةِ الاطِّلاعِ [126] على كَثْرَةِ الطُّرُقِ ، وأَحْوالِ الرِّجالِ ، وصفاتِهِمُ المقتَضِيَةِ { ص / 2 ب } لإبعادِ العادَةِ أَنْ يَتواطَؤوا عَلى كَذِبٍ [127] ، أو يَحْصُلَ منهُمُ اتِّفاقاً [128] .

ومِن أَحْسَنَ مَا يُقَرَّرُ [129] [بِهِ] [130] كونُ المتواترِ مَوجوداً وُجودَ كَثْرَةٍ في الأَحاديثِ أَنَّ [131] الكُتُبَ المشهورةَ المتَداوَلَةَ [132] بأَيدي [133] أَهْلِ العِلْمِ شَرْقاً وغَرْباً المقْطوعَ عِنْدَهُم بِصِحَّةِ نِسْبَتِها إلى مُصَنِّفيها [134] ، إذا اجْتَمَعَتْ على إخراجِ حَديثٍ ، وتعدَّدَتْ طُرُقُه تعدُّداً

---

(114) في ((ط)) : بهما .
(115) الكلمة غير واضحة في ((ن)) .
(116) ليست في ((ن)) .
(117) في ((ص)) : الإعادة .
(118) في ((ص)) : اتهمت .
(119) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المتواتر وفي ((ط)) : المواتر .
(120) زيادة من ((أ)) .
(121) في ((ن)) : و .
(122) في ((ص)) : و .
(123) في ((هـ)) : والتواتر ، وفي ((ط)) : والمواتر .
(124) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(125) في ((ظ)) : من .
(126) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) : إطلاع .
(127) في ((ظ)) و ((ط)) و ((ص)) : الكذب .
(128) في ((ظ)) : اتفاق .
(129) في ((ص)) : تقرر .
(130) ليست في ((ص)) .
(131) في ((ص)) : إذ .
(132) في ((ظ)) : المتداولة المشهورة .
(133) في ((هـ)) : في أيدي .
(134) في ((ص)) : مصنفها .

تُحيلُ [135] العادةُ تواطُؤهُمْ على الكَذِبِ إلى آخِرِ الشُّروطِ ؛ أَفادَ العِلْمَ اليَقينيَّ بصحَّتِهِ إلى قائِلِهِ .

ومِثْلُ [136] [ذلكَ] [137] في الكُتُبِ المشْهُورَةِ [كَثيرٌ [138]] [139] .

والثَّاني – { ن / 3 ب } { ظ / 4 ب } وهُو أَوَّلُ أقسام الآحادِ – : ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ { ب / 3 أ } بأَكثرَ مِن اثْنَيْنِ وهُو المشْهورُ عندَ المحَدِّثينَ : سُمِّيَ بذلك { هـ / 4 أ } لوُضوحِهِ ، وهُوَ المستفيضُ ؛ عَلى رأْيِ جماعةٍ مِن أَئمَّةِ الفُقهاءِ ، [سُمِّيَ بذلك لانْتشارِهِ ، [و] [140] مِنْ فاضَ [141] الماءُ يَفيضُ فيضاً .

ومِنْهُم مَن غايَرَ [142] بينَ المسْتَفيضِ والمشْهورِ ؛ بأَنَّ المسْتَفيضَ يكونُ في ابْتِدائِهِ { أ / 4 أ } وانْتِهائِهِ سَواءً] [143] ، والمشْهورَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ .

ومنهُمْ مَن غايَرَ على كيفيَّةٍ أُخْرى ، وليسَ مِن مَباحِثِ هذا الفَنِّ .

ثمَّ المشْهورُ يُطْلَقُ على مَا حُرِّرَ هُنا [144] وعلى ما اشْتُهِرَ على الألْسِنةِ ، فيشْمَلُ [145] ما لَهُ إسنادٌ واحِدٌ [146] فصاعِداً ، بل [ما] [147] لا يوجَدُ لهُ إسنادٌ أَصْلاً .

والثَّالِثُ : العَزيزُ [148] وهُو : أَنْ لا يَرْويَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عنِ اثْنَيْنِ ، وسُمِّيَ بذلك إمَّا لِقِلَّةِ وُجودِهِ ، [وإمَّا [149]] [150] لكونِهِ عَزَّ – أي : قَوِيَ – بمَجيئِهِ [151] مِن طَريقٍ [152] أُخْرى [153] .

ولَيْسَ شَرْطاً للصَّحيحِ ؛ خِلافاً لمِنْ زعَمَهُ ، وهو أَبو عَليٍّ الجُبَّائيُّ مِن المعْتزلةِ ، وإليهِ يُومِئُ كلامُ الحاكِمِ أَبي عبد اللهِ في « علومِ الحديثِ » [حيثُ] [154] قال : الصَّحيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحابِيُّ

---

(135) في « ظ » : يحيل .
(136) في « ص » : ومثال .
(137) ليست في « ن » .
(138) في « ظ » : كثيرة .
(139) ليست في « ص » .
(140) ليست في « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » و « ن » .
(141) في « ص » : أفاض .
(142) في « ظ » : غار .
(143) غير واضحة في « ط » .
(144) في « ظ » : قرر ههنا .
(145) في « ظ » : فيشتمل ، وفي « ص » : فشمل .
(146) في « أ » : واحدا .
(147) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » .
(148) في « ظ » : الغريب .
(149) في « ص » : أو .
(150) ليست في « ن » .
(151) في « هـ » : لمجيئه .
(152) في « أ » : طرق .
(153) في « ص » و « ظ » : آخر .
(154) ليست في « ص » .

الزَّائِلُ عنهُ اسمُ الجَهالةِ ؛ بأَنْ يكونَ لهُ راويانِ ، ثمَّ يتداوَلَهُ [155] { ظ / 5 أ } أَهلُ [156] الحَديثِ إلى وَقْتِنا كالشَّهادَةِ [عَلى الشَّهادَةِ] [157] .

{ ط / 3 أ } وصَرَّحَ القاضي أَبو بَكْرٍ بنُ العربيِّ في « شَرْحِ البُخاريّ » بأَنَّ ذلك شَرْطُ البُخاريِّ ، وأَجاب [158] عمَّا [159] أُورِدَ عليهِ مِنْ ذلك بِجوابٍ فيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ قال : فإِنْ قيلَ : حديثُ « « إنما » [160] الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ » فَرْدٌ ؛ لم يَرْوِهِ عَنْ عُمرَ إلاَّ عَلْقَمَةُ [161] !

قالَ [162] : { هـ / 4 ب } قُلْنا : [قَدْ] [163] خَطَبَ بِهِ عُمَرُ [رضيَ اللهُ عنهُ] [164] عَلى المِنْبَرِ بحَضْرةِ الصَّحابَةِ ، فلولا أَنَّهُمْ يَعْرِفونَهُ لأَنْكروهُ !

كذا قالَ !

وتُعُقِّبَ [165] « عليه » [166] بأَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ { ص / 3 أ } كَوْنِهِم سَكَتُوا عنهُ [167] أَنْ { ن / 4 أ } يَكُونوا [168] سَمِعوهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وبأَنَّ هذا لو سُلِّمَ في عُمَرَ مُنِعَ [169] في [170] تَفَرُّدِ عَلْقَمَةَ [عنهُ] [171] ، ثمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْراهيمَ بِهِ عَنْ عَلْقَمَةَ ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بنِ سَعيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ ؛ { أ / 4 ب } عَلى ما هُو الصَّحيحُ المَعْروفُ عِنْدَ المحَدِّثينَ .

وقَدْ وَرَدَتْ لَهُم مُتابعاتٌ لا يُعْتَبَرُ [172] بِها [لِضَعْفِها] [173] .

وكَذا [174] لا نُسَلِّمُ [175] جَوابَهُ في غَيْرِ حَديثِ عُمَرَ [رضيَ اللهُ عنهُ] [176] .

قالَ ابنُ رُشَيْدٍ : { ب / 3 ب } ولَقَدْ كانَ يَكْفي [177] القاضيَ في بُطْلانِ ما ادَّعَى أَنَّهُ شَرْطُ البُخاريِّ أَوَّلُ حَديثٍ مَذكورٍ فيهِ .

---

(155) في « أ » : تتداوله .
(156) في « ص » : أئمة .
(157) ليست في « ن » .
(158) في « هـ » : فأجاب .
(159) في « ن » : عن ما .
(160) زيادة من « ن » و « ط » .
(161) في « ص » : لم يروه غير عمر ولا عنه إلا علقمة ، وفي « هـ » : لم يروه غير عمر ولا عن عمر إلا علقمة .
(162) في « ص » : فإن .
(163) ليست في « ط » .
(164) ليست في « أ » و « ب » و « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » .
(165) في « ظ » : ويعقب .
(166) زيادة من « أ » .
(167) في « ص » : عليه .
(168) في « أ » : يكون .
(169) في « أ » يمنع .
(170) في « ص » : من .
(171) ليست في « ط » و « هـ » و « ص » و « أ » و « ب » و « ن » .
(172) في « ظ » : تعتبر .
(173) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » .
(174) في « ص » : وكذلك .
(175) في « ن » و « هـ » و « أ » و « ب » : يسلم ، وفي « ظ » : نم .
(176) ليست في « ظ » و « أ » و « ط » و « ن » و « ن » .

وادَّعَى ابنُ حِبَّانَ نقيضَ دَعْواهُ ، فقالَ : إنَّ رِوايَةَ اثنَيْنِ عَنِ اثنَيْنِ إلى أَنْ يَنْتَهِيَ لا تُوجَدُ [178] أَصْلاً .

قُلْتُ : { ظ / 5 ب } إنْ [179] أرادَ [ ] بِهِ [ ] [180] أَنَّ [ ] [181] رِوايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ لا تُوجَدُ [182] [أَصْلاً] [183] ؛ فيُمْكِنُ أَنْ يُسَلَّمَ ، وأَمَّا صُورَةُ العَزيزِ الَّتي حَرَّرْناها [184] فمَوْجودَةٌ بأَنْ لا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلَّ مِنَ اثْنَيْنِ .

مثالُهُ : ما رَواهُ الشَّيْخانِ مِن حَديثِ أَنَسٍ ، والبُخاريُّ مِن حديثِ أَبي هُرَيْرَةَ ((رضيَ اللهُ عنهُ)) [185] : أَنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ : ((لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إليهِ مِنْ والدِهِ وولَدِهِ ...)) الحديث .

[و] [186] رواهُ عَنْ أَنَسٍ : قَتادَةُ وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ ، ورواهُ عَنْ قتادَةَ : شُعْبَةُ وسعيدٌ ، ورواهُ [عَنْ] [187] عبدِ العزيزِ : إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ الوارِثِ ، ورواهُ عن كُلِّ جَماعَةٌ .

والرَّابِعُ : الغَريبُ { هـ / 5 أ } وهُو : ما يَتَفَرَّدُ [188] بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ عَلى مَا سَيُقْسَمُ [189] إليهِ [190] الغَريبُ المطْلَقُ والغَريبُ النِّسبيُّ .

وكُلُّها أي : الأقسامُ الأرْبَعَةُ [المذْكورةُ] [191] سوى الأوَّلِ ، وهو المتواتِرُ آحادٌ ، ويُقالُ لكُلٍّ منها : خَبَرُ واحِدٍ .

وخَبَرُ الواحِدِ في اللُّغَةِ : ما يَرويهِ { أ / 5 أ } شَخْصٌ { ن / 4 ب } واحِدٌ ، وفي الاصطِلاحِ : ما لَمْ يَجْمَعْ { ظ / 6 أ } شُروطَ المتواتِرِ [192] .

وفيها ؛ أي : [في] [193] الآحادِ [194] : المقْبولُ وهو : ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ .

---

(177) في ((ص)) : يكتفي .
(178) في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((هـ)) : يوجد .
(179) كلمة إن غير واضحة في ((ط)) .
(180) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) و ((ب)) .
(181) ليست في ((أ)) .
(182) في ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) : يوجد .
(183) ليست في ((ط)) .
(184) في ((ظ)) : حسرناها .
(185) زيادة من ((ظ)) .
(186) ليست في ((ط)) .
(187) ليست في ((ظ)) .
(188) في ((ن)) و ((ص)) و ((ب)) : ينفرد ، وفي ((هـ)) : تفرد .
(189) في ((ن)) و ((ط)) : سنقسم ، وهي في ((ط)) مشكولة هكذا : سَتُقَسِّمُ ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : سينقسم .
(190) في ((ظ)) : إلى .
(191) ليست في ((ن)) .
(192) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ط)) و ((ب)) : التواتر .
(193) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((أ)) و ((ب)) .
(194) في ((ص)) : الأحاديث .

وَفيها المَرْدُودُ ، وهُو [الَّذي] [195] لَمْ يَتَرَجَّحْ [196] صِدْقُ { ط / 3 ب } المُخْبِرُ بِهِ ؛ لتوقُّفِ الاستدلالِ بها عَلى البَحْثِ عَنْ أحوالِ رواتِها ، دُونَ الأوَّلِ ، وهو المتواتِرُ . فكُلُّهُ [197] مَقْبولٌ لإفادَتِهِ [198] القَطْعَ بِصِدْقِ { ص / 3 ب } مُخْبِرِهِ بِخلافِ غَيْرِهِ مِنْ أَخبارِ الآحادِ .

لكنْ ؛ إنَّما وَجَبَ العَمَلُ بالمَقْبولِ مِنها ، لأنَّها إمَّا أَنْ يُوْجَدَ فيها أَصلُ صِفَةِ القَبولِ — وهُو ثُبوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ — ، أَوْ أَصلُ صِفَةِ الرَّدِّ — وهُو ثُبوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ — أَوْ لاَ :

فالأوَّلُ : يَغْلِبُ { ب / 4 أ } على الظَّنِّ [ثُبوتُ] [199] ((به)) [200] صِدْقِ الخَبَرِ لِثُبوتِ صِدْقِ ناقِلِهِ فيُؤخَذُ بِهِ .

والثَّاني : يَغْلِبُ على الظَّنِّ ((به)) [201] كَذِبُ الخَبَرِ لِثُبوتِ كَذِبِ ناقِلِهِ فيُطْرَحُ .

والثَّالِثُ : إنْ وُجِدَتْ [202] قرينَةٌ تُلْحِقُهُ بأَحَدِ القِسْمَيْنِ الْتَحَقَ ، وإلاَّ فَيُتَوَقَّفُ فيهِ ، وإذا تُوُقِّفَ عَنِ العَمَلِ بِهِ صارَ كالمَرْدودِ ، لا لِثُبوتِ [صِفَةِ] [203] الرَّدِّ ، بل لكَوْنِهِ لَمْ تُوجَدْ [204] ((به)) [205] فيهِ صفةُ توجِبُ > القَبولَ ، واللهُ أعلمُ .

وقد يَقعُ [206] [فيها] [207] ؛ أي : في أَخْبارِ الآحادِ المُنْقَسِمَة إلى مَشْهورٍ وعَزيزٍ وغَريبٍ ؛ مَا يُفيدُ العِلْمَ { ظ / 6 ب } النَّظريَّ بالقَرائِنِ ؛ عَلى المختارِ ؛ خِلافاً لِمَنْ أَبى ذلك .

والخِلافُ في التَّحْقيقِ لَفْظيٌّ ؛ لأنَّ مَنْ جَوَّزَ إطلاقَ العِلْمِ قَيَّدَهُ بِكونِهِ نَظَرِيّاً ، وهُو الحاصِلُ عن [208] الاسْتِدلالِ ، ومَنْ أَبى الإطلاقَ ؛ خَصَّ لَفْظَ العِلْمِ بالمتواتِرِ ، وما عَداهُ عِنْدَهُ [كُلُّهُ] [209] ظَنِّيٌّ ، لكنَّهُ [210] لا يَنْفي { أ / 5 ب } أَنَّ ما [211] احْتفَّ ((منه)) [212] بالقرائِنِ أَرْجَحُ مِمَّا [213] خَلا عَنها .

---

(195) ليست في ((ن)) .
(196) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يرجح .
(197) في ((ن)) : وكله .
(198) في ((هـ)) : لإفادة .
(199) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(200) زيادة من ((ظ)) .
(201) زيادة من ((ظ)) .
(202) في ((ظ)) : وجد .
(203) ليست في ((ظ)) .
(204) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : يوجد .
(205) زيادة من ((ظ)) .
(206) في ((ن)) : تقع .
(207) ليست في ((ط)) .
(208) في ((ظ)) : من .
(209) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(210) في ((ن)) : ولكنه .
(211) في ((ط)) : من .
(212) زيادة من ((ص)) .
(213) في ((أ)) : ما .

والخَبَرُ المحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ :

مِنْها مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ [حَدَّ] [214] المتواترِ [215] ، فإِنَّهُ احْتُفَّتْ [216] بِهِ قرائِنُ ؛ منها :

جَلالَتُهُما في هذا الشَّأْنِ .

{ ن / 5 أ } وتَقَدُّمُهُما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما .

وتَلَقِّي العُلماءِ كِتابَيْهِما [217] بالقَبُولِ ، وهذا التَّلَقِّي وحدَهُ أَقوى في إِفادةِ العلمِ مِن مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التَّواتُرِ .

إِلاَّ أَنَّ هذا مُخْتَصٌّ [218] بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ [219] أَحدٌ مِنَ الحُفَّاظِ [مِمَّا] [220] في الكِتابينِ ، وبِما [221] لَمْ يَقَعِ التَّجاذُبُ بينَ مَدْلولَيْهِ مِمَّا [وَقَعَ] [222] في الكِتابينِ ، حيثُ لا تَرْجيحَ لاستِحالَةِ أَنْ يُفيدَ المتناقِضانِ العِلْمَ بصِدْقِهِما من [غيرِ] [223] ترجيحٍ لأحدِهِما على الآخرِ .

وما عَدا ذلك ؛ فالإِجماعُ حاصِلٌ على تَسْليمِ صِحَّتِهِ .

{ ظ / 7 أ } فإِنْ قِيلَ : إِنَّما اتَّفَقوا على وُجوبِ العَمَلِ { ص / 4 أ } بِهِ لا عَلى صِحَّتِهِ ؛ مَنَعْنَاهُ .

وسَنَدُ { ط / 4 أ } المنْعِ أَنَّهُمْ مُتَّفِقونَ عَلى وُجوبِ العَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ ولوْ لَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخانِ ، فلمْ يَبْقَ للصَّحيحينِ في هذا مَزِيَّةٌ ، والإِجماعُ حاصِلٌ على أَنَّ لهُما مَزِيَّةً فيما [224] يَرْجِعُ إِلى نَفْسِ [225] الصِّحَّةِ .

ومِمَّن [226] صَرَّحَ بإِفادَةِ مَا خَرَّجَهُ الشَّيْخانِ العِلْمَ { ب / 4 ب } النَّظَرِيَّ : الأُسْتاذُ أَبو إِسْحاقَ الإِسْفَراييِنيُّ ، ومِن أَئِمَّةِ الحَديثِ أَبو عبدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ ، وأَبو الفَضْلِ بنُ طاهِرٍ وغيرُهُما .

ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقالَ : المزِيَّةُ المذْكُورَةُ كَوْنُ أَحاديثِهِما أَصَحَّ الصَّحيحِ .

---

(214) ليست في " ن " و " ط " و " أ " و " ب " .
(215) في " ط " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " و " ن " : التواتر .
(216) في " ظ " و " ص " و " ط " و " ب " : احتف .
(217) في " ط " و " ن " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : لكتابيهما .
(218) في " ن " و " ط " و " أ " و " ب " : يختص .
(219) في " ن " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ط " و " ب " : ينتقده .
(220) ليست في " ص " .
(221) في " ط " : ومما .
(222) ليست في " ط " .
(223) ليست في " ظ " .
(224) في " ظ " بما .
(225) في " ظ " الكلمة غير واضحة .
(226) في " أ " : ومما .

ومِنها : " المشْهورُ " إذا كانَتْ لهُ طُرُقٌ مُتباينَةٌ سالِمَةٌ { أ / 6 أ } مِنْ ضَعْفِ الرُّواةِ ، والعِلَلِ .

وممَّن صَرَّحَ بإفادَتِهِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ الأسْتاذُ أَبو مَنْصورٍ البَغْدادِيُّ ، والأسْتاذُ أَبو بَكْرِ بنُ فُورَكٍ " – بضم الفاء – " [227] وغيرُهُما .

ومِنها : " المسَلْسَلُ " بالأئمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنينَ ، حيثُ لا يكونُ غَريباً ؛ كالحَديثِ [الَّذي] [228] يَرْويهِ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مَثلاً ويُشارِكُهُ فيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، ويُشارِكُهُ [فيهِ] [229] غيرُهُ عنْ مالِكِ بنِ أَنسٍ ؛ فإنَّهُ يُفيدُ العِلْمَ عندَ سَامِعِهِ { ن / 5 ب } بالاستِدْلالِ مِن [230] [جِهَةِ] [231] جَلالَةِ رُواتِهِ ، وأَنَّ { ظ / 7 ب } فيهِمْ [232] مِنَ الصِّفاتِ اللاَّئِقَةِ المُوجِبَةِ للقَبولِ مَا يقومُ مَقامَ العَدَدِ الكَثيرِ مِنْ غَيْرِهِم .

ولا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ [أَدْنَى] [233] مُمارَسَةٍ بالعِلْمِ وأَخْبارِ النَّاسِ أَنَّ مالِكاً مَثلاً لو شافَهَهُ بخَبَرٍ أَنَّهُ صادِقٌ فيهِ ، فإذا انْضافَ إليهِ " أيضاً " [234] مَنْ هُو في تِلْكَ الدَّرَجَةِ ؛ ازْدَادَ قُوَّةً ، وبَعُدَ عَمَّا [235] يُخْشَى عليهِ مِنَ السَّهْوِ .

وهذهِ < [236] { هـ / 6 ب } الأنْواعُ الَّتي ذَكَرْناها لا يَحْصُلُ العلمُ بصِدْقِ الخَبَرِ [237] منها إلاَّ للعالِمِ بالحَديثِ ، المتَبَحِّرِ فيهِ ، العارِفِ بأَحوالِ الرُّواةِ ، المطَّلِعِ عَلى العِلَلِ .

وكَوْنُ غيرِهِ لا يَحْصُلُ لهُ [العِلْمُ] [238] بصِدْقِ ذلك لِقُصورِهِ عن الأوْصافِ المذكورَةِ لا يَنْفي حُصولَ العِلْمِ للمُتَبَحِّرِ المذْكورِ ، [واللهُ أَعلمُ] [239] .

ومُحَصّلُ الأنْواعِ الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكَرْناها :

أنَّ الأوَّلَ : يَخْتَصُّ بالصَّحيحينِ .

والثاني : بِما لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ .

والثَّالِثُ : بِما رواهُ الأئمَّةُ .

---

(227) زيادة من " ط " .
(228) ليست في " ط " .
(229) ليست في " ظ " .
(230) في " ظ " : عند .
(231) ليست في " ظ " .
(232) في " ط " : منهم .
(233) ليست في " ب " .
(234) زيادة من " ص " .
(235) في " ط " و " ن " و " أ " و " ب " : ما .
(236) هذا المقدار ساقط من النسخة " هـ " .
(237) في " هـ " : المخبر .
(238) ليست في " ن " .
(239) ليست في " ن " و " هـ " و " ص " و " أ " .

ويمكِنُ اجْتماعُ الثَّلاثةِ في حَديثٍ واحِدٍ ، فلا [240] يَبْعُدُ حينئذٍ القَطْعُ { ط / 4 ب } بصِدْقِهِ [241] ، { أ / 6 ب } [واللهُ أَعْلمُ] [242] .

[ثمَّ الغَرابَةُ إِمَّا أَنْ تَكونَ [243] في أَصلِ السَّنَدِ ؛ أي : [في] [244] الموضعِ الَّذي يَدورُ الإِسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرُقُ إِليهِ ، وهو طرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ { ظ / 8 أ } أَوْ لاَ] [245] يَكونُ [246] كَذلكَ ؛ بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أَثنائِهِ ، { ب / 5 أ } كأَنْ يَرْوِيَه عَنِ الصَّحابيِّ أَكثَرُ مِنْ واحِدٍ [247] ، ثمَّ [248] يتفرَّدُ [249] بروايَتِه عنْ واحِدٍ منهُم شَخْصٌ واحِدٌ .

فالأَوَّلُ : الفَرْدُ المطْلَقُ ؛ { ص / 4 ب } كَحديثِ النَّهْيِ عَنْ بيعِ الوَلاءِ وعَنْ هِبَتِهِ ؛ تفرَّدَ { ن / 6 أ } بهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ .

وقد يَتَفَرَّدُ [250] بهِ رَاوٍ عَنْ ذلك المتفرِّدِ [251] ؛ كحديثِ شُعَبِ الإِيمانِ ؛ وقد [252] تفرَّدَ بهِ أَبو صالحٍ عَنْ أَبي هُريرةَ ، وتفرَّدَ بهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عَنْ أَبي صالحٍ .

وقدْ يَسْتَمِرُّ التفرُّدُ في جميعِ رواتِهِ [253] أَوْ أَكْثَرِهِمْ ، وفي « مُسْنَدِ البَزَّارِ [254] » و « المعْجَمِ الأوسط » للطَّبرانيِّ أَمثلةٌ كثيرةٌ لذلك .

والثَّاني : الفَرْدُ النِّسْبِيُّ سُمِّيَ نسبيّاً لكونِ التفرُّدِ فيهِ حصلَ بالنسبةِ إِلى شخصٍ معيَّنٍ ، وإِنْ { هـ / 7 أ } كانَ الحَديثُ في نفسِه مشهوراً .

ويقلُّ إِطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عليهِ ؛ لأَنَّ الغَريبَ والفَرْدَ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحاً ؛ إِلاَّ أَنَّ أَهْلَ « هذا » [255] الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ .

فالفَرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المطْلَقِ .

والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبِيِّ .

وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ [256] عليهِما .

---

(240) في « أ » : ولا .
(241) في « ظ » : فلا ينقدح القدح بصحته .
(242) ليست في « هـ » .
(243) في « ظ » : يكون .
(244) ليست في « ن » .
(245) ليست في « ص » .
(246) في « ط » و « أ » و « ب » : تكون .
(247) في « ظ » : أحد .
(248) في « ظ » : لم .
(249) في « ن » و « هـ » و « ظ » و « ط » و « ب » : ينفرد .
(250) في « ن » و « هـ » و « أ » : ينفرد .
(251) في « ن » و « هـ » و « أ » و « ط » : المنفرد .
(252) زيادة من « ظ » .
(253) في « ظ » : رواية .
(254) في « ظ » : البزاز .
(255) زيادة من « ب » .

وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهم { ظ / 8 ب } الفِعْلَ المشْتَقَّ ؛ فلا يُفَرِّقونَ ، { أ / 7 أ } فَيقولونَ في المطْلَقِ والنِّسْبِيِّ : تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ ، أَوْ [257] : أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ .

وقَريبٌ مِن هذا اختِلافُهُم في المنْقَطِعِ والمرْسَلِ ؛ [258] ((و)) هلْ هُما مُتغايِرانِ أَوْ لاَ ؟

فأَكْثَرُ المحَدِّثين على التَّغايُرِ ، لكنَّهُ عندَ إطلاقِ الاسمِ ، وأَمَّا عندَ اسْتِعمَالِ [259] الفِعْلِ المشْتَقِّ فيستَعْمِلونَ الإرسالَ [260] فقَطْ فيَقولونَ [261] : أَرْسَلَهُ فلانٌ ، سواءٌ كانَ [ذلكَ] [262] مُرْسَلاً أَوْ [263] مُنْقَطِعاً .

ومِن ثَمَّ [264] أَطْلَقَ غيرُ واحِدٍ – مِمَّن لم يلاحِظْ مواضِعَ [265] اسْتِعمالِهِ [266] – { ط / 5 أ } على كثيرٍ مِن المحدِّثينَ أَنَّهُم لا يُغايِرونَ بينَ المرْسَلِ والمنْقَطِعِ !

وليسَ كذلك ؛ لما حَرَّرناهُ ، وقلَّ مَن نبَّهَ على النُّكْتَةِ في ذلك ، [واللهُ أعلمُ] [267] .

وخبرُ الآحادِ ؛ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ : هو الصَّحيحُ لذاتِهِ ، وهذا [268] أَوَّلُ تقسيمٍ مقبولٍ [269] { ب / 5 ب } إلى أربعةِ أَنواعٍ [270] ؛ لأَنَّهُ إمَّا أَنْ يشتَمِلَ مِن صفاتِ القَبولِ على أَعْلاها أَوْ لاَ :

{ هـ / 7 ب } الأَوَّلُ [271] : الصَّحيحُ لذاتِهِ .

{ ن / 6 ب } والثَّاني : إنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصورَ ؛ ككَثْرَةِ الطُّرُقِ ؛ فهُو { ص / 5 أ } الصَّحيحُ ((لذاته)) [272] أَيضاً ، لكنْ لا لذاتِهِ .

وحيثُ لا جُبْرانَ ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ .

وإِنْ قامَتْ قرينةٌ تُرَجِّحُ جانِبَ قَبولِ مَا يُتَوَقَّفُ فيهِ ؛ { ظ / 9 أ } فهُو الحسنُ أيضاً ، [لكنْ لا لذاتِهِ] [273] .

---

(256) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ب)) : الاسمية .
(257) في ((ب)) : و .
(258) زيادة من ((هـ)) .
(259) في ((أ)) : استعمالهم .
(260) في ((أ)) : للإرسال .
(261) في ((ن)) : فيقول .
(262) ليست في ((ظ)) .
(263) في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ظ)) : أم .
(264) في ((ظ)) : ثمة .
(265) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : مواقع .
(266) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ص)) : استعمالهم .
(267) ليست في ((ط)) .
(268) في ((ط)) فهذا .
(269) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المقبول .
(270) في ((أ)) : أقسام .
(271) في ((ط)) و ((ظ)) : والأول ، وفي ((هـ)) : فالأول .
(272) زيادة من ((ص)) .
(273) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .

وقُدِّمَ الكَلامُ على الصَّحيحِ لذاتِهِ لعُلُوِّ رُتْبَتِهِ [274] .

والمرادُ بالعَدْلِ : مَنْ ((ما)) [275] لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمروءةِ .

والمرادُ بالتَّقوى : اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْكٍ أَو [276] فِسقٍ أَو بِدعةٍ .

والضَّبْطُ ((ضبطان)) [277] :

ضَبْطُ صَدْرٍ : { أ / 7 ب } وهُو [أَنْ] [278] يُثْبِتَ [279] ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء .

وضَبْطُ كِتابٍ : وهُو [280] صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ .

وقُيِّدَ بـ ((التَّامِّ)) إشارةً إلى الرُّتبةِ [281] العُليا في ذلكَ .

والمتَّصِلُ : ما سَلِمَ إسنادُه مِن سُقوطٍ فيهِ ، بحيثُ يكونُ كُلٌّ مِن رجالِهِ سَمِعَ ذلكَ المَرْوِيَّ مِنْ شيخِهِ [282] .

والسَّنَدُ : تقدَّمَ تعريفُهُ .

والمعَلَّلُ لُغةً : ما فِيهِ عِلَّةٌ ، واصطِلاحاً : ما فيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قادِحةٌ .

والشَّاذُّ لُغةً : المنفَرِدُ [283] ، واصطِلاحًا : ما يُخالِفُ فيهِ الرَّاوي مَنْ هُو أَرْجَحُ منهُ . ولهُ تفسيرٌ آخرُ سيأْتي .

تنبيهٌ : قولُهُ : (([و] [284] خبرُ الآحادِ)) ؛ كالجِنْسِ ، وباقي قُيودِهِ كالفَصْلِ .

وقولُهُ : ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)) ؛ احْتِرازٌ [285] عَمَّا يَنْقُلُهُ غيرُ العَدْلِ .

وقوله : ((هُو)) يسمَّى فَصْلاً يتَوَسَّطُ بينَ المبتَدَإِ والخَبَرِ ، يُؤذِنُ بأَنَّ ما بَعْدَهُ خَبرٌ عَمَّا [286] قَبْلَهُ ، وليسَ بِنَعْتٍ { هـ / 8 أ } لهُ .

وقولُهُ : ((لذاته)) ؛ يُخْرِجُ { ظ / 9 ب } ما يسمَّى صحيحاً بأَمرٍ خارجٍ عنهُ ؛ كما تقدَّمَ .

---

[274] في ((ب)) : مرتبته .
[275] زيادة من ((ن)) .
[276] في ((ط)) : و .
[277] زيادة من ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[278] ليست في ((ظ)) .
[279] في ((ظ)) : ثبت .
[280] في ((ظ)) : وهي .
[281] في ((ط)) : المرتبة .
[282] في ((ظ)) : شخصه .
[283] في ((ب)) و ((هـ)) : الفرد .
[284] ليست في ((ظ)) .
[285] في ((ن)) : احترازا .
[286] في ((ظ)) : عن ما .

وتتفاوَتُ [287] رُتَبُهُ ؛ أي : الصَّحيحُ ، بِـ [سببِ] [288] تفاوُتِ هذهِ الأوْصافِ { ن / 7 أ } { { ط / 5 ب } المقْتَضِيَةِ للتَّصحيحِ في القُوَّةِ ؛ فإنَّها لما كانَتْ مُفيدةً لغَلَبَةِ الظَّنِّ الَّذي عليهِ مَدارُ الصِّحَّةِ ؛ اقْتَضَتْ أَنْ يكونَ [لها] [289] دَرجاتٌ بعضُها فَوْقَ بعضٍ بحَسَبِ الأمورِ المقَوِّيةِ .

وإذا كانَ كذلك فما يَكونُ [290] رُواتُهُ [291] في الدَّرجةِ العُليا مِن العدالَةِ والضَّبْطِ وسائرِ الصِّفاتِ التي { ب / 6 أ } تُوجِبُ التَّرجيحَ ((له)) [292] ؛ كانَ أَصحَّ ممَّا [293] دونَهُ .

فَمِنَ المرْتَبَةِ [294] العُلْيا في ذلك ما أَطْلَقَ [عليهِ] [295] بعضُ الأئمَّةِ أَنَّهُ أَصحُّ الأسانيدِ : كالزُّهْريِّ عن سالِمٍ { أ / 8 أ } بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ .

وكمحمَّدٍ بنِ سيرينَ عن عَبيدةَ بنِ عَمْرٍو [السَّلْمانِيِّ] [296] عَن عَليٍّ ((بن أبي طالب)) [297] .

وكَإبراهيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عن ابنِ مَسعودٍ .

ودونَها في الرُّتبةِ : كروايةِ بُرَيْدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أَبي بُرْدَةَ عن جَدِّهِ عن أَبيهِ أَبي مُوسى ((الأشعري)) [298] .

وكَحمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن ثابِتٍ ((البناني)) [299] عَنْ أَنسٍ .

ودُونَها في الرُّتْبَةِ :

[كسُهَيْلٍ] [300] بنِ أَبي صالحٍ عَنْ أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ .

{ ص / 5 ب } وكالعَلاءِ [301] بنِ عبدِ الرحمن عن أَبيهِ [302] عن أَبي هُريرةَ .

فإنَّ الجَميعَ يشمَلُهُم [303] [اسمُ] [304] العَدالَةِ { ظ / 10 أ } والضَّبْطِ ؛ إلاَّ أَنَّ ((في)) [305] للمَرْتَبَةِ [306] الأولى ((فيهم)) [307] مِن الصِّفاتِ المرَجِّحَةِ ما يقتَضي تقديمَ روايتِهِم على

---

(287) في ((ظ)) : ويتفاوت .
(288) ليست في ((هـ)) و ((أ)) .
(289) ليست في ((ن)) .
(290) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : تكون .
(291) في ((هـ)) : روايته .
(292) زيادة من ((هـ)) .
(293) في ((ظ)) : بما .
(294) في ((ط)) و ((هـ)) : الرتبة .
(295) ليست في ((أ)) .
(296) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(297) زيادة من ((هـ)) و ((ص)) .
(298) زيادة من ((ظ)) .
(299) زيادة من ((ص)) .
(300) ليست في ((ن)) .
(301) في ((ط)) : وكالعلي .
(302) في ((ن)) : أمية ، وهذا أظنه خطأ فإنه يأتي في الإسناد عن أبيه كما في المطبوع .

الَّتي تَليها ، وفي الَّتي تليها مِنْ قوَّةِ الضَّبْطِ ما يقتَضي تقديمَها على الثَّالِثَةِ ، وهِي مُقدَّمةٌ على رِوايةِ [308] مَن يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ [309] بِهِ { هـ / 8 ب } حَسناً ؛ كمحمَّد بنِ إسحاقَ عن عاصمِ بنِ عُمرَ ((بن قتادة)) [310] عن جابرٍ ، و ((عن)) [311] عمروِ بنِ شُعَيْبٍ عنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ .

وقِسْ على هذهِ المراتِبِ ما يُشبِهُها .

((و)) [312] المرتَبَةُ [313] الأولى هِيَ الَّتي أَطلَقَ عليها بعضُ الأئمَّةِ أَنَّها أَصحُّ الأسانيدِ ، والمعْتَمَدُ عدمُ الإطلاقِ لترجَمةٍ معيَّنةٍ منها .

نعم ؛ { ن / 7 ب } يُستَفَادُ مِن مجموعِ ما أَطلقَ الأئمَّةُ عليهِ [314] ذلك أَرجَحِيَّتُهُ على ما لَمْ يُطْلِقوهُ .

ويلْتَحِقُ [315] بهذا التَّفاضُلِ ما اتَّفَقَ الشَّيخانِ على تَخريجِه بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُما ، وما انْفَرَدَ بِهِ البُخاريُّ بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بِهِ مُسلمٌ ؛ لاتِّفاقِ العُلماءِ بعدِهِما على تلقِّي كِتابَيْهِما بالقَبولِ ، واختِلافِ بعضِهِم على [316] أَيِّهِما أَرْجَحُ ، { أ / 8 ب } فما اتَّفقا عليهِ أَرجَحُ مِن هذهِ الحيثيَّةِ ممَّا [317] لم يتَّفقا عليهِ .

وقد صرَّحَ الجمهورُ بتقديمِ ((صحيحِ البُخاريِّ)) في الصِّحَّةِ ، ولم يوجَدْ { ط / 6 أ } عنْ أحدٍ التَّصريحُ بنقيضِهِ .

وأَمّا ما نُقِلَ { ظ / 10 ب } عَن أبي عليٍّ النَّيْسابوريِّ أَنَّهُ قالَ : ما تحتَ أَديمِ السَّماءِ أَصحُّ مِن كتابِ مُسلمٍ ؛ فلمْ يُصرِّحْ بكونِهِ أَصحَّ مِن صحيحِ البُخاريِّ ؛ لأَنَّهُ إِنَّما نَفَى وُجودَ كتابٍ أَصحَّ مِن كتابِ مسلم ؛ إذِ المنْفِيُّ إِنَّما هُو ما تَقْتَضيهِ [318] صيغَةُ أَفْعَلَ من زيادَةِ { ب / 6

---

(303) في ((هـ)) و ((ص)) : تشملهم .
(304) ليست في ((ص)) .
(305) زيادة من ((ظ)) .
(306) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : المرتبة .
(307) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ب)) .
(308) في ((ن)) : رواته .
(309) في ((ب)) : يتفرد .
(310) زيادة من ((ن)) و ((أ)) .
(311) زيادة من ((ظ)) .
(312) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) .
(313) في ((ص)) و ((أ)) : الرتبة .
(314) في ((ط)) و ((هـ)) : عليه الأئمة .
(315) في ((أ)) : ويلحق .
(316) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : في .
(317) في ((ن)) : من ما .
(318) في ((ظ)) : يقتضيه ، الكلمة غير واضحة في ((ط)) هل هي : تقتضيه أم يقتضيه .

ب } صحَّةٍ في كتابٍ شارَكَ كتابَ مُسلمٍ في الصِّحَّةِ ، يمتازُ بتلكَ الزِّيادَةِ عليه ، ولم يَنْفِ المساواةَ .

وكذلكَ ما نُقِلَ عنْ بعضِ المغارِبَةِ أَنَّهُ فَضَّلَ صحيحَ { هـ / 9 أ } مُسلمٍ على صحيحِ البُخاريِّ ؛ فذلكَ [319] فيما يرجِعُ إلى حُسْنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوَضْعِ والتَّرتيبِ .

ولم يُفْصِحْ أَحدٌ منهُم بأَنَّ ذلكَ راجِعٌ إلى الأصحِّيَّةِ ، ولو أَفْصَحوا به لردَّهُ [320] عليهِمْ شاهِدُ الوُجودِ ، فالصِّفاتُ الَّتي تدورُ عليها الصِّحَّةُ في كتابِ البُخاريِّ أَتمُّ منها في كتابِ مسلمٍ وأَشَدُّ [321] ، وشرطُهُ فيها أَقوى وأَسَدُّ [322] .

أَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ الاتصالُ ؛ فلاشْتِراطِهِ أَنْ يكونَ الرَّاوِي قَدْ ثَبَتَ لهُ { ن / 8 أ } لِقاءُ مَنْ روى عنهُ ولو مَرَّةً ، واكْتَفى مُسْلِمٌ بمُطْلَقِ المعاصَرَةِ ، وأَلْزَمَ البُخاريَّ بأَنَّهُ يحتاجُ [إلى] [323] أَنْ لا يقْبَلَ العَنْعَنَةَ أَصلاً !

وما أَلْزَمَهُ بهِ ليسَ بلازِمٍ ؛ { ص / 6 أ } لأَنَّ الرَّاوِيَ { ظ / 11 أ } إذا ثبتَ [لهُ] [324] اللِّقاءُ مرَّةً ؛ لا [325] يجْري في رواياتِهِ [326] احْتِمالُ أَنْ لا يكونَ ((قد)) [327] سمِعَ [منهُ] [328] ؛ لأَنَّهُ يلزمُ مِن جَريانِهِ أَنْ يكونَ مُدَلِّساً ، والمسأَلَةُ مَفروضَةٌ في غيرِ المدَلِّسِ .

{ أ / 9 أ } وأَمَّا رُجْحانُهُ مِنْ حيثُ العَدالَةُ والضَّبْطُ ؛ فلأَنَّ الرِّجالَ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ مُسلمٍ أَكثرُ عَدداً مِن الرِّجالِ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ البُخاريِّ ، معَ أَنَّ البُخاريَّ لم يُكْثِرْ مِن إخراجِ حَديثِهِمْ ، بل غالِبُهُمْ مِن شيوخِهِ [329] الذينَ أَخَذَ عنهُم ومَارَسَ حَديثَهُم ، بخِلافِ مُسلمٍ في الأَمْرَينِ .

وأَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ عدمُ الشُّذوذِ والإعلالِ ؛ فلأَنَّ { هـ / 9 ب } ما انْتُقِدَ [330] [على البُخاريِّ مِن الأحاديثِ أَقلُّ عدداً مِمَّا [331] انْتُقِدَ [332]] [333] على مُسْلِمٍ ، هذا مع اتِّفاقِ

---

(319) في ((ظ)) و ((ص)) : وذلك .
(320) في ((ظ)) : لرد ، وفي ((ب)) : ردَّ .
(321) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((ط)) : وأسد .
(322) في ((هـ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((ط)) : وأشد ، وفي ((ظ)) : أشد وأقوى .
(323) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(324) ليست في ((ظ)) و ((ص)) .
(325) في ((ص)) : فلا .
(326) في ((ظ)) : روايته .
(327) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(328) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(329) في ((ظ)) : شيوخ .
(330) في ((ظ)) : انتقل .
(331) في ((هـ)) : من ما .
(332) في ((ظ)) : انتقل .
(333) ليست في ((ن)) .

العُلماءِ على أنَّ البُخاريَّ كانَ أَجلَّ مِن مُسْلِمٍ في العُلومِ وأَعْرَفَ بصِناعةِ الحَديثِ مِنهُ [334] ، وأَنَّ مُسلماً تِلْميذهُ وخِرِّيجُهُ ، ولم يزَلْ يَسْتَفيدُ منهُ ويتَتَبَّعُ [335] آثارَهُ حتَّى ((لقد)) [336] قالَ الدَّارَقُطنِيُّ : لولا البُخاريُّ لَما [337] راحَ مُسْلِمٌ { ط / 6 ب } ولا جَاءَ .

ومن ثَمَّ [338] ؛ أي : ((و)) [339] من هذه الحيثيَّةِ [340] – وهي أَرجحيَّةُ شَرْطِ البُخاريِّ على غيرِه – قُدِّمَ ((صحيحُ البُخاريِّ)) { ظ / 11 ب } على غيرِه [341] من الكُتُبِ المصَنَّفةِ في الحديثِ .

ثمَّ صحيحُ مُسْلِمٍ ؛ { ب / 7 أ } لمشارَكَتِه للبُخاريِّ في اتِّفاقِ العُلماءِ على تَلَقِّي كِتابِهِ بالقَبولِ أَيضاً ، سوى ما عُلِّلَ .

ثمَّ يُقَدَّمُ في الأرجحيَّةِ من حيثُ الأصحِّيَّةُ ما وافَقَهُ [342] شَرْطُهُما ؛ لأنَّ المرادَ به رواتُهُما { ن / 8 ب } معَ باقي شُروطِ [343] الصَّحيحِ ، ورواتُهما قد حَصَلَ الاتِّفاقُ على القَوْلِ [344] بتَعديلِهِمْ [345] بطريقِ اللُّزومِ ، فهم مُقَدَّمونَ على غيرِهم في رِواياتِهم ، وهذا أَصلٌ لا يُخْرَجُ عنهُ إلاَّ بدليلٍ .

فإنْ كانَ الخَبَرُ على شَرْطِهما معاً ؛ كانَ { أ / 9 ب } دونَ ما أَخرَجَهُ [346] مسلمٌ أَو مثله .

وإنْ كانَ على شَرْطِ أَحَدِهما ؛ فيُقَدَّمُ شَرْطُ البُخاريِّ وحْدَه على شرطِ مُسلمٍ وحدَه تَبَعاً لأصلِ كُلٍّ منهُما .

فخَرَجَ { هـ / 10 أ } لنا مِن هذا [347] سِتَّةُ أَقسامٍ تتفاوتُ دَرَجاتُها في الصِّحَّةِ .

وثَمَّةَ [348] قسمٌ سابعٌ ، وهو ما ليسَ على شرطِهما [349] اجتِماعاً [350] وانْفراداً .

وهذا التَّفاوتُ إنَّما هو بالنَّظرِ إلى الحيثيَّةِ المذكورةِ .

---

(334) في ((ظ)) : وأعرف منه بصناعة الحديث .
(335) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ط)) : ويتبع .
(336) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) ، و في ((ص)) : قد .
(337) في ((ط)) : ما .
(338) في ((ظ)) : ثمة .
(339) زيادة من ((ن)) و ((ب)) و ((ط)) .
(340) في ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : الجهة .
(341) في ((هـ)) غير .
(342) في ((ط)) : وافق .
(343) في ((ظ)) : الشروط .
(344) في ((ظ)) : القبول .
(345) في ((ظ)) : بتعديلهما .
(346) في ((ط)) : خرجه .
(347) في ((ط)) : هذه .
(348) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : وثم ، وفي ((ن)) : ثم .
(349) في ((ظ)) : شروطهما .
(350) في ((ن)) : إجماعاً .

أَمَّا لو [رُجِّحَ] [351] قِسْمٌ على ما " هو " [352] فَوْقَهُ { ص / 6 ب } بأُمورٍ أُخرى تقتَضي التَّرْجيحَ ؛ فإِنَّهُ يُقَدَّمُ [353] على ما فَوْقَهُ – إذ قَدْ يَعْرِضُ للمَفوقِ مَا يجعَلُهُ { ظ / 12 أ } فائقاً – .

كما لو كان الحديثُ عندَ [354] مُسلم [مثلاً] [355] ، وهُو مشهورٌ قاصِرٌ عن دَرَجَةِ التَّواتُرِ ، لكنْ حَفَّتْهُ قرينةٌ صارَ بها يُفيدُ العِلْمَ ؛ فإِنَّه يُقَدَّمُ " بها " [356] على الحديثِ الذي يُخْرِجُهُ البُخاريُّ إِذا كانَ فَرْداً مُطْلقاً .

وكما لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أَصَحَّ الأسانيدِ كمالِكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ ؛ فإِنه يُقَدَّمُ على ما انفرَدَ بهِ أَحدُهُما مثلاً ، لا سيَّما إِذا كانَ في إِسنادِهِ مَن فيهِ مَقالٌ .

فإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ ؛ أي: قلَّ – يُقالُ : خَفَّ القومُ خُفوفاً : قَلُّوا [357] – والمرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ [المتقدِّمَةِ] [358] في حَدِّ الصَّحيحِ ؛ فهُو الحَسَنُ لذاتِهِ " لاشتهاره " [359] [لا لِشيءٍ خارِجٍ] [360] ، وهُو الَّذي " قد " [361] يكونُ حُسْنُهُ بسببِ [362] الاعْتِضادِ [363] ، نحوُ حديثِ { ط / 7 أ } المِسْتُورِ إِذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه .

وخَرَجَ باشْتِراطِ [364] باقي الأوْصافِ الضَّعيفُ .

وهذا القِسْمُ مِنَ الحَسَنِ مُشارِكٌ للصَّحيحِ { ن / 9 أ } { هـ / 10 ب } في الاحتِجاجِ { ب / 7 ب } بهِ ، وإِنْ كانَ دُونَه ، { أ / 10 أ } ومشابِهٌ [365] لهُ في انْقِسامِه إِلى مراتِبَ بعضُها فوقَ بعضٍ .

وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ ؛ وإِنَّما يُحْكَمُ لهُ بالصِّحَّةِ عندَ تعدُّدِ الطُّرُقِ ؛ لأَنَّ للصُّورةِ المجموعةِ قُوَّةً تَجْبُرُ القَدْرَ الَّذي قَصَّرَ " الوصفين " [366] بهِ [ضَبْطُ] [367] { ظ / 12 ب } راوِي الحَسَنِ

---

(351) ليست في " ن " .
(352) زيادة من " ن " و " هـ " و " ط " .
(353) في " ن " : تقدم .
(354) في " ن " : عنه .
(355) ليست في " ب " .
(356) زيادة من " هـ " .
(357) في " ظ " : فأقلَّ .
(358) ليست في " ن " .
(359) زيادة من " ن " .
(360) ليست في " ن " .
(361) زيادة من " ن " .
(362) في " ظ " : بحسب ، وفي " أ " : سبب .
(363) في " ن " : الاعتقاد .
(364) في " ظ " : باعتبار .
(365) في " هـ " : ومشابهاً .
(366) زيادة من " ص " .

[368] عن راوي الصَّحيحِ ، ومِن ثَمَّ [369] تُطلَقُ [الصِّحَّةُ] [370] على الإسنادِ الَّذي يكونُ حسناً لذاتِه لو تفرَّدَ إذا تَعَدَّدَ .

وهذا حيثُ ينفردُ [371] الوصفُ .

فإنْ جُمِعا ؛ أي : الصَّحيحُ والحسنُ في وصفِ [حديثٍ] [372] واحدٍ ؛ كقولِ التِّرمذيِّ وغيرِه : [حديثٌ] [373] حَسَنٌ صحيحٌ ؛ فللتَّرَدُّدِ [374] الحاصلِ مِن المجتهدِ في النَّاقِلِ ؛ هل اجتَمَعَتْ فيهِ شُروطُ الصِّحَّةِ أَو قَصَّرَ عَنْها ؟!

وهذا [375] حَيْثُ يَحْصُلُ منهُ التَّفرُّدُ بتلكَ [376] الرِّوايةِ .

وعُرِف بهذا [377] جوابُ مَن اسْتَشْكَلَ الجَمْعَ بينَ الوصفينِ ، فقالَ : الحسنُ قاصرٌ عنِ الصَّحيحِ ، ففي الجمعِ بينَ الوَصفَيْنِ إثباتٌ لذلك [378] القُصورِ ونَفْيُه !

ومُحَصّلُ الجوابِ أَنَّ تردُّدَ أَئمَّةِ الحديثِ { هـ / 11 أ } في حالِ ناقلِه اقْتَضى للمُجتهدِ أَنْ لا يصِفَهُ بأَحدِ الوَصفَينِ ، ((معيناً)) [379] فيُقالُ [380] فيهِ : حسنٌ ؛ باعتبارِ وَصْفِه عندَ [قومٍ] [381] ، صحيحٌ باعتبارِ وصفِهِ عندَ قومٍ ((آخرين)) [382] .

وغايةُ ما فيهِ أَنَّه حَذَفَ [منهُ] [383] حرفَ التردُّدِ ؛ لأنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ : حَسَنٌ أَو صحيحٌ .

وهذا كما حَذَفَ حَرْفَ [384] العَطفِ مِن الَّذي ((يقول)) [385] { ص / 7 أ } بَعْدَهُ [386] .

وعلى هذا ؛ فما قيلَ فيهِ حَسَنٌ صحيحٌ ؛ دونَ ما قيلَ فيهِ : صَحيحٌ ؛ لأنَّ الجزمَ أَقوى مِن التَّردُّدِ ، { ظ / 13 أ } [وهذا حيثُ التفرُّدُ] [387] .

---

[367] ليست في ((ن)) .
[368] في ((ن)) : الحديثين .
[369] في ((ظ)) : ثمة .
[370] ليست في ((ن)) .
[371] في ((ظ)) : يتفرد .
[372] ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
[373] ليست في ((هـ)) .
[374] في ((ظ)) : فالمردود ، وفي ((ط)) : فالتردد .
[375] في ((ظ)) : فهذا .
[376] في ((ط)) : بذكر .
[377] في ((ظ)) : لهذا ، وفي ((ن)) : هذا .
[378] في ((أ)) : ذلك .
[379] زيادة من ((ظ)) .
[380] في ((ن)) : فقال .
[381] ليست في ((ن)) .
[382] زيادة من ((ط)) .
[383] ليست في ((هـ)) .
[384] في ((ص)) : حروف .
[385] زيادة من ((ص)) .
[386] في ((ظ)) : يُعَد ، وفي ((ب)) يَعَدُّ .
[387] ليست في ((ب)) .

وإلاَّ ؛ { أ / 10 ب } [أي][388] : إذا[389] لم يَحْصُلِ التَّفرُّدُ[390] ؛ فإطلاقُ[391] الوَصفَيْنِ معاً على الحديثِ يكونُ باعْتِبارِ إسنَادَيْنِ ، { ن / 9 ب } أحدُهُما صحيحٌ ، والآخرُ حسنٌ .

وعلى هذا ؛ { ب / 8 أ } فما قيلَ فيهِ : حسنٌ صحيحٌ ؛ فوقَ ما قيلَ فيهِ : صحيحٌ ؛ [فقطْ][392] إذا كانَ فَرْداً[393] ؛ لأنَّ كثرةَ الطُّرقِ تُقَوِّي[394] .

فإنْ قيلَ : قدْ[395] { هـ / 11 ب } صَرَّحَ التِّرمذيُّ بأَنَّ شَرْطَ الحَسَنِ أَنْ يُرْوى مِن[396] غيرِ وجْهٍ ، فكيفَ يقولُ في بعضِ الأحاديثِ : حسنٌ غَريبٌ لا نعرِفُه إلاَّ مِن هذا الوجهِ ؟!

فالجوابُ : أَنَّ التِّرمذيَّ { ط / 7 ب } لم يُعَرِّفِ الحَسَنَ المُطْلَقَ[397] ، وإنَّما عَرَّفَ بنوعٍ[398] خاصٍّ[399] منهُ وقعَ في كتابِه ، وهُو ما يقولُ فيهِ : " حسن " ؛ من غيرِ صفةٍ أُخرى ، وذلك أَنَّهُ يقولُ في بعضِ الأحاديثِ : " حسنٌ " ، وفي بعضِها : " صحيحٌ " ، وفي بعضِها : " غريبٌ " ، وفي بعضِها : " حسنٌ صحيحٌ " ، وفي بعضِها : " حسنٌ غَريبٌ " ، وفي بعضِها : " صحيحٌ غريبٌ "[400] ، [وفي بعضِها : [" حسنٌ صحيحٌ غريبٌ "][401]][402] .

وتعريفُه إنَّما " هو "[403] [وقعَ][404] على الأوَّلِ فقطْ ، وعبارتُه تُرشِدُ[405] إلى ذلك ، حيثُ قال في آخرِ[406] كتابِه : وما قُلْنا في كتابِنا : " حديثٌ [حسنٌ][407] " ؛ فإنَّما أَرَدْنا بهِ حَسَنٌ[408] إسنادِهِ عندَنا ، [إذْ][409] كُلُّ[410] حديثٍ يُرْوي " و "[411] لا يكونُ

---

(388) ليست في " ن " و " ط " و " ب " .
(389) في " ط " : فإن .
(390) في " ن " : التردد .
(391) في " ظ " : وإطلاق .
(392) ليست في " ط " .
(393) في " ص " : مفرداً .
(394) في " ظ " : يقوي .
(395) في " ن " : فقد .
(396) في " ظ " : عن .
(397) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " أ " و " ب " : مطلقاً .
(398) في " ط " نوعاً .
(399) في " ط " : خاصا .
(400) في " ن " و " ط " و " ظ " : بتقديم صحيح غريب على حسن غريب .
(401) ليست في " ن " .
(402) في " ص " العبارة فيها تقديم وتأخير وهي كما يأتي : وفي بعضها : غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب .
(403) زيادة من " ن " .
(404) ليست في " ن " .
(405) في " ظ " : يرشد .
(406) في " ص " : أواخر .
(407) ليست في " ن " .
(408) في " هـ " : ضبطت الكلمة هكذا حُسْنَ .
(409) ليست في " ن " و " ط " و " ظ " و " ص " و " أ " .
(410) في " ظ " و " ص " : فكل ، وفي " أ " : وكل .
(411) زيادة من " ص " .

راويهِ [412] مُتَّهَماً بكَذِبٍ ، ويُروي { ظ / 13 ب } مِن غيرِ وجْهٍ نحو ذلك ، ولا [413] يكونُ شاذّاً ؛ فهو عندَنا حديثٌ حسنٌ .

فعُرِف بهذا أَنَّهُ إِنَّما عَرَّفَ الَّذي يقولُ فيه : " حَسنٌ " فقطْ ، أَمَّا ما يقولُ فيهِ : " حسنٌ صحيحٌ " ، أو : " حسنٌ غريبٌ " ، أو : " حسنٌ صحيحٌ غريبٌ " ؛ فلم يُعَرِّجْ على تعريفِه ؛كما لم يُعَرِّجْ على تعريفِ { أ / 11 أ } ما يقولُ فيهِ : " صحيحٌ " فقط ، أو : " غريبٌ " فقط .

وكأَنَّهُ تَرَكَ ذلك اسْتِغناءً بشُهرَتِه [414] عندَ أَهلِ الفنِّ ، واقْتصرَ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ في كتابِهِ : " حسنٌ " فقط ؛ إِمَّا لغُموضِهِ ، وإِمَّا [415] لأَنَّهُ [416] اصطِلاحٌ { ب / 8 ب } جديدٌ ، ولذلك قيَّدَهُ { هـ / 12 أ } بقولِه : " عندنا " ، ولم ينْسِبْهُ { ن / 10 أ } إِلى أَهلِ الحديثِ كما فعل الخَطَّابيُّ .

وبهذا التَّقريرِ يندفعُ كثيرٌ مِن الإِيراداتِ التي طالَ البحثُ فيها ولَمْ يُسْفِرْ وجْهُ توجيهِها ، فللهِ الحمدُ على ما أَلْهَم وعَلَّمَ .

وزِيادةُ راويهِما ؛ أي [417] : الصَّحيحِ والحَسنِ ؛ مقبولةٌ ؛ مَا لَمْ تَقَعْ مُنافِيَةً لِروايةِ مَنْ هُو أَوْثَقُ ممَّن لم يَذْكُرْ تلك الزِّيادةِ :

[لأنَّ الزِّيادةَ] [418] : إِمَّا [أَنْ] [419] تكونَ [420] لا تَنافِيَ [421] بينَها [422] وبينَ روايةِ مَن لم { ص / 7 ب } يَذْكُرْها ؛ فهذه تُقْبَلُ مُطْلقاً ؛ لأَنَّها في حُكْمِ الحديثِ المستقلِّ [423] الذي ينفرِدُ بهِ [424] الثِّقةُ ولا يَرويه عن شيخِهِ { ظ / 14 أ } غيرُه [425] .

وإِمَّا أَنْ تكونَ [426] مُنافِيةً [427] بحيثُ يلزمُ مِن قبولِها رَدُّ الرِّوايةِ [428] الأخرى ، فهذه " هي " [429] التي يَقَعُ التَّرجيحُ بينها [430] وبينَ معارِضِها [431] ، [فيُقْبَلُ الرَّاجحُ] [432] { ط / 8 أ } ويُرَدُّ المرجوحُ [433] .

---

(412) في " ظ " و " ص " : رواته .
(413) في " ط " : فلا .
(414) في " ن " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : لشهرته .
(415) في " ط " : أو .
(416) في " ن " و " هـ " : أنه .
(417) في " ن " : إلى .
(418) ليست في " ن " .
(419) ليست في " هـ " .
(420) في " ظ " : يكون .
(421) في " ظ " : ينافي .
(422) في " ن " : بينهما .
(423) في " هـ " : المستقبل .
(424) في " ط " فيه .
(425) في " هـ " : غير .

واشْتُهِرَ عَنْ جَمْعٍ مِن العُلماءِ القَوْلُ [434] بقَبولِ الزِّيادةِ مُطْلقاً مِن غيرِ تفصيلٍ ، ولا يَتَأَتَّى ذلك على طريقِ المحَدِّثينَ الَّذينَ يشترِطونَ في الصَّحيحِ أَنْ لا يكونَ شاذّاً ، ثمَّ يفسِّرونَ الشُّذوذَ بمُخالَفةِ الثِّقةِ مَن هو أَوثقُ منهُ .

والعَجَبُ مِمَّنْ أَغفلَ ذلك منهُم معَ اعْتِرافِه باشْتِراطِ انْتفاءِ الشُّذوذِ في [حدِّ] [435] الحديثِ [436] الصَّحيحِ ، وكذا [437] الحَسنِ .

والمنقولُ عن أَئمَّةِ الحَديثِ المتَقَدِّمينَ [438] – { أ / 11 ب } كعبدِ الرحمنِ [بنِ] [439] مَهْدي ، ويحيى القَطَّانِ ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ ، ويحيى بنِ مَعينٍ ، وعليِّ بنِ المدينيِّ ، { هـ / 12 ب } والبُخاريِّ ، وأَبي [440] زُرْعةَ « الرازي » [441] ، وأَبي [442] حاتمٍ ، والنَّسائيِّ ، والدَّارقطنيِّ وغيرِهم – اعتبارُ التَّرجيحِ فيما يتعلَّقُ بالزِّيادةِ وغيرها ، ولا يُعْرَفُ [443] عن أَحدٍ منهُم إطلاقُ قَبولِ الزِّيادةِ .

وأَعْجَبُ مِن ذلك إطلاقُ كثيرٍ [444] مِن الشَّافعيَّةِ القَوْلَ بقَبولِ زِيادةِ الثِّقةِ ، معَ أَنَّ نصَّ الشافعيِّ يدلُّ على غيرِ ذلك ؛ { ن / 10 ب } فإِنَّهُ قالَ في أَثناءِ كلامِه { ظ / 14 ب } على ما يُعْتَبَرُ [445] [بهِ] [446] حالُ الرَّاوي في الضَّبْطِ ما نَصُّهُ : « ويكونُ إذا أشْرَكَ [447] { ب / 9 أ } أَحداً مِن الحُفَّاظِ لم يُخالِفْهُ ، فإِنْ خالَفَهُ فوُجِدَ حديثُهُ أَنْقَصَ كانَ في ذلك دليلٌ [على] [448] صحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ ، ومتى خالَفَ ما وَصَفْتُ [449] أَضرَّ ذلك بحديثِهِ » [انتهى كلامه] [450] .

---

(426) في « ظ » : يكون .
(427) في « ن » : منافعة .
(428) في « ظ » : رداً لرواية .
(429) زيادة من « ن » .
(430) في « ن » : بينهما .
(431) في « هـ » : معارضيها .
(432) ليست في « ظ » .
(433) في « ظ » : المرجوع .
(434) في « ن » : القبول .
(435) ليست في « ب » .
(436) ليست في « هـ » .
(437) في « ظ » : وكذلك .
(438) في « ظ » : المتقد .
(439) ليست في « ظ » .
(440) في « ظ » : وأبو .
(441) زيادة من « ظ » .
(442) في « ظ » : وأبو .
(443) في « أ » : نعرف .
(444) في « ظ » : كثيرين .
(445) في « ظ » : تعتبر .
(446) ليست في « ص » .
(447) في « ط » و « ب » : شارك ، وفي « ن » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » : شرك .
(448) ليست في « هـ » .

ومُقتَضاهُ أَنَّهُ إذا خَالَفَ فوُجِدَ حديثُهُ [أَزْيَدَ [451]] [452] ((من)) [453] أَضرَّ ذلك بحديثِه ، فدلَّ على أَنَّ زيادةَ العَدْلِ عندَه لا يلزَمُ قَبولُها مُطْلقاً ، وإِنَّما تُقْبَلُ [454] مِن الحافِظِ [455] ؛ فإِنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ يكونَ حديثُ هذا المخالِفِ أَنْقَصَ مِن حديثِ مَن خالَفَهُ مِن الحُفَّاظِ ، وجَعَلَ نُقصانَ هذا الرَّاوي مِن الحديثِ دليلاً على صحَّتِه ؛ لأنَّه لا [456] يَدُلُّ على تَحَرِّيهِ ، وجَعَلَ ما عَدا ذلك { ص / 8 أ } مُضِرّاً بحديثِه ، فدَخَلَتْ فيهِ الزِّيادةُ ، فلو كانتْ [عندَه] [457] مقبولةً مُطْلقاً ؛ لم تكنْ [458] مُضِرَّةً [بحديثِ [459]] [460] صاحِبِها ، [واللهُ أَعلمُ] [461] [462] .

فإِنْ خُولِفَ – [[أي] [463] الراوي] [464] – بأَرْجَحَ منهُ ؛ لمزيدِ [465] ضَبْطٍ [أَوْ كثرةِ] [466] عدَدٍ أَو غيرِ ذلك مِن وُجوهِ { أ / 12 أ } التَّرجيحاتِ ؛ { هـ / 13 أ } فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ : المحْفوظُ . ومُقابِلُهُ – وهو المرجوحُ – يُقالُ لهُ : الشَّاذُّ .

مثالُ ذلك : ما رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ { ظ / 15 أ } وابنُ ماجَة مِن طريقِ [ابنِ] [467] عُيَيْنَةَ عن عَمْرو [بنِ] [468] دينارٍ [469] { ط / 8 ب } عن عَوْسَجة ، عن ابنِ عباسٍ [– رضي الله عنهما [470] –] [471] : أَنَّ رجُلاً تُوُفِّيَ في [472] عهدِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [473] وسلَّمَ ، ولم يَدَعْ وارِثاً إِلاَّ مولىً هو أَعتقَهُ .... الحديثَ .

---

(449) في ((ن)) : وصف .
(450) ليست في ((ن)) .
(451) في ((ط)) : زائداً .
(452) ليست في ((هـ)) .
(453) زيادة من ((هـ)) .
(454) في ((ب)) : يقبل .
(455) في ((ط)) : الحفاظ .
(456) زيادة من ((ظ)) .
(457) ليست في ((ط)) .
(458) في ((ظ)) : يكن .
(459) في ((هـ)) : يكن مضراً حديث ، وفي ((ط)) : كحديث .
(460) ليست في ((ب)) .
(461) ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
(462) في ((ن)) العبارة بها اضطراب شديد ، ولعل المذكور في مطبوعة الشيخ علي حسن أقرب إلى الصواب ، والله أعلم .
(463) ليست في ((أ)) و ((ب)) .
(464) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) .
(465) في ((ص)) : بمزيد .
(466) ليست في ((ب)) .
(467) ليست في ((ظ)) .
(468) ليست في ((ظ)) .
(469) في ((ص)) : ديار .
(470) في ((ظ)) : عنه .
(471) ليست في ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) .
(472) في ((أ)) و ((ب)) و ((ط)) : على .
(473) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

وتابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ على وَصْلِهِ ابنُ جُريجٍ وغيرُه .

وخالفَهُم حمَّادُ بنُ زَيْدٍ ، فرواهُ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ [474] عَن عَوْسَجَةَ ولم يَذْكُرِ ((حديث)) [475] ابنَ عباسٍ .

قال أبو حاتمٍ : المحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَيْنَةَ . أهـ كلامُه [476] .

فحمَّادُ بنُ زيدٍ مِن أَهلِ العدالةِ والضَّبطِ ، ومعَ ذلك رجَّحَ أبو حاتمٍ روايةَ مَن هُم { ن / 11 أ } أَكثرُ عدداً منهُ .

وعُرِفَ مِن هذا التَّقريرِ أَنَّ : الشَّاذَّ : ما رواهُ المقْبولُ مُخالِفاً لِمَنْ [477] هُو أَوْلَى مِنهُ .

وهذا هُو المعْتَمَدُ في تعريفِ الشاذِّ بحَسَبِ الاصْطِلاحِ .

وَإِنْ وَقَعَتِ المخالفةُ [لهُ] [478] معَ الضَّعْفِ ؛ فالرَّاجِحُ [479] يُقالُ لهُ : [المعْروفُ] [480] ، ومُقابِلُهُ يُقالُ [لهُ] [481] : المنْكَرُ .

{ ب / 9 ب } مثالُه : ما رواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن [طريقِ] [482] حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ – وهو أَخو حَمْزَةَ بنِ [حَبيبٍ] [483] الزَّيَّاتِ المقْرِئِ [484] – عن أَبي إسحاقَ عن العَيْزارِ [485] بنِ حُريثٍ عن ابنِ عبَّاسٍ ((رضي الله عنهما)) [486] عن النبي صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [487] وسلَّمَ { ظ / 15 ب } قالَ : ((مَن أَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وحَجَّ [البيتَ] [488] وصامَ وقَرَى الضَّيْفَ ؛ دَخَلَ الجنَّةَ)) .

قالَ أَبو حاتمٍ : ((و)) [489] هُو { هـ / 13 ب } مُنْكَرٌ ؛ لأَنَّ غيرَه مِن الثِّقاتِ رواهُ عن أَبي إسحاقَ مَوقوفاً ، وهُو المعروفُ .

---

(474) في ((ص)) : ديار .
(475) زيادة من ((أ)) .
(476) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
(477) في ((ن)) : مخالف لما .
(478) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(479) في ((هـ)) : الراجح .
(480) ليست في ((ن)) .
(481) ليست في ((ط)) .
(482) ليست في ((هـ)) .
(483) ليست في ((هـ)) .
(484) في ((ن)) : الزياتي المعري .
(485) في ((ن)) : العزار ، وفي ((ظ)) : الهزار .
(486) زيادة من ((ن)) و ((ب)) وفيها : رضي الله تعالى عنهما ، وفي ((ظ)) : عنه .
(487) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(488) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(489) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .

وعُرِفَ بهذا { أ / 12 ب } أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمنْكَرِ [عُموماً وخُصوصاً مِن وَجْهٍ ؛ لأنَّ بينَهُما] [490] اجْتِماعاً في اشْتِراطِ [491] المخالفَةِ ، وافْتراقاً [492] في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ [493] ثقةٌ أو صدوقٌ ، والمنْكَرَ رَاويهِ [494] ضعيفٌ .

وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما ، واللهُ أَعلمُ .

وَما تقدَّم ذِكرُه مِن الفَرْدِ النِّسْبِيِّ ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْداً – [قد] [495] وافَقَهُ غيرُهُ ؛ فهُو المتابِعُ ؛ بكسرِ [الباءِ] [496] الموحَّدةِ .

والمتابَعَةُ على مراتِبَ :

[لأنَّها] [497] إِنْ حَصَلَتْ [498] للرَّاوي نفسِهِ ؛ فهِي التَّامَّةُ [499] .

وإِنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ ؛ فهِيَ القاصِرةُ .

ويُستفادُ منها [500] التَّقويةُ .

مِثالُ المتابعةِ ((التامة)) [501] : ما رواهُ الشَّافعيُّ في ((الأمِّ)) عن مالِكٍ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ عن ابنِ عُمرَ أَنَّ رسولَ الله صلى الله [تعالى] [502] عليه [وآله] [503] { ص / 8 ب } وسلم قالَ : ((الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشرون ، فلا تَصوموا حتَّى تَرَوُا الهِلالَ ، ولا تُفْطِروا حتَّى تَرَوْهُ ، فإِنْ غُمَّ عليكم ؛ فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ)) .

{ ط / 9 أ } فهذا الحديثُ { ظ / 16 أ } بهذا اللَّفظِ ظَنَّ قومٌ أَنَّ الشافعيَّ ((رحمه الله تعالى)) [504] تفرَّدَ بهِ عن مالِكٍ ، فعَدُّوهُ في غرائِبِه ؛ لأنَّ أَصحابَ { ن / 11 ب } مالِكٍ رَوَوْهُ [505] عنهُ بهذا الإسنادِ ، [و] [506] بلفظِ : ((فإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فاقْدُروا لهُ)) !

---

(490) ليست في ((ن)) .
(491) في ((ن)) : اشتراطه .
(492) في ((أ)) : وافترقا .
(493) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ب)) : رواية .
(494) في ((ب)) : رواية .
(495) ليست في ((هـ)) .
(496) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) .
(497) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(498) في ((ن)) : حصل .
(499) في ((ن)) : المتابعة .
(500) في ((ظ)) : منه .
(501) زيادة من ((ن)) و ((ب)) .
(502) ليست في ((ظ)) و ((ط)) .
(503) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(504) زيادة من ((ص)) .
(505) في ((ظ)) : رَوَوْ .
(506) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .

لكِنْ [507] وجَدْنا للشَّافعيَّ مُتابِعاً ، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ ، كذلك أَخرجَهُ البُخاريُّ عنهُ عن مالكٍ .

فهَذهِ [508] متابَعةٌ تامَّةٌ .

{ هـ / 14 أ } ووَجَدْنا لهُ أَيضاً مُتابَعَةٌ قاصرةً في " صحيحِ ابنِ خُزَيْمَةَ " مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمَّدٍ عن أبيهِ [محمَّدِ] [509] بنِ زيدٍ { ب / 10 أ } عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بلفظِ : ((فكَمِّلوا ثلاثينَ)) .

وفي " صحيحِ مسلمٍ " { أ / 13 أ } من روايةِ عُبيدِ [510] اللهِ بنِ عُمرَ [511] عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ بلفظ : ((فاقْدُروا ثلاثينَ)) .

ولا اقْتِصارَ في هذه المتابعةِ – سواءٌ كانتْ تامَّةً أَم [512] قاصرةً – على اللَّفْظِ ، [بل] [513] لو [514] جاءَتْ بالمعنى ؛ لكَفَتْ [515] ، لكنَّها مختَصَّةٌ بكونِها مِن [516] روايةِ ذلك الصَّحابيِّ .

وإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن [517] حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى ، أَو في المعنى فقطْ ؛ فهُو الشَّاهِدُ .

ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ [518] ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ حُنَينٍ [519] عن ابن عبَّاسٍ " رضي الله عنهما " [520] عن النبي صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [521] وسلَّمَ ، فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ { ظ / 16 ب } دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سواءً .

فهذا باللَّفظِ .

وأَمَّا [522] بالمعْنى ؛ فهو ما رواهُ البُخاريُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ عن أَبي هُريرةَ بلفظ : ((فإِنْ غُمَّ [523] عليكُمْ فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبانَ ثلاثينَ))

---

(507) في " ن " : لكنا .
(508) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " أ " و " ب " : وهذه .
(509) ليست في " ن " .
(510) في " ص " و " ظ " : عبد .
(511) في " ط " : عُمَيْر .
(512) في " هـ " : أو .
(513) ليست في " ن " .
(514) في " ن " : أو .
(515) في " ن " و " ط " و " هـ " و " أ " و " ب " : كفى ، وفي " ص " : لكفى .
(516) في " ن " : مع .
(517) في " ن " : مرة .
(518) في " ب " : قدمنا .
(519) في " ن " : حسين ، وفي " ط " : حُبيب ، وفي " ظ " : جبير .
(520) زيادة من " ن " و " ب " ، وفيها : رضي الله تعالى عنهما .
(521) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(522) في " ظ " : فأما .
(523) في " ن " و " ص " و " ب " : غمي .

وخَصَّ قومٌ المتابعةَ بما حَصَلَ [باللَّفظِ ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أَم لا ، والشاهدَ بما حصلَ] (524) بالمعنى كذلك .

وقد تُطْلَقُ (525) المتابعةُ على الشَّاهدِ وبالعكسِ ، والأمرُ [فيهِ] (526) سَهْلٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ { هـ / 14 ب } لهُ متابعٌ أَم لا هُو : الاعتبارُ .

وقولُ ابنِ الصَّلاحِ : " معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ " { ن / 12 أ } قد يوهِمُ (527) أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما ، وليسَ كذلك ، بل هُو (528) هيئةُ (529) التوصُّلِ إليهِما .

وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أَقسامِ { ص / 9 أ } المقبولِ تَحْصُلُ (530) فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ { ط / 9 ب } مَراتِبِهِ { أ / 13 ب } عندَ المعارضةِ ، واللهُ أَعلمُ .

ثمَّ المقبولُ ينقسِمُ [أيضاً] (531) إلى مَعمولٍ بهِ وغيرِ مَعْمولٍ بهِ ؛ لأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ مِنَ المعارَضَةِ ؛ أَي : لم يَأْتِ خبرٌ يُضادُّهُ ، فهُوَ المحْكَمُ ، وأَمثلتُه كثيرةٌ .

وإِنْ عُورِضَ ؛ فلا يَخْلو إِمَّا أَنْ يكونَ (532) مُعارِضُهُ { ظ / 17 أ } مقبولاً (533) مثلَه ، أَو يكونَ مَردوداً ، فالثَّاني (534) لا أَثَرَ [لهُ] (535) ؛ لأَنَّ القويَّ لا تُؤثِّرُ (536) فيهِ مُخالفةُ الضَّعيفِ .

وإِنْ كانتِ المعارضةُ بِمِثْلِهِ فلا يخلو { ب / 10 ب } إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الجَمْعُ [بين] (537) مدلولَيْهِما (538) بغيرِ تَعَسُّفٍ أَوْ لاَ :

فإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ ؛ فهو النَّوعُ المسمَّى مُخْتَلِفَ (539) الحَديثِ ، [و] (540) مثَّلَ لهُ ابنُ الصَّلاحِ بحديثِ : ((لا عَدْوى ولا طِيَرَةَ ، [ولا هامَّةَ ، ولا صَفَر ، ولا غُول] (541))) مع حديث : ((فِرَّ مِنَ المجذومِ فِرارَكَ مِن الأسَدِ)) .

---

(524) ليست في ((ن)) .
(525) في ((ن)) : يطلق .
(526) ليست في ((ص)) .
(527) في ((ظ)) : توهم .
(528) في ((ن)) : هي .
(529) في ((ن)) : هبة .
(530) في ((ن)) : يحصل .
(531) ليست في ((ظ)) .
(532) في ((ن)) : تكون .
(533) في ((ن)) : مقبول .
(534) في ((هـ)) و ((ظ)) : والثاني .
(535) ليست في ((ن)) .
(536) في ((هـ)) و ((ظ)) : يؤثر .
(537) ليست في ((ن)) .
(538) في ((ن)) : بمدلوليهما .
(539) في ((ظ)) : بمختلف .

وكلاهُما في الصَّحيحِ ، وظاهِرُهما التَّعارُضُ !

ووجْهُ الجمعِ بينَهُما أَنَّ هذهِ الأمراضَ لا تُعْدي بطبْعِها ، لكنَّ الله [سبحانَه و] [542] تعالى جَعَلَ مُخالطةَ المريضِ بها للصَّحيحِ سبباً لإعدائِهِ مَرَضَه .

ثمَّ قد يتخلَّفُ ذلك عن سبَبِه كما في غيرِهِ من الأسبابِ ، كذا جَمَعَ بينَهما ابنُ الصَّلاحِ تَبعاً لغيرِه !

والأَوْلى في الجَمْعِ بينَهُما أَنْ { هـ / 15 أ } يُقالَ : إنَّ نَفْيَهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ للعَدْوى باقٍ على عُمومِهِ ، وقد صحَّ قوله صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [543] وسلَّمَ : ((لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً)) ، وقولُه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [544] وسلَّمَ لِمَن عارَضَهُ : بأَنَّ البَعيرَ الأجْرَبَ يكونُ في الإبلِ الصَّحيحةِ ، فيُخالِطُها ، فتَجْرَبُ ، حيثُ ردَّ عليهِ بقولِه : ((فمَنْ أَعْدى الأوَّلَ ؟)) ؛ يعني : أَنَّ الله [سبحانَه و] [545] تعالى { ظ / 17 ب } ابتَدَأَ ذلك في الثَّاني كما ((في)) [546] ابْتَدَأَ [547] في الأوَّلِ .

وأَمَّا الأمرُ { أ / 14 أ } بالفِرارِ مِن المجْذومِ فمِن بابِ سدِّ { ن / 12 ب } الذَّرائعِ ؛ لئلاَّ يَتَّفِقَ للشَّخْصِ الذي يُخالِطُه شيءٌ مِن [548] ذلك بتقديرِ اللهِ ((سبحانه و)) [549] تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المَنْفِيَّة ، فيَظُنَّ [550] أَنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه [551] فيعتقدَ صِحَّةَ العَدْوى ، فيقعَ في الحَرَجِ ، فأَمَرَ بتجنُّبِه [552] حسْماً للمادَّةِ ، [والله أعلم] [553] .

وقد صنَّفَ في هذا النَّوعِ [الإمامُ] [554] الشافعيُّ كتابَ ((اختِلافِ الحديثِ)) ، لكنَّهُ لم يَقْصِدِ استيعابَه .

و [قد] [555] صنَّفَ فيهِ بعدَهُ ابنُ قُتيبةَ والطَّحاويُّ وغيرُهما .

وإِنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ ؛ فلا { ط / 10 أ } يخْلو إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّاريخُ أَوْ لاَ :

---

(540) ليست في ((ظ)) .
(541) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(542) ليست في ((ن)) .
(543) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(544) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(545) ليست في ((ن)) .
(546) زيادة من ((ن)) .
(547) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : ابتدأه .
(548) في ((ن)) : عن .
(549) زيادة من ((أ)) .
(550) في ((ن)) : فينظر .
(551) في ((ب)) : مخالطة .
(552) في ((ن)) : بتنحيته .
(553) ليست في ((هـ)) .
(554) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(555) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .

فإنْ عُرِفَ وَثَبَتَ المتأَخِّرُ [بهِ] [556] ، أَو بأَصرحَ منهُ ؛ فهو النَّاسِخُ ، والآخَرُ { ص / 9 ب } المنْسُوخُ .

والنَّسْخُ : رفْعُ تعلُّقِ حُكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأَخِّرٍ عنهُ .

والنَّاسخُ : ما يدلُّ [557] [على] [558] الرَّفعِ المذكورِ .

وتسميتُهُ ناسِخاً مجازٌ ؛ { ب / 11 أ } لأنَّ النَّاسخَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى .

ويُعْرَفُ النَّسخُ بأُمورٍ :

أَصرحُها : ما ورَدَ في النَّصِّ كحديثِ بُريدَةَ في " صحيحِ مسلمٍ " : ((كُنْتُ نَهَيْتُكُم عن زِيارةِ القُبورِ " ألا " [559] فزُوروها ؛ فإنَّها { هـ / 15 ب } تُذَكِّرُ الآخِرَةَ))

ومِنها ما يجزِمُ الصَّحابيُّ [560] بأَنَّه متأَخِّرٌ كقولِ جابرٍ : { ظ / 18 أ } ((كانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [561] وسلَّمَ تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ [562] النَّارُ)) أَخرَجَهُ أَصحابُ السُّننِ .

ومِنْها ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ ، [وهُو كَثيرٌ] [563] .

وليسَ مِنْها مَا يَرويهِ الصَّحابيُّ المتأَخِّرُ الإسلامِ مُعارِضاً للمُتَقَدِّمِ عليهِ [564] ؛ لاحْتمالِ أَنْ يكونَ سَمِعَهُ مِن صَحابيٍّ آخَرَ أَقدمَ مِنَ المتَقَدِّمِ [المذكورِ] [565] { أ / 14 ب } أو مثلِهِ فأَرْسَلَهُ .

لكنْ [566] ؛ إنْ وَقَعَ التَّصريحُ بسماعِهِ [لهُ مِن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [567] وسلَّمَ فيَتَّجِهُ أَنْ يكونَ ناسِخاً ؛ بشَرْطِ أَنْ يكونَ [المتأَخِّرُ] [568] لَمْ يَتحمَّلْ مِنَ [569] النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [570] وسلَّمَ] [571] شَيْئاً قبلَ إسلامِهِ .

وأَمَّا الإجماعُ ؛ فليسَ بناسِخٍ ، بل يدُلُّ على ذلكَ .

---

(556) ليست في ((ن)) .
(557) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : دل .
(558) ليست في ((ن)) .
(559) زيادة من ((ط)) و ((ظ)) .
(560) في ((ن)) : تجزم الصحابة .
(561) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(562) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : مسته .
(563) ليست في ((ن)) .
(564) في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : لمتقدم عنه ، وفي ((ظ)) و ((ص)) و ((ط)) : لمتقدم .
(565) ليست في ((ن)) .
(566) في ((ط)) : لكنه .
(567) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(568) ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(569) في ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) و ((ط)) : عن .
(570) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(571) ليست في ((ن)) .

وإنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّاريخُ ؛ { ن / 13 أ } فلا يخلو إمَّا أَنْ يُمْكِنَ ترجيحُ [572] أَحدِهِما على الآخَرِ بوجْهٍ مِن وجوهِ التَّرجيحِ المتعلِّقَةِ بالمتْنِ أَو بالإسنادِ أَوْ لاَ :

فإنْ أَمْكَنَ التَّرجيحُ ؛ تعيَّنَ المصيرُ إليهِ ، وإلاَّ ؛ فلا .

فصارَ ما ظاهِرُهُ التَّعارُضُ واقِعاً على [هذا] [573] التَّرتيبِ :

- الجمعُ إنْ أَمكَنَ .
- فاعْتبارُ النَّاسِخِ والمنْسوخِ .
- فالتَّرْجيحُ إنْ تَعيَّنَ .
- ثمَّ التوقُّفُ عنِ العَمَلِ بأَحدِ الحَديثينِ .

والتَّعبيرُ بالتوقُّفِ أَولى مِن التَّعبيرِ بالتَّساقُطِ ؛ لأَنَّ خفاءَ ترجيحِ أَحدِهِما على الآخَرِ إنَّما هُو بالنِّسبةِ { ظ / 18 ب } للمُعْتَبِرِ [574] في الحالةِ الرَّاهنةِ ، معَ [احتِمالِ] [575] أَنْ [576] يظهَرَ لغيرِهِ ما خَفِيَ عليهِ ، واللهُ أعلمُ .

ثمَّ المردودُ : وموجِبُ { هـ / 16 أ } الرَّدِّ [إمَّا أَنْ يكونَ لِسَقْطٍ مِن إسنادٍ [577]] [578] ، أَوْ طَعْنٍ ((من إسناد)) [579] { ط / 10 ب } في رَاوٍ على اخْتِلافِ وُجوهِ الطَّعْنِ ، أَعَمُّ مِن أَنْ يكونَ لأمْرٍ [580] يرجِعُ إلى دِيانةِ الرَّاوي أَو [581] إلى ضبْطِهِ .

والسَّقْطُ [582] إمَّا أَنْ يَكونَ مِنْ مَبادئ السَّنَدِ مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ ، { ب / 11 ب } أو [من] [583] آخِرِهِ ؛ أي : الإسنادِ بعدَ التَّابعيِّ ، أَو غير ذلك ، فالأوَّلُ : المعَلَّقُ سواءٌ كانَ [السَّاقِطُ] [584] واحداً أَو [585] أَكثرَ .

وبينَهُ وبينَ { ص / 10 أ } المعْضَلِ الآتي ذِكْرُهُ عمومٌ وخُصوصٌ مِن وجْهٍ .

فمِنْ حيثُ تعريفُ المعْضَلِ بأَنَّهُ سقَطَ { أ / 15 أ } منهُ اثنانِ فصاعِداً يجتَمِعُ معَ بعضِ صُورِ المعَلَّقِ .

---

(572) في ((ن)) : الترجيح .
(573) ليست في ((ظ)) .
(574) في ((ب)) : إلى المعتبر .
(575) ليست في ((ن)) .
(576) في ((ن)) : أنه .
(577) في ((أ)) : إسناده ، وفي ((ب)) : الإسناد .
(578) ليست في ((ن)) .
(579) زيادة من ((ن)) ؛ وأظنها في هذا الموطن خطأ .
(580) في ((ن)) و ((ط)) : الأمر .
(581) في ((ظ)) : و .
(582) في ((ن)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : فالسقط .
(583) ليست في ((ن)) .
(584) ليست في ((ن)) .
(585) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أم .

ومِن حيثُ تقييدُ [586] المعَلَّقِ بأَنَّه مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ مِن مبادئِ السَّنَدِ يفترِقُ [587] منهُ ، إذْ هُو أَعَمُّ مِن ذلك .

[و] [588] مِن صُوَرِ المعَلَّقِ : أَنْ يُحْذَفَ [589] جميعُ السَّندِ ، ويُقالَ [مثلاً] [590] : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [591] وسلَّمَ .

ومنها : أَنْ يُحْذَفَ ((جميع السند)) [592] [إلاَّ] [593] الصَّحابيَّ أَوْ [إلاَّ] [594] الصَّحابيَّ والتَّابعيَّ [595] [معاً] [596] .

ومنها : أَنْ يَحْذِفَ مَن حَدَّثَهُ ويُضيفَهُ [597] إلى مَنْ فوقَهُ ، فإنْ كانَ مَن فوقَه شيخاً لذلك المصنِّفِ ؛ { ن / 13 ب } > فقد اختُلِفَ فيه : هل يُسمَّى تعليقاً أَوْ [598] لا ؟

والصَّحيحُ في هذا : التَّفصيلُ : فإنْ عُرِفَ بالنَّصِّ أَو [599] الاستِقْراءِ أَ نَّ ((كان)) [600] فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قضي بهِ ، وإلاَّ فتعليقٌ .

وإنَّما ذُكِرَ التَّعليقُ في قسمِ [601] المردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ .

وقد يُحْكَمُ بصحَّتِهِ إنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمًّى { هـ / 16 ب } مِن وجهٍ آخَرَ ، فإنْ قالَ : جميعُ مَن أَحْذِفُهُ [602] ثقاتٌ ؛ جاءتْ مسألةُ التَّعديلِ على الإبهامِ .

و [عندَ] [603] الجُمهورِ لا يُقْبَلُ [604] حتَّى يُسمَّى .

لكنْ قالَ ابنُ الصَّلاحِ هنا [605] : إنْ وَقَعَ الحَذْفُ في كتابٍ التُزِمَتْ [صحَّتُه] [606] ؛ كالبُخاريِّ ؛ فما أَتى ((فيه)) [607] بالجَزْمِ دلَّ على أَنَّه ثَبَتَ إسنادُهُ عِندَه ، وإنَّما [608] حُذِفَ لغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ .

---

(586) في ((ط)) : تعريف .
(587) الكلمة غير واضحة في ((ظ)) هل هي تعترف أم تقترف .
(588) ليست في ((ن)) .
(589) في ((هـ)) : تحذف .
(590) ليست في ((ظ)) .
(591) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(592) زيادة من ((ص)) .
(593) ليست في ((ن)) .
(594) ليست في ((ن)) .
(595) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : التابعي والصحابي .
(596) ليست في ((ن)) .
(597) في ((ظ)) : أضيف .
(598) في ((ن)) : معلقاً أم .
(599) في ((ص)) : و .
(600) زيادة من ((ن)) .
(601) في ((ط)) : قسمي .
(602) في ((ن)) : ما حذفته ، وفي ((هـ)) : أخذ منه .
(603) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(604) في ((هـ)) : تقبل .
(605) في ((ط)) : هذا .
(606) ليست في ((ن)) .

ومَا أَتى فيهِ بغيرِ [الجَزْمِ [609]] [610] ؛ ففيهِ مقالٌ .

وقد أَوْضَحْتُ أَمثلةَ ذلك في " النُّكتِ على ابنِ الصَّلاحِ " .

والثَّاني : وهو ما سَقَطَ مِن آخِرِهِ مَن بعدَ التَّابعيِّ هو المُرْسَلُ :

وصورَتُه أَنْ يقولَ التابعيُّ سواءٌ كانَ كبيراً أو [611] صغيراً قالَ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [612] وسلَّمَ كذا ، أو [613] : فعَلَ كذا ، أو [614] : فُعِلَ بحضرتِه كذا ، أو [615] نحوُ ذلك .

{ أ / 15 ب } وإنَّما ذُكِرَ في قسمِ المردودِ { ط / 11 أ } للجَهْلِ { ب / 12 أ } بحالِ المحذوفِ ؛ لأَنَّه يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ صحابيّاً ، ويُحْتَمَلُ [أَنْ يكونَ] [616] تابعيّاً ، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ [أَنْ يكونَ ضَعيفاً ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ ثقةً ، وعلى الثَّاني يُحْتَمَلُ] [617] أَنْ يكونَ حَمَلَ عن صحابيٍّ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَرَ ، وعلى الثَّاني فيعودُ الاحتمالُ السَّابقُ ، ويتعدَّدُ " و " [618] أَمَّا بالتَّجويزِ العقليِّ [619] ، فإلى ما لا نهايةَ لهُ ، وأَمَّا بالاستقراءِ ؛ فإلى ستَّةٍ أَو سبعةٍ ، وهو أَكثرُ ما وُجِدَ مِن [620] روايةِ { هـ / 17 أ } بعضِ التَّابعينَ عن بعضٍ .

فإنْ عُرِفَ مِن عادةِ التَّابعيِّ أَنَّه لا يُرسِلُ إلاَّ عن ثِقةٍ ؛ فذهَبَ جُمهورُ { ن / 14 أ } المُحَدِّثينَ إلى التوقُّفِ ؛ لبقاءِ الاحتمالِ ، وهُو أَحدُ قولَيْ { ص / 10 ب } أَحمدَ .

وثانيهما – وهُو [قولُ] [621] المالِكيِّينَ [622] والكوفيِّينَ – يُقْبَلُ مُطْلقاً .

وقالَ الشَّافِعيُّ [رضيَ اللهُ عنهُ] [623] : يُقْبَلُ إنِ اعْتَضَدَ بمجيئِهِ مِن وجْهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطُّرُقَ [624] الأولى مُسْنَداً كانَ أَو مُرْسَلاً ؛ ليترجَّحَ [625] احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ .

ونقلَ أَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ وأبو الوليدِ الباجِيُّ مِن المالِكيَّةِ أَنَّ الرَّاويَ إذا كانَ يُرْسِلُ عنِ الثِّقاتِ وغيرِهم لا يُقْبَلُ مُرسَلُه اتِّفاقاً .

---

(607) زيادة من " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " .
(608) في " ن " : وإما أن .
(609) في " ط " : جزم .
(610) ليست في " ن " .
(611) في " أ " : أم .
(612) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(613) في " ط " و " هـ " : و .
(614) في " ن " و " ط " : و .
(615) في " ط " و " ص " : و .
(616) ليست في " هـ " .
(617) ليست في " أ " .
(618) زيادة من " ن " .
(619) في " ن " : الفعلي .
(620) في " ب " : في .
(621) ليست في " ن " .
(622) في " ب " : المالكية .
(623) ليست في " ب " و " ط " .
(624) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " : الطريق ، وفي " ب " : الطريقة .
(625) في " ن " لترجح ، في " ب " : ليرجح .

وَالقسمُ الثَّالِثُ مِن أَقسامِ السَّقْطِ مِن الإسنادِ إِنْ كانَ باثنَيْنِ فصاعِداً مَعَ التَّوالي ؛ فهو المُعْضَلُ ، وإلاَّ فإنْ كانَ السَّقْطُ باثنينِ غيرِ متواليَيْنِ في مَوضِعَيْنِ > [626] { ظ / 19 أ } مثلاً ؛ فهُو المُنْقَطِعُ ، وكذا إنْ سَقَطَ واحدٌ فقط ، أَو أَكثرُ مِن اثنينِ ، لكنَّه [627] بشرطِ عدمِ التَّوالي .

ثمَّ إنَّ السَّقطَ مِن [628] الإسنادِ قدْ يَكونُ واضِحاً يحصُلُ الاشْتِراكُ { أ / 16 أ } في معرفَتِه ككَوْنِ [629] الرَّاوي مثلاً لم يُعاصِرْ مَن روى عنهُ أَوْ يكونُ خَفِيّاً ؛ فلا يُدْرِكُهُ إلاَّ الأئمَّةُ الحُذَّاقُ المطَّلِعونَ على طُرُقِ الحديثِ وعِلَلِ { هـ / 17 ب } الأسانيدِ .

فالأَوَّلُ وهُو الواضحُ يُدْرَكُ [630] بعَدمِ التَّلاقي { ب / 12 ب } بينَ [631] الرَّاوِي وشيخِهِ بكونِه لمْ يُدْرِكْ عصْرَهُ أَو أَدْرَكَهُ لكنَّهما [632] لم يجْتَمِعا ، وليستْ لهُ [منهُ] [633] إجازةٌ ولا وِجَادَةٌ .

ومِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إلى التَّاريخِ لتضمُّنِهِ { ن / 14 ب } تحريرَ مواليدِ الرُّواةِ ووَفياتِهِم [634] وأَوقاتِ طَلَبِهِم وارْتِحالِهِم .

وقد افْتُضِحَ أَقوامٌ ادَّعَوا الرِّوايةَ عن شيوخٍ ظهرَ بالتَّاريخِ [635] { ط / 11 ب } كَذِبُ دعْواهُم .

وَالقسمُ الثَّانِي : وهو الخَفِيُّ المُدَلَّسُ ؛ بفتحِ اللاَّمِ ، سُمِّي بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ ، وأَوهَمَ سماعَهُ للحَديثِ مِمَّن لم يُحَدِّثْهُ بِهِ .

واشْتِقاقُهُ [636] مِن الدَّلَسِ – بالتَّحريكِ – وهو اختلاطُ الظَّلامِ [بالنُّورِ] [637] ، سُمِّيَ بذلك لاشتراكِهِما [في] [638] الخَفاءِ [639] .

ويَرِدُ المُدَلِّسُ بِصيغَةٍ مِن صيغِ الأداءِ تَحْتَمِلُ [640] وقوعَ اللُّقِيِّ [641] بينَ { ظ / 19 ب } المُدَلِّسِ ومَن أَسنَدَ عنهُ كَعَن وَكذا قَالَ .

---

(626) هذا المقدار ساقط من النسخة ((ظ)) .
(627) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لكن .
(628) في ((هـ)) : بين .
(629) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : لكون .
(630) في ((ن)) : يدركه .
(631) في ((ط)) : عن .
(632) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لكن .
(633) ليست في ((ن)) .
(634) في ((ط)) : ووفاتهم .
(635) في ((ن)) و ((ص)) : بالتواريخ .
(636) في ((هـ)) : واشتقاقي .
(637) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(638) ليست في ((ظ)) .
(639) في ((ظ)) : بالخفاء .
(640) في ((ظ)) : يحتمل .
(641) في ((ظ)) و ((ط)) : اللقاء .

ومتى وقَعَ بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها ؛ كانَ كذِباً .

وحُكْمُ مَن ثبتَ [642] عنهُ التَّدليسُ إذا [643] كانَ عَدْلاً أَنْ لا يُقْبَلَ منهُ إلاَّ ما صرَّحَ فيهِ بالتَّحديثِ على الأصحِّ .

وكَذا المُرْسَلُ الخَفِيُّ إذا صَدَرَ مِنْ مُعاصِرٍ لَمْ يَلْقَ مَن حَدَّثَ عنهُ ، بل بينَه وبينَه واسِطةٌ .

والفَرْقُ بينَ المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ حَصَلَ [644] تحريرُه بما ذُكِرَ هنا :

وهو أَنَّ التَّدليسَ يختصُّ بمَن روى { أ / 16 ب } عمَّن [645] عُرِفَ لقاؤهُ إيَّاهُ ، { هـ / 18 أ } فأمَّا إن عاصَرَهُ ولم يُعْرَفْ أَنَّه لقِيَهُ ؛ فَهُو المُرْسَلُ الخَفِيُّ .

ومَن أَدْخَلَ في تعريفِ { ص / 11 أ } التَّدليسِ المعاصَرَةَ [646] ، ولو بغيرِ لُقي ؛ لزِمَهُ دُخولُ المُرْسَلِ الخَفِيِّ في تعريفِهِ .

والصَّوابُ [647] التَّفرقةُ بينَهُما [648] .

ويدلُّ على أَنَّ اعتبارَ اللُّقي في التَّدليسِ دونَ المعاصرةِ وحْدَها لابُدَّ منهُ إطْباقُ أَهلِ العلمِ بالحديثِ على أَنَّ روايةَ المُخَضْرَمينَ { ن / 15 أ } كأَبي عُثمانَ النَّهْديِّ وقيسِ بنِ أَبي حازِمٍ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [649] وسلَّمَ مِن قبيلِ الإرسالِ لا مِن قَبيلِ التَّدليسِ .

ولو كانَ { ب / 13 أ } مجرَّدُ المعاصرةِ يُكْتَفى [650] [بهِ] [651] في التَّدليسِ ؛ لكانَ هؤلاءِ مُدلِّسينَ لأنَّهُم عاصَروا النبيَّ { ظ / 20 أ } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [652] وسلَّمَ قطعاً ، ولكنْ لمْ يُعْرَفْ هل لَقُوهُ أَمْ لا؟

وممَّن [قالَ] [653] باشْتِراطِ [654] اللِّقاءِ في التَّدليسِ الإمامُ الشافعيُّ وأَبو بكرٍ البزَّارُ [655] ، وكلامُ الخطيبِ في " الكِفايةِ " يقتَضيهِ ، وهُو المُعْتَمَدُ .

ويُعْرَفُ [656] عدمُ المُلاقاةِ بإخبارِهِ عنْ نفسِهِ بذلك ، أَو بجَزْمِ إمامٍ مُطَّلِعٍ .

---

(642) في " ط " : يثبت .
(643) في " ط " : إن .
(644) في " ص " : يحصل .
(645) في " هـ " و " ن " : عن من .
(646) في " هـ " : المعاصر .
(647) في " ص " : فالصواب .
(648) في " ص " : عنهما .
(649) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(650) في " ظ " : يكفي .
(651) ليست في " ظ " .
(652) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(653) ليست في " ط " .
(654) في " ب " : في اشتراط ، وفي " ط " : اشترط .
(655) في " ظ " : البزاز .
(656) في " ص " : وتعرف .

ولا يَكْفي أَنْ يَقَعَ [657] في بعض الطُّرُقِ زيادةُ [658] راوٍ [أَو أَكثرَ] [659] بينَهُما ؛ لاحتمال أَنْ يكونَ مِن المزيدِ ، ولا يُحْكَمُ في هذه الصُّورةِ بحُكْمٍ كُلِّيٍّ ؛ لتَعارُضِ احتمالِ الاتِّصالِ والانْقِطاعِ .

{ ط / 12 أ } وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابَ " التَّفصيلِ لمُبْهَمِ المراسيلِ " ، وكتاب " المزيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ " .

{ هـ / 18 ب } و[قد] [660] انْتَهَتْ هُنا " حكم " [661] أَقسامُ حُكمِ السَّاقِطِ مِن الإسنادِ .

ثمَّ الطَّعْنُ يكونُ بعشرةِ أَشياءَ ، بعضُها " يكون " [662] أَشدُّ { أ / 17 أ } في القَدْحِ مِن بعضٍ [663] ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ [664] بالعدالَةِ ، وخمسةٌ تتعلَّقُ [665] بالضَّبْطِ .

ولم يَحْصُلِ الاعتناءُ بتمييزِ أَحدِ القِسمينِ مِن [666] الآخَرِ لمصلحةٍ اقْتَضَتْ ذلك ، وهي ترتيبُها على الأشدِّ فالأشدِّ في موجَبِ الرَّدِّ على سَبيلِ التَّدلِّي ؛ لأنَّ الطَّعْنَ إِمَّا أَنْ يكونَ :

لِكَذِبِ الرَّاوِي في الحديثِ النبويِّ بأَنْ يرويَ عنهُ [667] { ظ / 20 ب } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [668] وسلَّمَ ما لَمْ يَقُلْهُ متعمِّداً لذلك .

أو [669] تُهْمَتِهِ بذلكَ ؛ بأَنْ لا يُرْوى ذلك الحديثُ إلاَّ مِن جِهتِهِ [670] ، ويكونَ { ن / 15 ب } مُخالِفاً للقواعِدِ المعلومةِ ، وكذا مَنْ عُرِفَ بالكذبِ في كلامِهِ ، و [إِنْ] [671] لم يَظْهَرْ منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويِّ ، وهذا [672] دُونَ الأوَّلِ .

أَو فُحْشِ غَلَطِهِ ؛ أي : كَثْرَتِه .

أَو غَفْلَتِهِ عن الإتْقانِ [673] .

---

(657) في " أ " : تقع .
(658) في " ط " : بزيادة .
(659) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(660) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(661) زيادة من " ن " .
(662) زيادة من " ظ " .
(663) في " ظ " : بعضه .
(664) في " ظ " : يتعلق .
(665) في " ظ " : يتعلق .
(666) في " ظ " : عن .
(667) في " ط " : عن النبي .
(668) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(669) في " ن " : و .
(670) في " هـ " : جهة .
(671) ليست في " أ " .
(672) في " ط " : وهو .
(673) في " هـ " و " ص " : الاتفاق ، وفي النسخة " ظ " الكلمة غير واضحة هل هي الاتفاق أم غير ذلك حيث أنه قال في الحاشية اليسرى : اتفاق .

أَو فِسْقِهِ ؛ أي : بالفعلِ والقَوْلِ [674] مِمَّا [675] لا [676] يبلُغُ الكُفْرَ .

[و] [677] بينَهُ وبينَ الأوَّلِ عُمومٌ ((وخصوص مطلق)) [678] ، وإنَّما أُفْرِدَ الأوَّلُ لكونِ القَدْحِ بِهِ أَشدَّ في هذا الفنِّ .

وأَمَّا الفِسقُ بالمُعْتَقَدِ ؛ { ب / 13 ب } فسيأْتي بيانُه .

أَو { ص / 11 ب } وَهَمِهِ بأَنْ يَرْوِيَ على سبيلِ التوهُّمِ .

أَو مُخالَفَتِهِ ؛ أَي : للثِّقاتِ .

أو جَهالَتِهِ ؛ ((أي)) [679] بأَنْ لا يُعْرَفَ فيهِ تعديلٌ و [لا] [680] تَجريحٌ [مُعيَّنٌ] [681] .

أَو بِدْعتِهِ ، وهي اعتقادُ ما أُحْدِثَ على خِلافِ المَعروفِ عن { هـ / 19 أ } النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [682] وسلَّمَ ، لا بِمعانَدَةٍ ، بل بنَوْعِ [683] شبهةٍ [684] .

أَو سوءِ حِفْظِهِ ، وهِيَ [685] عبارةٌ عن أَنْ لا يكونَ غَلَطُهُ أَقلَّ مِن إصابتِهِ [686] .

فالقسمُ الأوَّلُ ، وهُو الطَّعْنُ [بكَذِبِ] [687] الرَّاوي في الحَديثِ النبويِّ هو الموضوعُ ، والحُكْمُ عليهِ بالوَضْعِ إنَّما هُو بطريقِ الظَّنِّ الغالِبِ { أ / 17 ب } لا بالقَطْعِ ، { ظ / 21 أ } إذ [قَدْ] [688] يَصْدُقُ الكَذوبُ ، لكنَّ لأهلِ العلمِ بالحديثِ مَلَكَةً قويَّةً يميِّزون بها ((بين)) [689] ذلك ، وإنَّما يقومُ بذلك منهُم مَن يكونُ إطِّلاعُهُ تامّاً ، وذِهْنُهُ ثاقِباً ، وفهمُهُ قويّاً ، ومعرِفتُهُ بالقرائنِ الدَّالَّةِ على ذلك متمَكِّنَةً .

وقد يُعْرَفُ الوضعُ { ط / 12 ب } بإقرارِ [690] [واضِعِهِ] [691] ، قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ ((رحمه الله)) [692] : لكنْ لا يُقْطَعُ [693] بذلك ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ كَذَبَ في ذلك الإقرارِ أ.هـ [694] .

---

(674) في ((ظ)) و ((ن)) : بالقول والفعل .
(675) في ((أ)) : بما .
(676) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) : لم .
(677) ليست في ((ظ)) .
(678) زيادة من ((ط)) .
(679) زيادة من ((ن)) ، وهي مثبتة في ((ب)) لكنها مضروب عليها .
(680) ليست في ((ظ)) .
(681) ليست في ((ظ)) .
(682) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(683) في ((ن)) : بنو .
(684) في ((أ)) : شبه .
(685) في ((ط)) : وهو .
(686) في ((ط)) : عبارة عن من يستوي غلطه وإصابته ، وفي ((هـ)) و ((ب)) : عبارة عن من يكون غلطه أقل من إصابته ، وفي ((ن)) و ((ظ)) و ((أ)) : عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته .
(687) ليست في ((ن)) .
(688) ليست في ((ن)) .
(689) زيادة من ((ن)) .
(690) في ((ظ)) : بإقراره .
(691) ليست في ((ظ)) .

وفهِمَ منهُ بعضُهم أَنَّهُ لا { ن / 16 أ } يُعْمَلُ بذلك الإقرارِ أَصلاً ، وليسَ ذلكَ [695] مرادَهُ ، وإِنَّما نفى القَطْعَ بذلك ، ولا يلزَمُ مِن نفيِ القَطْعِ نفيُ الحُكْمِ ؛ لأنَّ الحُكْمَ يقعُ بالظَّنِّ [696] الغالِبِ ، وهُو هُنا كذلك ، ولولا ذلك لَما ساغَ قتْلُ المقرِّ بالقتلِ ، ولا رَجْمُ المعْتَرِفِ بالزِّنى ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونا كاذِبَيْنِ فيما اعْتَرَفا به!

ومِن القَرائنِ الَّتي يُدْرَكُ بها الوَضْعُ [697] ما يؤخَذُ مِن حالِ الرَّاوي ؛ كما وقَعَ لمأْمونِ [698] بنِ أَحمدَ أَنَّه ذُكِرَ بحضرَتِه الخلافُ في كونِ الحسنِ { هـ / 19 ب } سَمِعَ مِن [699] أَبي هُريرةَ أَوْ [700] لاَ ؟ فساقَ في الحالِ إِسناداً [701] إِلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [702] وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ : سمِعَ الحسنُ مِن [703] أَبي هُريرة .

وكما وقعَ لِغياثِ بنِ إِبراهيمَ حيثُ { ظ / 21 ب } دخَلَ على المهْدي فوجَدَهُ يلعبُ بالحَمَام ، فساقَ في الحالِ [إِسناداً] [704] إِلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : أَنَّه [قالَ] [705] : ((لا { ب / 14 أ } سَبَقَ إِلاَّ في نَصْلٍ أَو خُفٍّ أَو حافِرٍ أَو جَناحٍ)) ، فزادَ في الحديثِ : " أَو جَناحٍ " ، فَعَرَفَ المهديُّ أَنَّه كذبَ لأجلِهِ ، فأَمرَ بذَبْحِ الحَمَامِ .

ومِنها ما يُؤخَذُ [706] مِن حالِ المرويِّ كأَنْ يكونَ مُناقِضاً [707] لنَصِّ القُرآنِ { أ / 18 أ } أَو السُّنَّةِ المتواتِرَةِ أَو الإِجماعِ القطعيِّ أَو صَريحِ العَقْلِ ، حيثُ لا يَقْبَلُ شيءٌ مِن ذلك التَّأْويلَ .

ثمَّ المرويُّ تارةً { ص / 12 أ } يختَرِعُهُ الواضِعُ ، وتارةً يأْخُذُ [مِن] [708] كلامِ غيرِهِ كبَعْضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَو قُدماءِ الحُكماءِ أَو الإِسرائيليَّاتِ ، أَو يأْخُذُ حَديثاً ضَعيفَ الإِسنادِ ، فيُرَكِّبُ لَهُ إِسناداً صحيحاً ليَرُوجَ .

والحامِلُ للواضِعِ على الوَضْعِ :

---

(692) زيادة من ((أ)) .
(693) في ((ظ)) : تقطع .
(694) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
(695) في ((ظ)) : كذلك .
(696) في ((ط)) : على الظن .
(697) في ((ظ)) و ((ص)) : الموضوع .
(698) في ((ن)) : للمأمون .
(699) في ((ظ)) و ((ص)) : عن .
(700) في ((هـ)) : أم .
(701) في ((ن)) : إسناده .
(702) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(703) في ((ظ)) : عن .
(704) ليست في ((ب)) .
(705) ليست في ((ب)) .
(706) في ((ب)) : يوجد .
(707) في ((ط)) : منافياً .
(708) ليست في ((ط)) و ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .

إمَّا عَدَمُ الدِّينِ ؛ كالزَّنادقةِ .

أَو غَلَبَةُ الجَهلِ ؛ كبعضِ المتعبِّدينَ .

أَو فَرْطُ { ن / 16 ب } العَصبيَّةِ ؛ كبعضِ المقلِّدينَ .

أَو اتِّباعُ هوى بعضِ الرُّؤساءِ .

أَو الإغرابُ لقصدِ الاشتِهارِ !

وكُلُّ ذلك حَرامٌ بإجماعِ مَن يُعْتَدُّ بهِ ، إلاَّ أَنَّ بعضَ الكَرَّاميَّةِ وبعضَ المتصوِّفةِ نُقِلَ { هـ / 20 أ } عنهُم إباحَةُ الوَضْعِ في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ [709] ((والترتيب)) [710] ، { ظ / 22 أ } وهو خطأ مِن فاعلِهِ ، نشَأَ عَن [711] جَهْلٍ ؛ لأنَّ التَّرغيبَ والتَّرهيبَ [712] مِن جُملةِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ .

{ ط / 13 أ } واتَّفقوا على أَنَّ تَعَمُّدَ الكذبِ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِن الكَبائرِ . وبالَغَ ((فيه)) [713] أَبو مُحَمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ فكَفَّرَ مَن تعمَّدَ الكَذِبَ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . واتَّفَقوا على تَحْريمِ روايةِ الموضوعِ إلاَّ مقروناً ببيانِه ؛ لقولِه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [714] وسلَّمَ : ((مَن حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرى [715] أَنَّهُ كذبٌ ؛ فهُو أَحدُ الكاذِبَيْنِ)) ، أَخرجَهُ مسلمٌ .

وَالقسمُ الثَّاني مِن أَقسامِ المردودِ ، وهو [716] ما يكونُ بسبَبِ تُهمَةِ الرَّاوي بالكَذِبِ ، ((و)) [717] هُو المتْروكُ .

والثَّالِثُ : المنْكَرُ ؛ على رَأْيِ مَن لا يَشْتَرِطُ في المنْكَرِ قيدَ المخالفةِ .

وكذا الرَّابِعُ والخَامِسُ ، فمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ ، أَو كَثُرَتْ غَفلَتُه ، أَو ظهَرَ فِسْقُه ؛ { أ / 18 ب } فحديثُهُ { ب / 14 ب } مُنْكَرٌ .

ثمَّ الوَهَمُ ، وهُو [القِسمُ] [718] السَّادسُ ، وإنَّما أُفْصِحَ بهِ لِطولِ الفَصْلِ ، إنِ اطُّلِعَ عَليهِ ؛ أي : على الوَهَمِ بالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَلٍ أَو مُنْقَطِعٍ ، أَو إدخالِ حَديثٍ في حَديثٍ ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ .

---

(709) في ((ظ)) : الرغيب والرهيب .
(710) زيادة من ((ظ)) .
(711) في ((ص)) : من .
(712) في ((ظ)) : الرغيب والرهيب .
(713) زيادة من ((أ)) .
(714) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(715) في ((ص)) و ((ظ)) : يروى .
(716) في ((ظ)) : وهذا .
(717) زيادة من ((ص)) .
(718) ليست في ((ب)) .

وتَحْصُلُ [719] معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ ، { ظ / 22 ب } وجَمْعِ الطُّرُقِ ؛ فهذا هو المعَلَّلُ ، { ن / 17 أ } وهو مِن أَغمَضِ { هـ / 20 ب } أَنواعِ عُلومِ [720] الحديثِ وأَدقِّها ، ولا يقومُ بهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ [تعالى] [721] فهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمتونِ ، ولهذا لم يتكلَّمْ فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ ؛ كعليِّ بنِ المدِينيِّ ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ ، والبُخاريِّ ، ويَعقوبَ بنِ ((أبي)) [722] شَيْبةَ ، وأَبي حاتمٍ ، وأَبي زُرعةَ ، والدَّارَقُطنيُّ .

وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعَلِّل عَن إقامةِ الحُجَّة { ص / 12 ب } على دَعْواهُ ؛ كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدِ الدِّينارِ والدِّرهَمِ .

ثمَّ المخالفَةُ وهو [723] القسمُ السابعُ إنْ كانتْ واقعةً بسببِ تَغْيِيرِ [724] السِّياقِ ؛ أي : سياقِ الإسنادِ ؛ فالواقعُ فيهِ ذلك التَّغييرُ [725] هو مُدْرَجُ الإسْنادِ ، وهو أَقسامٌ :

{ ط / 13 ب } الأوَّلُ : أَنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مُختلفةٍ ، فيرويهِ عنهُم راوٍ ، فيَجْمَعُ الكُلَّ على إسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأسانيدِ ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ .

[و] [726] الثَّاني : أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إلاَّ طَرَفاً منهُ ؛ [فإنَّه عندَه بإسنادٍ آخَرَ ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامّاً بالإسنادِ الأوَّلِ .

ومنهُ أَنْ يسمَعَ { أ / 19 أ } الحديثَ مِن شيخِهِ إلاَّ طرفاً منهُ] [727] { ظ / 23 أ } فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ ، فيرويهِ راوٍ عنهُ [728] تامّاً بحَذْفِ الواسِطةِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان بإسنادينِ { هـ / 21 أ } مختلفينِ ، فيرويهِما راوٍ عنهُ مُقتَصِراً على أَحدِ الإسنادينِ ، أَو يروي أَحَدَ الحَديثينِ { ن / 17 ب } بإسنادِهِ الخاصِّ بهِ ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في [المتْنِ] [729] الأوَّلِ .

---

(719) في ((هـ)) : ويحصل .
(720) في ((هـ)) : علم .
(721) ليست في ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(722) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(723) في ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : وهي .
(724) في ((ط)) : تغير .
(725) في ((ظ)) : المغير .
(726) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(727) ليست في ((ط)) .
(728) في ((ن)) : عنه راوٍ .
(729) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

الرَّابعُ : أَنْ يسوقَ [الرَّاوي] [730] الإسنادَ ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ ، فيقولُ ((له)) [731] { ب / 15 أ } كلاماً مِن قِبَلِ نفسِهِ ، فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ [ذلكَ] [732] الإسنادِ ، فيَرويهِ عنهُ كذلك .

هذهِ أَقسامُ مُدْرَجِ الإسنادِ [733] .

وأَمَّا مُدْرَجُ المتْنِ ، فهُو أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ ، فتارةً يكونُ في أَوَّلِه ، وتارةً ((يكون)) [734] في أَثنائِه ، وتارةً ((يكون)) [735] في آخِرِهِ – وهو الأكثرُ [736] – لأنَّهُ يقعُ بعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ ، أو بِدَمْجِ مَوْقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ أَو مَنْ بعْدَهُم بِمَرْفوعٍ مِن كلامِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [737] وسلَّمَ مِن غيرِ فصلٍ ، فهذا هُو مُدْرَجُ المتْنِ .

ويُدْرَكُ الإدراجُ :

بوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المدْرَجِ مِمَّا أُدْرِجَ فيهِ .

أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي ، أَو مِن بعضِ الأئمَّةِ المطَّلعينَ .

أو باستحالَةِ كونِ النبيِّ { ظ / 23 ب } صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [738] وسلَّمَ يقولُ ذلك .

وقد صنَّفَ الخَطيبُ في المدْرَجِ كتاباً [739] ولخَّصْتُهُ وزدتُ عليهِ قدْرَ ما ذكَرَ مرَّتينِ أَو أَكثرَ ، ولله [740] الحمدُ .

أَوْ [إنْ] [741] كانَتِ المخالفةُ بتَقْديمٍ أَو [742] تَأْخيرٍ ؛ أي : في الأسماءِ { هـ / 21 ب } كَمُرَّةَ بنِ كعبٍ ، وكَعبِ بنِ مُرَّةَ ؛ { أ / 19 ب } لأنَّ اسمَ أَحدِهِما اسمُ أَبي الآخَرِ ؛ فهذا هو المقْلوبُ ، وللخطيبِ فيهِ كتابُ [743] ((يُسمى)) [744] ((رافعِ الارْتيابِ ((في المقلوب من الأسماء والأنساب)) [745])) .

---

(730) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(731) زيادة من ((أ)) .
(732) ليست في ((هـ)) .
(733) في ((ط)) : الأسانيد .
(734) زيادة من ((ن)) و ((ص)) .
(735) زيادة من ((ص)) .
(736) في ((ب)) : أكثر .
(737) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(738) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(739) في ((ط)) : كتاباً في المدرج .
(740) في ((أ)) : فلله .
(741) ليست في ((ن)) و ((ب)) .
(742) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : و .
(743) في ((ظ)) : كتابا .
(744) زيادة من ((ن)) .
(745) زيادة من ((ص)) .

وقد يَقَعُ القلبُ في المتنِ أَيضاً ؛ ((ويصير))[746] كحديثِ أَبي هُريرةَ ((رضي الله تعالى عنه))[747] { ص / 13 أ } عندَ مُسلمٍ في السَّبعةِ الَّذينَ يُظِلُّهُم { ن / 18 أ } اللهُ تحتَ ظلِّ[748] { ط / 14 أ } عَرْشِهِ ، ففيهِ[749] : (([و][750] رَجلٌ تصدَّقَ بصدَقةٍ أَخْفاها حتَّى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنْفِقُ[751] شِمالُهُ)) ، فهذا ممَّا انْقَلَبَ على أَحدِ الرُّواةِ ، وإِنَّما هو : ((حتَّى لا تعْلَمَ[752] شِمالُه ما تُنْفِقُ[753] يمينُهُ)) ؛ كما في الصَّحيحينِ .

أَوْ إِنْ كانتِ المخالفةُ بزيادةِ راوٍ في أَثناءِ الإِسنادِ[754] ، ومَن لم يَزِدْها[755] أَتقَنُ ممَّن زادَها ، فهذا[756] هُو المزيدُ في مُتَّصِلِ[757] الأَسانيدِ .

وشرطُهُ أَنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في مَوْضِعِ الزِّيادةِ ، وإِلاَّ ؛ فمتى كانَ مُعَنْعَناً — مثلاً — ؛ ترجَّحَتِ الزِّيادةُ .

أَوْ [إِنْ][758] كانتِ المخالفةُ بإِبْدَالِهِ ؛ أي : { ب / 15 ب } الراوي ، { ظ / 24 أ } ولا مُرَجِّحَ لإِحدى[759] الرِّاويتينِ على الأخرى ، فـ [هذا][760] هو المضْطَرِبُ ، وهو يقعُ في الإِسنادِ غالباً ، وقد يقعُ في المتْنِ .

لكنْ قلَّ أَنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إِلى الاختلافِ في المتْنِ دونَ الإِسنادِ .

وقد يَقَعُ الإِبدالُ عَمْداً لمن يُرادُ اخْتِبارُ[761] حِفْظِهِ امتحاناً مِن فاعِلِهِ ؛ كما وقعَ للبُخاريِّ والعُقَيْليِّ وغيرِهما ، وشَرْطُهُ أَنْ لا يُستمرَّ عليهِ ، { هـ / 22 أ } بل ينتهي بانْتهاءِ الحاجةِ .

فلو وَقَعَ الإِبدالُ [عمداً][762] لا لمصلحةٍ ، بل للإِغرابِ مثلاً ؛ فهو مِن أَقسامِ الموضوعِ ، ولو وقعَ غَلَطاً ؛ فهُو مِن المقلوبِ أو المعَلَّلِ .

---

(746) زيادة من ((هـ)) .
(747) زيادة من ((ن)) .
(748) في ((ط)) و ((هـ)) : يظلهم الله في عرشه ، وفي ((ظ)) و ((ص)) : يظلهم الله في ظل عرشه .
(749) في ((هـ)) : فعنه .
(750) ليست في ((هـ)) .
(751) في ((ظ)) : ينفق .
(752) في ((ظ)) : يعلم .
(753) في ((ظ)) : ينفق .
(754) في ((ط)) : الأسانيد .
(755) في ((ص)) : يرها .
(756) في ((ط)) : وهذا .
(757) في ((ظ)) : المتصل .
(758) ليست في ((ن)) .
(759) في ((ظ)) : لأحد .
(760) ليست في ((ط)) .
(761) في ((ظ)) : اختيار .
(762) ليست في ((ظ)) .

أَوْ إِنْ كانتِ المخالفةُ بتَغْيِيرِ حرفٍ أَو حُروفٍ { أ / 20 أ } مَعَ بَقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ .

فإِنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إلى النَّقْطِ [763] ؛ فالمصَحَّفُ .

وَإِنْ كانَ بالنِّسبةِ إلى الشَّكْلِ ؛ فالمحَرَّفُ ، ومعرفةُ هذا النَّوعِ مُهِمَّةٌ .

وقد صنَّف فيهِ : العَسْكَريُّ [764] ، والدَّارَقُطنِيُّ ، { ن / 18 ب } وغيرُهما . 5

وأَكثرُ ما يقعُ في المتونِ ، وقد يقعُ في الأسماءِ الَّتي في الأسانيدِ .

ولا يَجُوزُ تَعَمُّدُ [765] تَغْيِيرِ صورَةِ المتْنِ مُطلقاً ، ولا الاختصارُ [766] منه { ظ / 24 ب } بالنَّقْصِ ولا إِبْدالُ اللَّفْظِ المرادِفِ باللَّفْظِ " و " [767] المرادِفِ لهُ ؛ إِلاَّ لِعالِمٍ بمَدْلولاتِ الأَلْفاظِ ، وبِما يُحِيلُ المعانِي على الصَّحيحِ في المسأَلَتَيْنِ :

أَمَّا اخْتِصارُ الحَديثِ ؛ فالأَكْثَرونَ على جَوازِهِ بِشرطِ أَنْ يكونَ الَّذي يختَصِرُهُ عالِماً ؛ لأَنَّ العالِمَ 10 لا يَنْقُصُ { ط / 14 ب } مِن الحديثِ إِلاَّ ما لا تعلُّقَ لهُ بما [768] يُبْقِيهِ [منهُ] [769] ؛ [بحيثُ] [770] لا تختلِفُ [771] الدِّلالةُ ، ولا يختَلُّ { ص / 13 ب } البَيانُ ، حتَّى يكونَ المذكورُ والمحذوفُ بمنزِلَةِ خَبَرَينِ ، أَو يَدُلُّ ما ذَكَرَهُ على [ما] [772] حَذَفَهُ ؛ بخِلافِ الجاهِلِ ، فإِنَّهُ قد يَنْقُصُ ما لَهُ تعلُّقٌ ؛ كتَرْكِ الاستِثناءِ .

وأَمَّا { ب / 16 أ } الراوية بالمعنى ؛ فالخِلافُ [773] فيها > شَهيرٌ ، والأَكثرُ على الجَوازِ 15 أَيضاً ، ومِن أَقوى حُججِهِم [774] الإِجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّريعةِ للعَجَمِ بلسانِهِم للعارِفِ بهِ ، فإِذا جازَ الإِبدالُ بلُغةٍ أُخرى ؛ فجوازُهُ باللُّغةِ العربيَّةِ أَولى .

وقيلَ : إِنَّما يَجوزُ في المفْرَداتِ دونَ المرَكَّباتِ !

وقيلَ : إِنَّما يَجُوزُ لمن يستَحْضِرُ اللَّفْظَ ليتَمَكَّنَ مِن التَّصرُّفِ فيه .

---

(763) في " ص " : النقطة .
(764) في " ظ " : العسكر .
(765) في " ظ " : عمداً .
(766) في " ب " : الاقتصار .
(767) زيادة من " ظ " .
(768) في " هـ " : لما .
(769) ليست في " ص " .
(770) ليست في " ن " .
(771) في " هـ " و " ظ " : يختلف .
(772) ليست في " ظ " .
(773) في " ظ " : فالاختلاف .
(774) في " ط " : حجتهم .

وقيلَ : إِنَّما يَجوزُ لمن كانَ يحفَظُ الحَديثَ فنَسِيَ لفظَهُ ، وبقيَ معناهُ مُرْتَسماً في ذِهنِه ، فلهُ أَنْ يروِيَهُ { ظ / 25 أ } بالمعنى لمصلَحَةِ تحصيلِ الحُكْمِ منهُ [775] ؛ بخِلافِ { أ / 20 ب } مَن كانَ مُسْتَحْضِراً لِلَفْظِهِ [776] .

وجَميعُ ما تقدَّمَ يتعلَّقُ بالجَوازِ وعَدَمِه ، ولا شكَّ أَنَّ الأوْلى إيرادُ الحَديثِ بأَلفاظِهِ دُونَ التَّصرُّفِ فيهِ .

{ ن / 19 أ } قالَ القاضي عِياضٌ [777] : ((يَنْبَغِي سَدُّ بابِ الرِّوايةِ بالمعْنَى لئلاَّ يتَسَلَّطَ مَن لاَ يُحْسِنُ ممَّن ((به)) [778] يظنُّ أَنّهُ يُحْسِنُ ؛ كما وقَعَ لِكثيرٍ مِن الرُّواةِ قديماً وحَديثاً)) ، واللهُ المُوَفِّقُ .

فإِنْ خَفِيَ المعْنَى بأَنْ كانَ اللَّفْظُ مستَعْمَلاً بقلَّةٍ احْتيجَ إِلى الكُتُبِ المصنَّفَةِ في شَرْحِ الغَريبِ ؛ ككتابِ [779] أَبي عُبَيْدٍ ((الله)) [780] القاسِمِ بنِ سلامٍ ، وهو غيرُ مرتَّبٍ ، وقد رتَّبَهُ الشيخُ مُوفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدامَة على الحُروفِ .

وأَجْمَعُ منهُ كتابُ أَبي عُبيدٍ الهَرَويِّ ، وقد اعتَنَى بهِ الحافظُ أَبو موسى المدِينِيُّ فنَقَّبَ [781] عليهِ واسْتَدْرَكَ .

وللزَّمَخْشَرِيِّ كتابٌ اسمُهُ [782] ((الفائِقُ)) حسنُ التَّرتيبِ .

ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ ابنُ الأثيرِ في ((النِّهايةِ)) ، وكتابُهُ أَسهَلُ الكُتُبِ تناوُلاً ، مع إِعواز قليلٍ فيهِ .

وإِنْ كانَ اللَّفْظُ مُستَعْملاً بكثرةٍ ، لكنَّ في مَدلُولِهِ دِقَّةً ؛ احْتِيجَ إلى الكُتُبِ المصنَّفَةِ في شَرْحِ معاني الأخْبارِ وبيانِ المشْكِلِ منها .

وقد أَكثرَ { ط / 15 أ } الأئمَّةُ مِن { ظ / 25 ب } التَّصانيفِ في ذلك ؛ كالطَّحاويِّ والخَطَّابيِّ وابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِهم .

ثمَّ الجَهالةُ بالرَّاوِي ، وهِيَ [783] السَّببُ الثَّامِنُ في الطَّعْنِ ، وسَبَبُها { ب / 16 ب } أَمْرانِ :

---

(775) في ((أ)) : فيه .
(776) في ((ط)) : للفظ .
(777) في ((ظ)) : العياض ، وهي في هامش النسخة ، وفي أصل الكتاب عياض .
(778) زيادة من ((ط)) .
(779) في ((ظ)) : كتاب .
(780) زيادة من ((ظ)) .
(781) في ((ط)) : بنقب .
(782) في ((ظ)) : يقال له .
(783) في ((ن)) : وهو .

أَحَدُهُما : أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ [784] نُعوتُهُ مِن اسمٍ أَو [785] كُنْيَةٍ { ص / 14 أ } أَو لَقَبٍ أَو صِفَةٍ أَو حِرْفَةٍ أَو نَسَبٍ ، فيشتَهِرُ بشيءٍ مِنها ، فيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ مِن الأغْراضِ ، فيُظنُّ أَنَّه آخرُ ، فيَحْصُلُ [786] { أ / 21 أ } الجهْلُ بحالِهِ .

وصنَّفُوا فِيهِ ؛ أي : في هذا النَّوعِ المُوْضِحَ لأوهامِ الجمْعِ والتَّفريقِ ؛ أَجادَ فيهِ الخَطيبُ ، وسبَقَهُ [إليه] [787] عبدُ الغنيِّ [بنُ سعيدٍ { ن / 19 ب } المِصْريُّ وهو الأَزْدِيُّ ((أيضاً)) [788] ، [789]] [790] ثمَّ الصُّورِيُّ .

ومِن أَمثلتِهِ محمَّدُ بنُ السَّائِبِ بنِ بِشْرٍ الكَلْبِيُّ ؛ نَسَبَهُ بعضُهم إلى جَدِّهِ ، فقالَ : محمَّدُ بنُ بِشرٍ ، وسمّاهُ بعضُهم حمَّادَ بنَ السَّائبِ ، وكَناهُ بعضُهُم أَبا النَّضرِ [791] ، وبعضُهُم أَبا سعيدٍ ، وبعضُهم أَبا هِشامٍ ، فصارَ [792] يُظَنُّ [793] أَنَّهُ جماعةٌ ، وهو واحِدٌ ، ومَن لا يعرِفُ حقيقةَ الأمرِ فيهِ لا يعرِفُ شيئاً مِن ذلك .

وَالأمرُ الثَّاني : أَنَّ الرَّاوِيَ قد يكونُ مُقِلاً مِن الحديثِ ، فلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ : وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ – وهو [مَن] [794] لم يَرْوِ عنهُ إلاَّ واحِدٌ ، ولو سُمِّيَ – فمِمَّن جَمَعَهُ مُسلمٌ ، { ظ / 26 أ } والحسنُ بنُ سُفيانَ ، وغيرُهما .

أَوْ لاَ يُسمَّى الرَّاوِي اختِصَاراً مِن الرَّاوي عنهُ ؛ كقولِه : أَخْبَرَني فلانٌ ، أَو شيخٌ ، أَو رجلٌ ، أَو بعضُهم ، أَو ابنُ فلانٍ .

ويُستَدَلُّ على معرفَةِ اسمِ المُبْهَمِ بوُرودِه مِن طريقٍ أُخرى [795] [مسمّىً [فيها] [796]] [797] :

وَصنَّفوا فيهِ المُبْهَمات .

ولا يُقْبَلُ حديثُ [798] المُبْهَمُ ما لم يُسَمَّ ؛ لأنَّ شرطَ قَبولِ الخَبَرِ عدالَةُ راويهِ [799] ، ومَن أُبْهِمَ اسمُه لا تُعْرَفُ [800] عَيْنُهُ ، فكيفَ [تُعْرَفُ] [801] عدالَتُهُ ؟!

---

(784) في ((ظ)) : يكثر .
(785) في ((ن)) : و .
(786) في ((ط)) : فتحصل .
(787) ليست في ((ب)) .
(788) زيادة من ((ن)) .
(789) كلمة غير واضحة في ((ن)) .
(790) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(791) في ((ن)) و ((ب)) : أبا النضر .
(792) في ((ط)) : فهذا .
(793) في ((ظ)) : نظن .
(794) ليست في ((ظ)) .
(795) في ((ص)) و ((ن)) و ((ظ)) : آخر .
(796) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(797) ليست في ((ص)) .

وكذا [802] لا يُقْبَلُ خَبَرُه ، [و] [803] لو أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْديلِ ؛ كأَنْ يقولَ الرَّاوي عنهُ : أَخْبَرَني الثِّقُة ؛ لأنَّهُ قد يكونُ ثقةً عندَه مجروحاً عندَ غيرِه ، وهذا عَلى الأصَحِّ في المسأَلةِ .

ولهذه النُّكتةِ لم [يُقْبَلِ] [804] المرسلُ ، { أ / 21 ب } ولو أَرسَلَهُ العدلُ [805] جازِماً بهِ لهذا الاحتمالِ بعينِه .

وقيلَ : يُقْبَلُ تمسُّكاً بالظَّاهِرِ ، إذ الجَرْحُ على خِلافِ الأصْلِ .

وقيلَ : { ن / 20 أ } إنْ كانَ القائلُ عالِماً أَجْزأَ ذلك في حقِّ { ط / 15 ب } مَن يوافِقُهُ في مَذْهَبِهِ .

وهذا ليسَ مِن { ب / 17 أ } مباحِثِ ((عُلومِ)) [806] الحَديثِ ، واللهُ الموفِّقُ .

فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانْفَرَدَ راوٍ واحِدٌ بالرِّوايةِ عَنْهُ ؛ فهو مَجْهولُ العَيْنِ ؛ كالمُبْهَمِ ، [فلا يُقْبَلُ حديثُهُ] [807] إلاَّ أَنْ يُوَثِّقَهُ غيرُ مَنْ ينفَرِدُ [808] عنهُ على { ظ / 26 ب } الأصحِّ ، وكذا مَن يَنْفَرِدُ [809] عنهُ ((على الأصح)) [810] إذا كانَ مُتَأَهِّلاً لذلك .

أَوْ إنْ روى [811] [عنهُ] [812] اثنانِ فصاعِداً ولم يُوَثَّقْ ؛ فـ [هو] [813] مَجْهولُ الحالِ ، وهُو المستورُ ، وقد قَبِلَ روايتَهُ جماعةٌ بغيرِ قيدٍ ، وردَّها { ص / 14 ب } الجُمهورُ .

والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوِهِ ممَّا فيهِ الاحتِمالُ لا يُطلَقُ [القولُ [814]] [815] بردِّها ولا بِقَبولِها ، بل ((يقال)) [816] هي موقوفةٌ إلى اسْتِبانَةِ حالِه كما جَزَمَ بهِ إمامُ الحَرمينِ .

ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ [817] بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ .

---

(798) في ((ظ)) : الحديث .
(799) في ((ص)) و ((ب)) : رواته .
(800) في ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : يعرف .
(801) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(802) في ((ط)) و ((أ)) : ولذا .
(803) ليست في ((ظ)) .
(804) ليست في ((ن)) .
(805) في ((أ)) : المعدل .
(806) في ((ن)) و ((ط)) : علم .
(807) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(808) في ((ظ)) : يتفرد .
(809) في ((ظ)) : يتفرد .
(810) زيادة من ((أ)) .
(811) في ((ط)) : أن يروي .
(812) ليست في ((ن)) .
(813) ليست في ((ب)) .
(814) في ((ظ)) : القبول .
(815) ليست في ((ص)) .
(816) زيادة من ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ص)) و ((ب)) .
(817) في ((أ)) : جزم .

ثمَّ البِدْعَةُ ، وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي ، وهي إِمَّا أَنْ تَكونَ [818] بِمُكَفِّرٍ ؛ كأَنْ يعتَقِدَ ما يستَلْزِمُ الكُفْرَ ، أو بِمُفَسِّقٍ :

فالأوَّلُ : لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ ، وقيلَ : يُقْبَلُ مُطلقاً ، وقيلَ : إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه [قُبِلَ] [819] .

والتحقيق : أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفِّرٍ ببدعَتِه [820] ؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها [821] مبتَدِعةٌ ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها [822] ، فلو أُخِذَ { أ / 22 أ } ذلك على الإطلاقِ ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ ، فالمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ { ن / 20 ب } مَنْ أَنْكَرَ أَمراً مُتواتِراً مِن [الشَّرعِ] [823] ، معلوماً مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ .

فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذهِ الصِّفَةِ ، وانْضَمَّ إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ ((أصلاً)) [824] .

{ ظ / 27 أ } والثاني : وهو مَن لا تَقْتَضي [825] بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلاً ، [و] [826] قد اختُلِفَ أَيضاً في قَبولِهِ ورَدِّهِ :

فقيلَ : يُرَدُّ مُطلَقاً — وهُو بَعيدٌ — .

وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجاً لأمرِهِ وتَنْويهاً بذِكْرِهِ .

وعلى هذا ؛ فيَنْبَغي [827] أَنْ لا يُرْوى عنْ مُبْتَدِعٍ شيءٌ يُشارِكُه { ب / 17 ب } فيهِ غيرُ مُبتدِعٍ .

وقيلَ : يُقْبَلُ [828] مُطْلقاً إلاَّ إن اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ ؛ كما تقدَّمَ .

{ ط / 16 أ } وقيلَ : يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إلى بِدعَتِهِ [829] ؛ لأَنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ [830] على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه ، وهذا في [831] الأصَحِّ .

---

(818) في ((ظ)) : يكون .
(819) ليست في ((ط)) .
(820) في ((ن)) و ((أ)) و ((ظ)) و ((ب)) : ببدعة .
(821) في ((ظ)) : مخالفها .
(822) في ((ن)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ظ)) و ((ب)) : مخالفيها .
(823) ليست في ((ن)) .
(824) زيادة من ((ط)) ، وهي موجودة كذلك في ((ظ)) ؛ لكنني لا أدري أهي مضروب عليها أم أن الخط الموجود على من سوء التصوير .
(825) في ((ظ)) : يقتضي .
(826) ليست في ((ب)) .
(827) في ((ن)) : ينبغي .
(828) في ((ن)) : تقبل .
(829) في ((ص)) و ((أ)) : بدعة .
(830) في ((ن)) : تحمله .
(831) في ((ب)) : هو .

وأَغْرَبَ ابنُ حِبَّانَ ، فادَّعى الاتِّفاقَ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ مِن غيرِ تفصيلٍ .

نَعَمْ ؛ الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ ؛ إلاَّ إنْ رَوى [832] ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ ، فيُرَدُّ على المذهَبِ المختارِ ، وبهِ صرَّحَ الحافِظُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوْزَجانِيُّ شيخُ أبي داودَ ، والنَّسائِيِّ في كتابِه " معرفة الرِّجال " ، فقالَ في وَصْفِ الرُّواةِ : " ومِنهُم زائغٌ عن الحَقِّ – أَيْ : عنِ السُّنَّةِ – صادقُ اللَّهجَةِ ، فليسَ فيهِ حيلةٌ ؛ إلاَّ أَنْ يُؤخَذَ [833] مِن حديثِه " غير " [834] ما لا يكونُ مُنْكراً { أ / 22 ب } إذا لم يُقَوِّ [835] [بهِ [836]] [837] بِدْعَتَهُ " اهـ [838] .

وما قالَه متَّجِهٌ ؛ { ظ / 27 ب } لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ [839] حديثُ الدَّاعيةِ واردةٌ { ص / 15 أ } فيما إذا كانَ ظاهِرُ { ن / 21 أ } المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ المبْتَدِعِ ، ولو لم يكنْ داعيةً ، واللهُ أَعلمُ .

ثمَّ سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ ، والمرادُ بهِ : مَن لم يُرَجَّحْ جانِبُ إصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ [840] ، وهو على قسمينِ :

إنْ كانَ لازِماً للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه ، فهُو الشاذُّ ؛ على رَأْيِ [بعضِ أَهلِ الحَديثِ .

أَوْ " إن " [841] كانَ سوءُ الحفظِ [842] طارِئاً على الرَّاوي إمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه ، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه ، أَو عدمِها ؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها ، فرَجَعَ إلى حفظِهِ ، فساءَ [843] ، فهذا هو المخْتَلِطُ .

والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما [844] حَدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ إذا تَمَيَّزَ قُبِلَ ، وإذا [845] لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ ، وكذا مَن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ ، وإنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ .

ومَتى تُوبِعَ [846] السَّيِّءُ [847] الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ ؛ " أي " [848] كأَنْ يكونَ فوقَهُ { ب / 18 أ } أَو مِثْلَه لا دُونَه ، وكَذا المخْتَلِطُ الَّذي لم [849] يتَمَيَّزْ و " كذا " [850] المسْتورُ والإسنادُ المرْسَلُ

---

(832) في " ظ " : يروي .
(833) في " ن " : يوجد .
(834) زيادة من " ب " .
(835) في " ظ " : يقويه ، وفي " أ " : تَقْوَ .
(836) في " ص " : تقوية .
(837) ليست في " ظ " .
(838) في " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : انتهى .
(839) في " ط " : رد لها ، وفي " ظ " : رُدّ بها وفي " ص " : بها رد .
(840) في " أ " و " ب " : خطايه .
(841) زيادة من " ط " ، و " ظ " .
(842) ليست في " ن " .
(843) في " ص " : فنسا .
(844) في " ظ " : أنما .
(845) في " ن " : وإن ، وفي " ظ " : فإن .
(846) في " أ " : تابع .
(847) في " ب " : سيء .

وكذا المدَلِّسُ إذا لم يُعْرَفِ المحذوفُ منهُ صارَ حديثُهُم حَسناً ؛ لا لذاتِهِ ، بل وَصْفُهُ بذلك باعتبارِ المجْموعِ من المتابِعِ { ظ / 28 أ } والمتَابَعِ ؛ لأنَّ [معَ] [851] كلِّ واحدٍ منهُم احْتِمالَ [852] كونِ روايتِه ((معه)) [853] صواباً أَو غيرَ { ط / 16 ب } صوابٍ على حدٍّ سواءٍ .

فإذا جاءَتْ مِنَ [854] المعْتَبَرينَ روايةٌ مُوافِقةٌ لأحدِهِم ؛ رُجِّحَ أَحدُ الجانِبينِ مِن الاحْتِمالينِ المذكورَيْنِ ، ودلَّ ذلك { أ / 23 أ } على [855] أَنَّ الحَديثَ مَحْفوظٌ ، فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقُّفِ إلى دَرَجَةِ القَبولِ ، [واللهُ أَعلمُ] [856] .

ومعَ ارْتِقائِهِ [857] إلى دَرَجَةِ القَبولِ ؛ فهُو مُنْحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ [858] الحَسَنِ لذاتِه ، ورُبَّما توقَّفَ بعضُهم عنْ إطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليهِ .

وقد انْقَضى ما يتعلَّقُ بالمتْنِ { ن / 21 ب } [مِن حيثُ] [859] القَبولُ والرَّدُّ .

ثمَّ الإسْنادُ وهُو الطَّريقُ الموصِلَةُ إلى المتنِ .

والمتْنُ : هُو غايَةُ ما يَنْتَهي إليه الإسنادُ مِن [الكلامِ] [860] ، وهُو إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إلى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [861] وسلَّمَ ، ويقتَضي [862] لفظُهُ – إِمَّا تَصْريحاً أَوْ حُكْماً – أَنَّ المنَقْولَ بذلك الإسنادِ مِن قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [863] وسلَّمَ ، أَوْ مِن فِعْلِهِ ، أو مِن تَقريرِهِ .

مثالُ المرفوعِ مِن القولِ تَصريحاً : أَن يقولَ { ص / 15 ب } الصَّحابيُّ : سمعتُ النبيَّ [864] صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ : كذا ، أَو : حدَّثَنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بكَذا ، أَو

---

(848) زيادة من ((ط)) .
(849) في ((ط)) : لا .
(850) زيادة من ((ص)) .
(851) ليست في ((ظ)) و ((ص)) و ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) .
(852) في ((ص)) : لاحتمال .
(853) زيادة من ((ظ)) .
(854) في ((ن)) : في .
(855) في ((ط)) : على ذلك .
(856) ليست في ((ط)) .
(857) في ((ن)) : الارتقاء .
(858) في ((ص)) : درجة .
(859) ليست في ((ص)) .
(860) ليست في ((ن)) .
(861) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(862) في ((ص)) : وينقضي .
(863) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(864) في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : رسول الله .

يقولُ هو أَو { ظ / 28 ب } غيرُه : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كذا ، أَو : عنْ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّه قالَ كذا ، أو [865] نحوَ ذلك .

ومِثالُ المرفوعِ مِن الفِعْلِ تَصريحاً : أَن يقولَ الصَّحابيُّ : رأَيْتُ رسولَ اللهِ [866] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [867] وسلَّمَ فعَلَ كذا ، أَو يقولَ هُو أَو غيرُه : كانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [868] وسلَّمَ يفعَلُ كذا .

ومِثالُ المرفوعِ مِن التَّقريرِ تَصريحاً : أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ : فعَلْتُ بحضرَةِ النبيِّ [869] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [870] وسلَّمَ { ب / 18 ب } كذا ، أَو يقولَ هو أَو غيرُه : فعَلَ فُلانٌ بحَضْرَةِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [871] وسلَّمَ كذا ، ولا يذكُرُ إنكارَهُ لذلك .

ومِثالُ المرفوعِ مِن القولِ حُكْماً { أ / 23 ب } لا تَصْريحاً : ((مصدرية)) [872] أَنْ [873] يقولَ الصَّحابيُّ – الَّذي لم يأْخُذْ عَنِ الإسرائيليَّاتِ – ما لا مجالَ للاجْتِهادِ فيهِ ، ولا [874] [لهُ] [875] تعلُّقٌ ببيانِ لُغةٍ أَو شرحِ غريبٍ ؛ كالإخْبارِ عنِ الأمورِ الماضيةِ مِن { ن / 22 أ } بدْءِ الخَلْقِ وأَخْبارِ { ط / 17 أ } الأنبياءِ ((عليهم الصلاة والسلام)) [876] ، أَو [877] الآتيةِ كالملاحمِ والفِتَنِ وأَحوالِ يومِ القيامةِ .

وكذا الإخْبارُ عمَّا [878] يحْصُلُ بفِعْلِهِ ثوابٌ مَخْصوصٌ أَو عِقابٌ مَخْصوصٌ .

وإنَّما كانَ لهُ حُكْمُ المرفوعِ ؛ لأنَّ إخبارَهُ بذلك يقتَضي مُخْبِراً لهُ ، { ظ / 29 أ } و [ما] [879] لا مَجالَ للاجتِهادِ فيهِ يَقتَضي مُوقِفاً للقائلِ بهِ ، ولا مُوقِفَ للصَّحابَةِ [880] إلاَّ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [881] وسلَّمَ ، أَو بعضُ مَن يُخْبِرُ عَن الكُتبِ القديمةِ ، فلهذا وقعَ الاحْتِرازُ

---

(865) في ((ظ)) و ((ص)) : و .
(866) في ((ص)) : النبي .
(867) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(868) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(869) في ((ط)) و ((ن)) : رسول الله .
(870) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(871) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(872) زيادة من ((ب)) .
(873) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) و ((أ)) : ما .
(874) في ((ظ)) : وما .
(875) ليست في ((ب)) .
(876) زيادة من ((ص)) ، و ((ب)) وفيها : عليهم السلام .
(877) في ((ظ)) : و .
(878) في ((ن)) : عن ما .
(879) ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
(880) في ((ص)) : للصحابي .
(881) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

عنِ القسمِ الثَّاني ، وإذا [882] كانَ كذلك ؛ فلهُ حُكْمُ ما لو قالَ : قالَ رسولُ اللهِ [883] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [884] وسلَّمَ ؛ فهُو مَرْفوعٌ ؛ سواءٌ كانَ ممَّا سمِعَهُ منهُ أَو عنهُ بواسِطةٍ .

ومِثالُ المرفوعِ مِن الفِعْلِ حُكماً : أَنْ يفعَلَ الصَّحابيُّ ما لا مَجالَ للاجْتِهادِ فيهِ فيُنَزَّلُ [885] على أَنَّ ذلك عندَه عنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [886] وسلَّمَ كما قالَ الشافعيُّ [– رضيَ اللهُ عنهُ –] [887] في صلاةِ عليٍّ ((كرم الله وجهه)) [888] في الكُسوفِ في كُلِّ ركعةٍ أَكثرَ مِن رُكوعَيْنِ .

ومِثالُ المرفوعِ مِن التَّقريرِ حُكْماً : أَنْ يُخبِرَ الصَّحابيُّ أَنَّهُم كانُوا يفْعَلونَ في زمانِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [889] وسلَّمَ كذا ؛ فإِنَّهُ يكونُ لهُ حُكمُ الرَّفعِ مِن جهةِ أَنَّ الظَّاهِرَ ((هو)) [890] اطِّلاعُهُ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [891] وسلَّمَ على ذلك لتوفُّرِ دَواعِيهِم على سُؤالِهِ عن [892] أُمورِ دِينِهم ، { ص / 16 أ } ولأنَّ [893] ذلك الزَّمانَ زمانُ { أ / 24 أ } [نُزولِ] [894] الوَحْيِ فلا يقعُ مِن الصَّحابةِ { ب / 19 أ } فِعْلُ شيءٍ ويستمرُّونَ عليهِ إلاَّ وهُو غيرُ ممنوعِ الفعلِ .

وقدِ { ظ / 29 ب } استدلَّ جابِرٌ وأَبو سعيدٍ [الخُدريُّ] [895] – رضي الله عنهما – على جوازِ العَزْلِ بأَنَّهُم كانوا { ن / 22 ب } يفعَلونَه [896] والقرآنُ ينزِلُ ، ولو كانَ ممَّا يُنْهَى عنهُ لنَهى [عنهُ] [897] القُرآنُ .

ويلتَحِقُ بقَولي : ((حُكْماً)) ؛ ما وردَ بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصَّريحةِ بالنِّسبةِ إليه صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [898] وسلَّمَ ؛ كقولِ التَّابعيِّ عنِ الصَّحابيِّ : يرفعُ الحَديثَ ، أو : يرويهِ ، أو : يَنْميهِ ، أَو : روايةً ، أَو : يبلُغُ بهِ [899] ، أَو : رواهُ [900] .

---

(882) في ((ص)) : فإذا .
(883) في ((ظ)) : النبي .
(884) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(885) في ((ن)) : فيدل .
(886) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(887) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) ، وفي ((أ)) : رحمه الله .
(888) زيادة من ((ص)) .
(889) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(890) زيادة من ((ط)) .
(891) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(892) في ((ظ)) : من .
(893) في ((ظ)) : وكان .
(894) ليست في ((ط)) .
(895) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(896) في ((ظ)) : يفعلون .
(897) ليست في ((ن)) .
(898) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(899) في ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : يبلُغُ بهِ ، أو رواية .
(900) في ((ن)) : أو : يبلغ به ، أو : رواه ، أو : رواية .

وقد يَقْتَصِرونَ على القولِ معَ { ط / 17 ب } حَذْفِ القائلِ ، ويُريدونَ بِهِ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (901) وسلَّمَ ؛ كقولِ ابنِ سيرينَ عنْ أَبي هُريرةَ [رضيَ اللهُ عنهُ] (902) قالَ : قالَ : ((تُقاتِلونَ (903) قَوْماً)) الحديث .

وفي كلامِ الخَطيبِ أَنَّه اصْطِلاحٌ خاصٌّ بأَهلِ البَصرَةِ .

ومِن الصِّيَغِ المحْتَمِلةِ : قولُ الصَّحابيِّ : مِن السُّنَّةِ كذا ، فالأكثرُ (904) على أَنَّ ذلك مرفوعٌ .

ونقلَ ابنُ عبدِ البرِّ فيهِ الاتِّفاقَ ؛ قالَ : وإِذا قالَها غيرُ الصَّحابيِّ ؛ فكذلك ، ما لم يُضِفْها إِلى صاحِبِها كسُنَّةِ العُمَرينِ .

وفي نَقْلِ الاتِّفاقِ نَظَرٌ ، فعَنِ الشَّافعيِّ في أَصلِ المسأَلةِ قولانِ .

وذَهَبَ إِلى أَنَّهُ غيرُ مرفوعٍ أَبو بكرٍ الصَّيرفيُّ مِن الشَّافعيَّةِ ، وأَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ ، وابنُ حزمٍ { ظ / 30 أ } مِن أَهلِ الظَّاهِرِ ، واحتَجُّوا بأَنَّ السُّنَّةَ تتردَّدُ بينَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (905) وسلَّمَ وبينَ غيرِه ، وأُجِيبوا بأَنَّ احْتِمالَ إِرادةِ (906) غيرِ النبيِّ صلَّى اللهُ [عليهِ] (907) وسلَّمَ { أ / 24 ب } بعيدٌ .

وقد روى البُخاريُّ في صحيحِه في (908) حديثِ ابنِ شِهابٍ ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ في قصَّتِه معَ الحجَّاج حينَ (909) قالَ لهُ : إِنْ كُنْتَ تُريدُ السُّنَّةَ فهَجِّرْ بالصَّلاةِ [يومَ عَرَفَةَ] (910) .

{ ن / 23 أ } قالَ ابنُ شِهابٍ : فقلتُ لسالِمٍ : أَفَعَلَهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (911) وسلَّمَ ؟ فقالَ : وهل (912) يَعْنونَ [بذلك] (913) إِلاَّ سُنَّتَهُ (914) [صلى الله تعالى عليه وآله وسلم] (915) ؟!

---

(901) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(902) ليست في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(903) في ((ظ)) : يقاتلون .
(904) في ((ب)) : فالأكثرون .
(905) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(906) في ((ب)) : إيرادة .
(907) ليست في ((ظ)) .
(908) في ((ن)) و ((أ)) : من .
(909) في ((ص)) : حيث .
(910) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(911) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(912) في ((ب)) : فهل .
(913) ليست في ((ب)) .
(914) في ((ظ)) : سنة .
(915) ليست في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

فنَقَلَ سالمٌ – وهو أَحدُ الفُقهاءِ السَّبعَةِ مِن أَهلِ المدينةِ وأَحدُ الحفَّاظِ { ب / 19 ب } مِن التَّابعينَ [عنِ الصَّحابةِ] (916) – أَنَّهم إِذا أَطلَقوا السُّنَّةَ ؛ لا يُريدونَ بذلك إِلاَّ سُنَّةَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (917) وسلَّمَ .

وأَمَّا قولُ بعضِهِم : إِذا (918) كانَ مرفوعاً ؛ فلمَ لا يقولونَ فيهِ : قالَ رسولُ اللهِ ((صلى الله عليه وسلم)) (919) ؟ فجوابُهُ : إِنَّهُم تَرَكوا الجَزْمَ بذلك تورُّعاً واحتِياطاً .

ومِن هذا : قولُ أَبي قِلابةَ عن أَنسٍ : ((مِن السُّنَّةِ إِذا تزوَّجَ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أَقامَ عندَها سَبعاً)) ، أَخرَجاهُ في { ص / 16 ب } [الصَّحيحينِ (920)] (921) .

قالَ أَبو قِلابةَ ((عن أنس)) (922) : لو شِئْتُ لقلتُ : إِنَّ أَنساً (923) رفَعَهُ إِلى { ظ / 30 ب } النبيِّ [صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (924) وسلَّمَ] (925) .

أَي : لو قُلتُ : لَمْ أَكْذِبْ ؛ لأَنَّ قولَه : ((مِن السُّنَّةِ)) هذا معناهُ ، { ط / 18 أ } ((و)) (926) لكنَّ إِيرادَهُ بالصِّيغَةِ التي ذَكَرها الصَّحابيُّ أَوْلى (927) .

ومِن ذلك : قولُ الصَّحابيِّ : أُمِرْنا بكَذا ، أَو : نُهينا عنْ كذا ، فالخِلافُ [فيهِ] (928) كالخِلافِ في الَّذي قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ مُطْلَقَ ذلك ينصَرِفُ بظاهِرِهِ إِلى مَنْ لهُ الأَمرُ والنَّهْيُ ، وهُو الرَّسولُ (929) صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] (930) وسلَّمَ .

وخالفَ في ذلك طائفةٌ ((و)) (931) تمَسَّكوا باحْتِمالِ أَنْ يَكونَ المرادُ غيرَه ، كأَمرِ القُرآنِ ، أَو الإِجماعِ ، أَو بعضِ الخُلفاءِ ، { أ / 25 أ } أَو الاستِنْباطِ !

وأُجيبوا بأَنَّ الأَصلَ هو الأَوَّلُ ، وما عداهُ مُحْتَمَلٌ ، لكنَّهُ بالنسبةِ إِليهِ مرجوحٌ .

---

(916) ليست في ((ظ)) .
(917) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(918) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : إن .
(919) زيادة من ((ظ)) .
(920) في ((ص)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : الصحيح .
(921) ليست في ((ن)) و ((ط)) .
(922) زيادة من ((ظ)) .
(923) في ((ظ)) : إنسانا .
(924) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(925) ليست في ((ب)) .
(926) زيادة من ((ظ)) .
(927) في ((ب)) : أولا .
(928) ليست في ((أ)) .
(929) في ((ظ)) : النبي .
(930) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(931) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(932) في ((ظ)) : و .

وأَيضاً ؛ فمَن كان في طاعةِ رئيسٍ { ن / 23 ب } إذا قالَ : أُمِرْتُ ؛ لا يُفْهَمُ عنهُ أَنَّ آمِرَهُ [ليس] [933] إلاَّ رئيسُهُ .

وأَمَّا قولُ مَن قالَ : يُحْتَمَلُ أَنْ يُظنَّ ما ليسَ بأمرٍ أمراً ! فلا اخْتِصاصَ لهُ بهذهِ المسألَةِ ، بل [هُو] [934] مذكورٌ فيما لو صرَّحَ ، فقالَ : أَمَرَنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [935] وسلَّمَ بكذا .

وهو احْتِمالٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ عدلٌ عارفٌ باللِّسانِ ، فلا يُطلقُ ذلك إلاَّ بعدَ التحقُّقِ [936] .

ومن ذلك : قولُه [937] : كنَّا نفعَلُ كذا ، فلهُ حُكْمُ الرَّفعِ أَيضاً كما تقدَّمَ .

ومِن ذلك : أَنْ يَحْكُمَ الصَّحابيُّ { ظ / 31 أ } على فِعلٍ مِن الأفعالِ بأَنَّه طاعةٌ للهِ ((تعالى)) [938] أَو [939] لرسولِهِ [صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ] [940] ، أَو معصيةٌ [941] ؛ كقولِ عَمَّارٍ : ((مَن صامَ اليومَ الَّذي يُشَكُّ فيهِ ؛ فقدْ عَصى أَبا القاسِمِ ((صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)) [942])) .

{ ب / 20 أ } فلهذا حُكْمُ الرَّفعِ أَيضاً ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذلك ممَّا [943] تلقَّاهُ عنِ [944] النبيِّ] [945] صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [946] وسلَّمَ .

أَوْ تَنْتَهي [947] غايةُ الإسنادِ إلى الصَّحابِيِّ كَذلكَ ؛ أَي : مِثْلَ ما تقدَّمَ في [948] كونِ اللَّفْظِ يَقْتَضي التَّصريحَ بأَنَّ المقولَ [949] هُو مِن قولِ الصَّحابيِّ ، أَو [950] مِن فعلِهِ ، أَو مِن تقريرِهِ ، ولا يَجيءُ فيهِ جَميعُ ما تقدَّمَ بل مُعْظَمُه .

والتَّشبيهُ لا تُشْتَرَطُ [951] فيهِ المساواةُ مِن كلِّ جهةٍ [952] .

---

(933) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(934) ليست في ((ب)) .
(935) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(936) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : التحقيق .
(937) في ((ظ)) : قول .
(938) زيادة من ((ط)) و ((ظ)) .
(939) في ((ص)) : و .
(940) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(941) في ((ظ)) و ((ب)) : معصيته .
(942) زيادة من ((ط)) و ((ص)) و ((أ)) .
(943) في ((ب)) : لما .
(944) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : عنه .
(945) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(946) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(947) في ((ظ)) و ((ن)) و ((ب)) : ينتهي .
(948) في ((ط)) و ((ظ)) و ((ب)) : من .
(949) في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : المنقول .
(950) في ((ص)) : و .
(951) في ((ظ)) و ((ص)) : يشترط .

ولما [أَنْ] [953] كانَ هذا المختَصرُ شامِلاً لجَميعِ أَنواعِ { ط / 18 ب } [عُلومِ] [954] الحَديثِ اسْتَطْرَدْتُ [955] [منهُ] [956] [957] إِلى تَعريفِ الصَّحابيِّ مَن [958] ((ما)) [959] هو ، فقلتُ : وهُو : مَنْ لَقِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ [تَعالى] [960] عليهِ [وآلِهِ] [961] وسلَّمَ مؤمِناً بهِ ومات عَلى الإِسلامِ ، { ص / 17 أ } ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ ؛ [في] [962] الأَصَحَّ .

{ أ / 25 ب } والمرادُ باللِّقاءِ ما هُو أَعمُّ مِن المجالَسَةِ والمماشاةِ ووصولِ أَحدِهِما إِلى الآخَرِ وإِنْ لم يُكالِمْهُ [963] ، وتدخُلُ [964] [فيهِ] [965] رُؤيَةُ [966] أَحدِهما الآخَرَ [967] ، سواءٌ كانَ ذلك بنفسِه أَو [968] بغيْرِه .

والتَّعْبيرُ بـ ((اللُّقِيَّ)) { ن / 24 أ } أَولى مِن قولِ بعضِهم : الصَّحابيُّ مَن رأَى النبيَّ [صلى الله تعالى عليه وآله وسلم] [969] ؛ لأَنَّهُ يخرُجُ [حينئذٍ] [970] ابنُ أُمِّ مكتومٍ ونحوُهُ مِن العُميانِ ، وهُم صحابةٌ بلا تَرَدُّدٍ ، واللُّقي في هذا التَّعريفِ { ظ / 31 ب } كالجِنْسِ .

و ((في)) [971] قَوْلِي : ((مُؤمناً)) ؛ كالفَصْلِ ، يُخْرِجُ مَن حَصَلَ لهُ اللِّقاءُ المذكورُ ، لكنْ في حالِ كونِه كافراً .

وقَوْلي : ((بهِ)) فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِناً لكنْ بغيرِه مِن الأنبياءِ ((عليهم الصلاة والسلام)) [972] .

لكنْ : هل يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِناً بأَنَّهُ [973] سَيُبْعَثُ ولم يُدْرِكِ البِعْثَةَ ((كبحيرة)) [974] ؟ ((و)) [975] فيهِ نَظَرٌ !

---

(952) في ((ن)) : وجه .
(953) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) .
(954) ليست في ((ن)) .
(955) في ((ظ)) : استطرته ، وفي ((أ)) و ((ب)) : استطرد .
(956) في ((ص)) : فيه .
(957) ليست في ((ظ)) .
(958) في ((ن)) و ((أ)) و ((ب)) : ما ، وفي ((ط)) : على .
(959) زيادة من ((ص)) .
(960) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ب)) .
(961) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(962) ليست في ((ب)) .
(963) في ((ص)) : تكلمه .
(964) في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : ويدخل .
(965) ليست في ((ن)) .
(966) في ((أ)) : رواية .
(967) في ((ط)) : للآخر .
(968) في ((ظ)) و ((أ)) : أم .
(969) ليست في ((ب)) .
(970) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(971) زيادة من ((ب)) .
(972) زيادة من ((ص)) .
(973) في ((ظ)) : فإنه .
(974) زيادة من ((ط)) .

وقَوْلي : « وماتَ على الإسلامِ » ؛ فصلٌ ثالِثٌ يُخْرِجُ مَنِ ارتَدَّ بعدَ أَنْ لَقِيَه مُؤمِناً [بهِ] [976] ، وماتَ على الرِّدَّةِ ؛ كعُبَيْدِ [977] اللهِ بنِ جَحْشٍ وابن خَطَلٍ .

وقَوْلي : « [ولو] [978] تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ » ؛ أي : بينَ لُقِيِّهِ لهُ مُؤمِناً [بهِ] [979] وبينَ موتِه على الإسلامِ ؛ فإنَّ اسمَ الصُّحبةِ باقٍ لهُ ، سواءٌ أَرجَعَ [980] إلى الإسلامِ في حياتِهِ [صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [981] وسلَّمَ] [982] أَو [983] بعدَه ، [و] [984] سواءٌ أَلَقِيَهُ [985] ثانياً أَمْ لا !

وقَوْلي : « في الأصحِّ » ؛ إشارةٌ إلى الخِلافِ في المسأَلةِ .

ويدلُّ على رُجْحانِ الأوَّلِ قصَّةُ الأشْعَثِ بنِ قيسٍ ؛ فإنَّه كانَ ممَّنِ ارتَدَّ ، وأُتِيَ بهِ [إلى] [986] [أَبي بكرٍ] [987] [الصدِّيقِ] [988] { ب / 20 } أَسيراً ، فعادَ إلى الإسلامِ ، فقَبِلَ منهُ ذلك ، وزوَّجَهُ أُخْتَهُ ، ولم يتخلَّفْ أَحدٌ عنْ ذِكْرِهِ [989] في الصَّحابةِ ولا عنْ تخريجِ أحاديثِه في المسانيدِ [990] { أ / 26 } وغيرِها .

تَنْبيهانِ :

أَحَدُهما : لا خَفاءَ برُجْحانِ [991] رُتبةِ مَن لازَمَه صلَّى { ط / 19 } اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [992] وسلَّمَ ، وقاتَلَ معَهُ ، أَو قُتِلَ تَحْتَ رايتِه ، { ظ / 32 } على مَن لم يُلازِمْهُ ، أَو [993] لم يَحْضُرْ معهُ مشهداً ، و [994] على { ن / 24 } مَن كلَّمَهُ يَسيراً ، أَو ماشاهُ قَليلاً ، أَو رآهُ على بُعْدٍ ، أَو في حالِ الطُّفولةِ [995] ، وإن كانَ شرفُ الصُّحْبةِ حاصِلاً للجَميعِ .

---

(975) زيادة من « ظ » و « ص » .
(976) ليست في « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(977) في « ظ » و « ب » كعبد .
(978) ليست في « ظ » .
(979) ليست في « ط » .
(980) في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » : رجع .
(981) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(982) ليست في « ظ » و « ب » .
(983) في « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » : أم .
(984) ليست في « أ » .
(985) في « ن » و « ط » و « ظ » : لقيه .
(986) ليست في « ظ » .
(987) ليست في « ب » .
(988) ليست في « ط » .
(989) في « ن » : ذكر .
(990) في « ب » : من .
(991) في « ص » و « ظ » : في رجحان .
(992) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(993) في « ب » : و .
(994) في « ظ » و « ب » : أو .
(995) في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : الطفولية .

ومَنْ ليسَ لهُ مِنهُم سماعٌ منهُ ؛ فحديثُهُ مُرْسَلٌ من حيثُ الرِّوايةُ ، وهُم معَ ذلك معدودونَ في الصَّحابةِ ؛ لما نالوهُ مِن شرفِ الرُّؤيةِ [996] .

((و)) [997] ثانيهما : يُعْرَفُ كونُه صحابيّاً ؛ بالتَّواترِ ، أَو [998] الاستفاضَةِ ، أَو [999] الشُّهْرةِ ، أَو بإخبارِ [1000] بعضِ [1001] الصَّحابةِ ، أَو بعضِ [1002] ثقاتِ التَّابِعينَ ، أَو بإخبارِهِ عنْ نفسِهِ بأَنَّهُ صحابيٌّ ؛ { ص / 17 ب } إذا كانَ [1003] دعواهُ ذلكَ تدخُلُ [1004] تحتَ الإمكانِ !

وقد استَشْكَلَ هذا الأخيرَ جماعَةٌ مِن حيثُ [إنَّ] [1005] دعواهُ ذلك نظيرُ دَعْوى مَن قالَ : أَنا عَدْلٌ !

ويَحْتاجُ إلى تأَمُّلٍ !!

أَوْ تنتَهي [1006] غايةُ الإسنادِ إلى التَّابِعيَ ، وهو مَنْ لَقِيَ الصَّحابِيَّ كذلكَ ، وهذا متعلِّقٌ باللُّقيِّ ، وما ذُكِرَ [1007] معهُ ؛ إلاَّ قَيْدُ الإيمانِ بهِ ؛ فذلكَ [1008] خاصٌّ بالنبيِّ صلى الله عليه [وآله] [1009] وسلم .

وهذا < [1010] { هـ / 22 ب } هُو المختارُ ؛ خلافاً لمن اشْتَرَطَ في التَّابعيِّ طولَ الملازمةِ ، أَو صُحْبَةَ [1011] السَّماعِ ، أَو التَّمييزَ .

وبَقِيَ بينَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ طبَقَةٌ اخْتُلِفَ في إلحاقِهِم بأَيِّ القِسمينِ ، وهُم المخَضْرَمونَ ((من)) [1012] الَّذين أَدْرَكوا { ظ / 32 ب } الجَاهِليَّةَ والإسلامَ ، ولم يَرَوا النبيَّ صلى الله عليه [وآله] [1013] وسلم ، فعدَّهُم ابنُ عبدِ البرِّ في الصَّحابةِ .

---

(996) في ((أ)) : الرواية .
(997) زيادة من ((ظ)) .
(998) في ((ص)) و ((ب)) : و .
(999) في ((ص)) : و .
(1000) في ((ط)) : إخبار .
(1001) في ((ظ)) و ((ص)) : بعد .
(1002) في ((ظ)) : بعد .
(1003) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : كانت .
(1004) في ((ظ)) : يدخل .
(1005) ليست في ((ظ)) .
(1006) في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : ينتهي .
(1007) في ((ن)) : ذكره .
(1008) في ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : وذلك .
(1009) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1010) هذا المقدار ساقط من النسخة ((هـ)) .
(1011) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : صحة .
(1012) زيادة من ((أ)) .
(1013) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

{ أ / 26 ب } وادَّعَى عِياضٌ { ب / 21 أ } وغيرُه أَنَّ [ابنَ] [1014] عبدِ البرِّ يقولُ : إِنَّهُم صحابةٌ ! وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ [أَفصَحَ] [1015] في [خُطبةِ] [1016] كتابِه بأَنَّهُ إِنَّما أَورَدَهُم ليكونَ كتابُه جامِعاً مُستوعِباً لأهْلِ القرنِ الأوَّلِ .

والصَّحيحُ أَنَّهُم مَعدودونَ في كبارِ التَّابعينَ سواءٌ { ن / 25 أ } عُرِف [1017] أَنَّ الواحِدَ منهُم كانَ مُسلماً في زمنِ النبيِّ [صلى الله عليه [وآله] [1018] وسلم] [1019] — كالنَّجاشيِّ — أَمْ لا ؟

{ ط / 19 ب } لكنْ إِنْ ثبتَ أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه [وآله] [1020] وسلم ليلةَ الإِسْراءِ كُشِفَ لهُ [1021] عن جَميعِ مَن في الأرْضِ فرَآهُمْ ، فيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كانَ مُؤمِناً [بهِ] [1022] [في حياتِه] [1023] [إِذْ ذاكَ] [1024] — وإِنْ لَمْ يُلاقِهِ [1025] — في الصَّحابةِ ؛ لحُصولِ الرُّؤيَةِ من جانِبِهِ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [1026] وسلَّمَ .

فالقسمُ [1027] الأوَّلُ ممَّا تقدَّمَ ذِكْرُهُ مِن الأقْسامِ الثَّلاثةِ — وهُو [1028] ما تَنْتَهي [1029] { هـ / 23 أ } إلى [1030] [النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ] [1031] غايةُ الإِسنادِ — هُو المَرْفوعُ ، سواءٌ كانَ ذلك الانتهاءُ بإِسنادٍ مُتَّصلٍ أَم لا .

والثَّاني : " هو " [1032] المَوْقوفُ ، وهو ما انْتَهَى [1033] إلى الصَّحابيِّ .

والثَّالِثُ : المَقْطوعُ ، وهو ما ينْتَهي [1034] إلى التَّابعيِّ .

(1014) ليست في " ظ " .
(1015) ليست في " ن " .
(1016) ليست في " ص " .
(1017) في " أ " : أعرف .
(1018) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1019) ليست في " ب " .
(1020) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1021) في " ن " : كشف له ليلة الإسراء .
(1022) ليست في " ط " .
(1023) ليست في " هـ " و " أ " .
(1024) ليست في " ظ " .
(1025) في " هـ " : يلاقي .
(1026) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1027) في " أ " و " ط " : والقسم .
(1028) في " ب " : وهي .
(1029) في " ظ " : ينتهي .
(1030) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " ب " : ينتهي إليه .
(1031) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1032) زيادة من " أ " .
(1033) في " ظ " و " ص " : ينتهي .
(1034) في " ن " و " ب " : انتهى .

ومَنْ ((هو)) [1035] دُونَ التَّابِعِيِّ مِن أَتْباعِ التَّابعينَ { ص / 18 أ } فمَنْ بعْدَهُم { ظ / 33 أ } ؛ فيهِ ؛ أَي : في التَّسميةِ ، مِثْلُهُ ؛ أَي : مثلُ ما ينتَهي [1036] إِلى التَّابعيِّ في تسميةِ [جميعِ] [1037] ذلك مَقطوعاً ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : موقوفٌ على فُلانٍ .

فحَصَلَتِ التَّفرقةُ في ((جميع)) [1038] الاصطِلاحِ بين المقطوعِ والمنْقَطِعِ ، [فالمنْقَطِعُ] [1039] مِن مباحِثِ الإِسنادِ كما تقدَّمَ ، والمقْطوعُ مِن مباحِثِ المتْنِ كما ترى .

وقد أَطلَقَ بعضُهُم هذا في موضِعِ هذا ، وبالعكْسِ ؛ تجوُّزاً عنِ الاصطِلاحِ .

{ أ / 27 أ } ويُقالُ للأخيرينِ ؛ أي : الموقوفِ والمقطوعِ : الأَثَرُ [1040] .

والمسْنَدُ في قولِ أَهلِ الحَديث : هذا [1041] [حديثٌ مُسنَدٌ] [1042] : هو : مرفوعُ صَحابِيٍّ بِسَنَدٍ ظاهِرُهُ الاتِّصالُ ، فقولي : ((مرفوعٌ)) كالجنسِ ، وقولي : ((صحابيٍّ)) كالفصلِ ، يَخرُجُ بِهِ ما رفعهُ التَّابعيُّ ؛ { ن / 25 ب } فإِنَّه مُرْسَلٌ ، أَو مَن دونَه ؛ [فإِنَّه] [1043] مُعْضَلٌ أَو مُعلَّقٌ .

و ((في)) [1044] قولي : ((ظاهِرُهُ { هـ / 23 ب } الاتِّصالُ)) { ب / 21 ب } يُخْرِجُ ما ظاهِرُه الانقطاعُ ، ويُدخِل [ما] [1045] فيه الاحتمالُ ، وما يوجَدُ [1046] فيه حقيقةُ الاتِّصالِ مِن بابِ أَولى [1047] .

ويُفهَمُ مِن التَّقييدِ بالظُّهورِ أَنَّ الانقطاعَ الخفيَّ كعنعَنَةِ المدلِّسِ والمعاصِرِ الذي لم [يثبُتْ] [1048] لُقِيُّهُ ؛ لا يُخرِجُ ((عن)) [1049] الحديثَ عن [كونِه] [1050] مُسنَداً ؛ لإِطباقِ [الأئمَّةِ] [1051] الَّذينَ خرَّجوا [1052] { ط / 20 أ } المسانيدَ [1053] على ذلك .

[1035] زيادة من ((ب)) .
[1036] في ((ب)) : انتهى .
[1037] ليست في ((ص)) .
[1038] زيادة من ((ص)) .
[1039] ليست في ((ص)) .
[1040] في ((ظ)) : ويُقالُ للأخيرينِ : الأَثَرُ ؛ أي : الموقوفِ والمَقطوعِ .
[1041] في ((ن)) : هنا .
[1042] ليست في ((ب)) .
[1043] ليست في ((أ)) .
[1044] زيادة من ((ص)) .
[1045] ليست في ((ط)) .
[1046] في ((ن)) و ((ط)) : توجد .
[1047] في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : الأولى .
[1048] ليست في ((ن)) .
[1049] زيادة من ((ب)) .
[1050] ليست في ((ن)) .
[1051] ليست في ((أ)) .
[1052] في ((ص)) : أخرجوا .
[1053] في ((ط)) و ((ص)) : الأسانيد .

وهذا التَّعريفُ مُوافِقٌ [1054] لقَولِ الحاكمِ : " المسْنَدُ : ما رواهُ المحدِّثُ عن شيخٍ يَظْهَرُ سماعُه منهُ ، وكذا شيخُه من [1055] شيخِهِ مُتَّصلاً { ظ / 33 ب } إلى صحابيٍّ [1056] إلى رسولِ اللهِ [1057] صلى الله عليه [وآله] [1058] وسلم " .

وأمَّا الخَطيبُ فقالَ : المسْنَدُ : المتَّصلُ .

فعلى هذا : الموقوفُ إذا جاءَ بسندٍ مُتَّصلٍ يسمَّى [1059] عندَه مسنداً ، لكنْ [1060] قال : إنَّ ذلك قد يأْتي ، لكنْ بقلَّةٍ .

وأبعدَ ابنُ عبدِ البرِّ حيثُ قالَ : " المسندُ المرفوعُ " ولم [1061] يتعرَّضْ للإسنادِ ؛ فإنَّهُ يصدُقُ على المرسلِ والمعضَلِ والمنقطِعِ إذا كانَ المتنُ مرفوعاً ! ولا قائلَ بهِ .

فإنْ قَلَّ عَدَدُهُ ؛ أي : عددُ رجالِ السَّندِ ، فإمَّا أنْ يَنْتَهِيَ إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [1062] وسلَّمَ بذلك العددِ القليلِ [1063] { هـ / 24 أ } بالنِّسبةِ إلى [أيِّ] [1064] سندٍ آخَرَ يَرِدُ بهِ ذلك الحَديثُ { أ / 27 ب } بعينِه بعددٍ كثيرٍ ، { ص / 18 ب } أوْ ينتَهِيَ إلى إمامٍ مِن أئمَّةِ الحَديثِ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كالحفظِ [والفِقهِ] [1065] والضَّبطِ والتَّصنيفِ وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ المقتَضِيَةِ للتَّرجيحِ ؛ كشُعْبَةَ ومالكٍ والثَّوريِّ والشَّافعيِّ والبُخاريِّ [ومُسلمٍ] [1066] ونحوِهم [1067] :

{ ن / 26 أ } فالأوَّلُ وهُو ما ينتَهي إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ] [1068] وسلَّمَ : العُلُوُّ المطْلَقُ ، فإن اتَّفَقَ أنْ يكونَ سندُهُ [1069] صحيحاً ؛ كانَ الغايةَ [1070] القُصوى ، وإلاَّ فَصُورةُ العلوِّ فيهِ موجودةٌ ما لم يكُنْ موضوعاً ؛ [فهُو] [1071] كالعدَمِ .

(1054) في " ظ " : يوافق .
(1055) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : عن .
(1056) في " ط " : الصحابي .
(1057) في " ط " : النبي .
(1058) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1059) في " أ " : سمي .
(1060) في " ظ " : لكنه .
(1061) في " ن " : فلم .
(1062) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1063) في " هـ " : التعدد .
(1064) ليست في " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1065) ليست في " ب " .
(1066) ليست في " ظ " .
(1067) في " أ " : وغيرهم .
(1068) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1069) في " ص " : مسنده .
(1070) في " ظ " : غاية .
(1071) ليست في " ص " .

والثَّانِي : العُلُوُّ النِّسْبِيُّ : وهُو ما يقلُّ العددُ فيهِ إلى ذلك { ب / 22 أ } الإمامِ ، ولو كانَ العددُ { ظ / 34 أ } من ذلك الإمامِ إلى مُنتهاهُ كَثيراً .

وقد عَظُمَتْ رغبةُ المتأخِّرينَ فيهِ ، حتَّى غَلَبَ ذلك على كثيرٍ منهُم ، بحيثُ أَهْمَلوا الاشتِغالَ بما [1072] هُو أَهمُّ منهُ .

وإِنَّما كانَ العلوُّ مَرغوباً فيهِ ؛ لكونِه أَقربَ إلى الصحَّةِ ، وقلَّةِ الخطأِ ؛ لأنَّهُ [1073] ما مِن راوٍ مِن رجالِ الإسنادِ إلاَّ والخطأُ جائزٌ عليهِ ، فكلَّما [1074] كَثُرتِ الوسائطُ وطالَ السَّندُ ؛ كَثُرَتْ مظانُّ التَّجويزِ ، وكلَّما [1075] { هـ / 24 ب } قلَّتْ ؛ قلَّتْ .

فإِنْ [1076] كانَ في النُّزولِ مَزِيَّةٌ ليستْ [1077] في العلوِّ ؛ كأَنْ يكونَ [1078] رجالُه أَوثقَ { ط / 20 ب } [منهُ] [1079] ، أَو أَحفَظَ ، أَو أَفقهَ ، أَو الاتِّصالُ فيهِ أَظهرَ ؛ فلا تردُّدَ في أَنَّ النُّزولَ حينئذٍ أَولى .

وأَمَّا مَن رجَّحَ النُّزولَ مُطلقاً ، واحْتَجَّ بأَنَّ كَثرةَ البحثِ تقتَضي [1080] المشقَّةَ ؛ فيعظُمُ الأجْرُ ! فذلك ترجيحٌ بأَمرٍ أَجنبيٍّ عمَّا يتعلَّقُ بالتَّصحيحِ والتَّضعيفِ .

وفيهِ ؛ أي : ((في)) [1081] العلوِّ { أ / 28 أ } النسبيِّ الموافَقَةُ ، وهي [1082] الوُصولُ إلى شيخِ [أحدِ] [1083] المصَنِّفينَ مِن غيرِ طريقِهِ ؛ أَي : الطَّريقِ التي تصلُ [1084] إلى ذلك المصنِّفِ المعيَّنِ .

((و)) [1085] مثالُه : روى البُخاريُّ عن قُتيبةَ عن مالكٍ حديثاً ...

فلو رَوَيْناهُ مِن طريقِهِ ؛ كانَ بينَنا وبينَ قُتَيْبَةَ { ن / 26 ب } ثمانيةٌ ، ولو رَوْينا ذلك الحَديثَ [بعينِه] [1086] مِن [طريقِ] [1087] أَبي العبَّاس السَّرَّاجِ { ظ / 34 ب } عن قُتيبةَ مثلاً ؛ لكانَ [1088] بينَنا وبينَ قُتيبةَ ((مثلاً)) [1089] ((فيه)) [1090] سبعةٌ .

[1072] في ((ظ)) : إلى ما .
[1073] في ((ب)) : بأنه .
[1074] في ((ط)) : وكلما .
[1075] في ((هـ)) : وكل ما .
[1076] في ((هـ)) : وإن .
[1077] في ((ظ)) : ليس .
[1078] في ((ط)) : تكون .
[1079] ليست في ((ب)) .
[1080] في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ب)) : يقتضي .
[1081] زيادة من ((أ)) و ((ظ)) .
[1082] في ((ب)) : وهو .
[1083] ليست في ((هـ)) .
[1084] في ((أ)) و ((ظ)) : يصل .
[1085] زيادة من ((ط)) .
[1086] ليست في ((ب)) .
[1087] ليست في ((ن)) .

فقدْ حَصَلَتْ لنا الموافقةُ معَ البُخاريِّ في شيخِهِ بعينِهِ معَ عُلوِّ الإسنادِ [على الإسنادِ] [1091] إليهِ .

{ ص / 19 أ } وفيهِ ؛ أَي : " في " [1092] العلوِّ النسبيِّ البَدَلُ ، وهو الوُصولُ إلى شيخِ شيخِهِ [كذلكَ] [1093] .

كأَنْ يقعَ { هـ / 25 أ } لنا ذلك الإسنادُ " على الإسناد إليه " [1094] بعينِهِ مِن طريقٍ أُخرى [1095] إلى القعنَبِيِّ عن مالكٍ ، فيكونُ القَعْنَبِيُّ بَدلاً فيهِ مِن [1096] قُتَيْبَةَ .

وأَكثرُ ما يعتَبِرونَ الموافَقَةَ والبَدَلَ { ب / 22 ب } إذا قارَنَا العُلُوَّ ، وإلاَّ ؛ فاسمُ الموافقةِ والبَدلِ [واقِعٌ] [1097] بدُونِه .

وفيهِ ؛ أَي : العُلوِّ النسبيِّ المساواةُ ، وهي [1098] : استواءُ عدَدِ الإسنادِ مِن الرَّاوي إلى آخِرِهِ ؛ أَي : الإسنادِ مَعَ إسنادِ أَحدِ المصَنِّفينَ .

كأَنْ [1099] يروِيَ النَّسائيُّ مَثلاً حَديثاً [يقعُ] [1100] بينَهُ وبينَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ [فيهِ] [1101] أَحدَ عشرَ نفساً ، فيقعُ لنا ذلك الحديثُ بعينِه بإسنادٍ آخَرَ إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقعُ بينَنا فيه وبينَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَحدَ عشرَ نفساً ، فنُساوي النَّسائيَّ مِن حيثُ العددُ معَ قطعِ النَّظرِ عن [1102] مُلاحظةِ ذلك الإسنادِ الخاصِّ .

وفيهِ ؛ أَي : [في] [1103] العلوِّ النسبيِّ { أ / 28 ب } أَيضاً المصافَحَةُ ، وهي : الاستواءُ [1104] مَعَ تِلْميذِ ذلكَ المصَنِّفِ { ظ / 35 أ } على الوجْهِ { ط / 21 أ } المشروحِ أَوَّلاً .

وسُمِّيتْ مُصافحةً لأنَّ العادةَ جرتْ في الغالبِ بالمصافحةِ بينَ مَن تلاقَيا [1105] ، ونحنُ في هذهِ الصُّورةِ كأَنَّا لَقينا النَّسائيَّ ، فكأَنَّا صافَحْناهُ .

(1088) في ((أ)) : كان .
(1089) زيادة من ((أ)) .
(1090) زيادة من ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1091) ليست في ((ظ)) .
(1092) زيادة من ((ب)) و ((ظ)) .
(1093) ليست في ((ن)) .
(1094) زيادة من ((أ)) .
(1095) في ((ظ)) : آخر .
(1096) في ((ط)) : عن .
(1097) ليست في ((ظ)) .
(1098) في ((ص)) : وهو .
(1099) في ((أ)) : كما .
(1100) ليست في ((ظ)) .
(1101) ليست في ((ظ)) .
(1102) في ((ص)) : من .
(1103) ليست في ((ظ)) .
(1104) في ((ب)) : استواء .
(1105) في ((هـ)) و ((ظ)) : تلاقينا .

{ ن / 27 أ } ويُقابِلُ { هـ / 25 ب } العُلُوَّ بأَقْسَامِهِ المذكورةِ النُّزولُ فيكونُ [1106] كلُّ قسمٍ مِن أَقسامِ العُلوِّ يُقابِلُهُ قسمٌ مِن أَقسامِ النُّزولِ ؛ [خِلافاً] [1107] لمن زعمَ أَنَّ العُلوَّ قد يقعُ غيرَ تابعٍ للنُّزولِ [1108] .

فإِنْ تَشارَكَ [1109] الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في أَمرٍ مِن الأمورِ المتعلِّقَةِ بالرِّوايةِ ؛ مثلِ السِّنِّ واللُّقِيِّ ، و [هو] [1110] الأخذُ عن المشايخِ ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ : روايةُ الأقْرانِ ؛ لأنَّهُ [1111] حينئذٍ يكونُ راوياً عن قَرينِهِ .

وإِنْ رَوى كُلٌّ مِنْهُما ؛ أَي : القَرينَيْنِ عَنِ الآخَرِ ؛ فهو المُدَبَّجُ ، وهو { ص / 19 ب } أَخصُّ مِن الأوَّلِ ، فكلُّ [1112] مُدَبَّجٍ أَقرانٌ ، وليسَ كلُّ أَقرانٍ مدبَّجاً .

وقد صنَّفَ الدَّارقطنيُّ في ذلك ، وصنَّف أَبو الشيخِ الأصبهانيُّ [1113] في الَّذي قبلَه .

وإذا روى [الشَّيخُ] [1114] عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلاًّ منهُما يروي عنِ الآخَرِ ؛ { ب / 23 أ } فهل [1115] يُسمَّى مُدبَّجاً ؟

فيهِ بحثٌ ، والظَّاهرُ : لا ؛ لأنَّهُ مِن [روايةِ] [1116] الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ ، والتَّدبيجُ مأْخوذٌ مِن دِيباجَتَيِ الوجهِ ، فَيَقْتَضِي أَن يكونَ [ذلك] [1117] مُستوِياً مِن الجانبَيْنِ ، فلا يجيءُ فيهِ هذا .

{ ظ / 35 ب } وإِنْ رَوى الرَّاوي عَمَّنْ [1118] [هُو] [1119] دُونَهُ { هـ / 26 أ } في السنِّ أَو ((في)) [1120] اللُّقيِّ أَو في المِقدارِ ؛ فهذا النَّوعُ هو روايةُ الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ .

ومِنهُ ؛ أَي : ((و)) [1121] مِن جُملةِ هذا النَّوعِ – وهو { أ / 29 أ } أَخصُّ مِن مُطلَقِهِ – روايةُ الآباءِ عَنِ الأبْناءِ ، والصَّحابةِ عنِ التَّابعينَ ، والشَّيخِ عن تلميذِهِ ، ونحوِ ذلك .

وفي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ ؛ لأنَّهُ هُو { ن / 27 ب } الجادَّةُ المسلوكةُ الغالبةُ [1122] .

(1106) في ((هـ)) : فتكون .
(1107) ليست في ((ن)) .
(1108) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : لنزول .
(1109) في ((هـ)) : شارك .
(1110) ليست في ((ب)) .
(1111) في ((ط)) : كأنه .
(1112) في ((ب)) : لأن كل .
(1113) في ((ن)) : الأصفهاني .
(1114) ليست في ((ب)) .
(1115) في ((ظ)) هل .
(1116) ليست في ((ن)) .
(1117) ليست في ((ظ)) .
(1118) في ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : عن من .
(1119) ليست في ((ط)) .
(1120) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1121) زيادة من ((ص)) .

[ومِنْهُ [1123] : مَنْ رَوى عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ [1124]] [1125] .

وفائدةُ معرِفَةِ ذلك : التَّمييزُ بينَ مراتِبِهِم ، وتَنْزيلُ النَّاسِ منازِلَهُم .

وقد صنَّفَ الخَطيبُ في راويةِ الآباءِ عنِ الأبناءِ تصنيفاً ، وأَفردَ جُزءاً لطيفاً في روايةِ الصَّحابةِ عن التَّابِعينَ .

وجَمَعَ الحافظُ صلاحُ الدِّينِ { ط / 21 ب } العَلائيُّ – مِن المتأَخِّرينَ – مُجلَّداً [كبيراً] [1126] في معرفةِ مَن روى عن أَبيهِ عن جدِّهِ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ [وآلِهِ] [1127] وسلَّمَ ، وقسَّمهُ أَقساماً ، فمنهُ ما يعودُ الضَّميرُ في قولِه : « عن جدِّهِ » على الرَّاوي ، ومنهُ ما يعودُ الضَّميرُ فيهِ على أَبيهِ ، وبيَّن ذلك ، وحقَّقَهُ ، وخرَّج في كلِّ ترجمةٍ حديثاً مِن مرويِّهِ .

وقد [1128] لخَّصتُ كتابَه المذكورَ ، وزِدْتُ عليهِ تراجِمَ كثيرةً جدّاً ، وأَكثرُ ما وقعَ فيهِ ما تسلْسَلَتْ [1129] { هـ / 26 ب } فيهِ الرِّاويةُ عن الآباءِ بأَربعةَ عشر أَباً .

وإِنْ { ظ / 36 أ } اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ ، وتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما على [1130] الآخَرِ ؛ فهُوَ : السَّابِقُ واللاَّحِقُ .

وأَكثرُ ما { ص / 20 أ } وَقَفْنا عليهِ مِن ذلك ما بينَ الرَّاوْيَيْنِ [1131] فيهِ في الوفاةِ مئةٌ وخَمْسونَ سنةً ، وذلك أَنَّ الحافظَ السِّلفيَّ سمِعَ منهُ أَبو عليٍّ البَرْدانيُّ [1132] – أَحدُ مشايخِهِ – حَديثاً ، { ب / 23 ب } ورواهُ عنهُ ، وماتَ على رأْسِ الخَمْسِ مئةٍ .

[ثمَّ] [1133] كانَ [1134] آخِرُ أَصحابِ السِّلفيِّ بالسَّماعِ سِبْطَهُ أَبا [1135] القاسمِ عبدَ الرحمنِ بن مَكِّيٍّ ، وكانتْ وفاتُه سنةَ خمسينَ وستِّ مئةٍ .

{ أ / 29 ب } ومِن قديمِ ذلك أَنَّ البُخاريَّ حدَّثَ عن تِلميذِهِ أَبي العبَّاسِ السَّرَّاجِ شيئاً [1136] في التَّاريخِ وغيرِه ، وماتَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتينِ ، وآخِرُ مَن حدَّثَ عن السَّرَّاجِ

(1122) في « ص » : غالباً .
(1123) في « ن » : ومنهم .
(1124) في « ط » بتقديم قوله : (ومنه من روى عن أبي عن جده) على قوله : (لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة) .
وفي النسخة « ص » هذه العبارة موجودة قبل قوله : وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين ....
(1125) ليست في « هـ » و « ظ » و « ب » .
(1126) ليست في « ص » .
(1127) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1128) في « ظ » : ولقد .
(1129) في « ط » : تسلسل .
(1130) في « ن » و « ص » : عن .
(1131) في « أ » : الروايتين .
(1132) في « ط » ضبطت الكلمة بفتح الراء المهملة .
(1133) ليست في « ب » .
(1134) في « ب » : وكان .
(1135) في « ن » و « ب » : أبو .

بالسَّماعِ أَبو الحُسينِ [1137] { ن / 28 أ } الخَفَّافُ ، ومات سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ .

وغالِبُ ما يقعُ مِن ذلك أَنَّ [1138] المسموعَ منهُ قد يتأَخَّرُ بعدَ [ ] موتِ [1139] [أَحدِ] [1140] [[1141] ((أخذ)) [1142] الرَّاويينِ [1143] عنهُ زماناً ، حتَّى يسمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ، { هـ / 27 أ } ويعيشَ بعدَ السَّماعِ منهُ دَهْراً طويلاً ، فيحْصُلُ مِن مجموعِ ذلك نَحْوُ هذهِ المدَّةِ ، واللهُ الموفِّقُ [1144] .

وإِنْ رَوى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَي الاسْمِ ، أَو معَ اسمِ الأبِ ، أَو معَ اسمِ الجدِّ ، أَو معَ النِّسبةِ [1145] ، ولَمْ يَتَمَيَّزا { ظ / 36 ب } بما يخُصُّ كُلاًّ منهُما ، فإِنْ كانا { ط / 22 أ } ثِقَتَيْنِ لم يَضُرَّ .

ومِن ذلكَ ما وقَعَ في البُخاريِّ مِن [1146] روايتِه عن أَحمدَ – غيرَ مَنسوبٍ – عن [ابنِ] [1147] وَهْبٍ ؛ فإِنَّهُ إِمَّا أَحمدُ بنُ صالحٍ ، أَو [1148] أَحمدُ بنُ عيسى ، أَو : عن محمَّدٍ – غيرَ منسوبٍ – عن [1149] أَهلِ العراقِ ؛ فإِنَّهُ إِمَّا محمَّدُ بنُ سَلاَمٍ أَو محمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهليُّ .

وقدِ استَوْعَبْتُ ذلك في مقدِّمةِ ((شرحِ البُخاريِّ))

ومَن أَرادَ لذلك ضابِطاً كُلِّيّاً يمتازُ بهِ أَحدُهما عنِ الآخَرِ ؛ فباخْتِصاصِهِ ؛ [أَي] الشيخِ المرويِّ عنهُ [ ] [1150] [1151] ((الراوي)) [1152] بأَحَدِهِما يَتَبَيَّنُ المهْمَلُ .

ومتى لم يتَبَيَّنْ ذلك ، أَو كانَ مختَصّاً بهما معاً ؛ فإِشكالُه شديدٌ ، فيُرْجَعُ [1153] فيهِ إِلى القرائنِ ، والظَّنِّ الغالِبِ .

وإِنْ روى عن شيخٍ [1154] حَديثاً ؛ فجَحَدَ الشيخُ مَرْوِيَّهُ .

(1136) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : أشياء .
(1137) في ((ط)) : الحسن .
(1138) في ((ص)) : لأن .
(1139) ليست في ((أ)) و ((ب)) .
(1140) ليست في ((ص)) .
(1141) ليست في ((هـ)) و ((ظ)) .
(1142) زيادة من ((ظ)) .
(1143) في ((هـ)) : أخذ الراوايتين .
(1144) في ((ظ)) : أعلم .
(1145) في ((ط)) : نسبة .
(1146) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ب)) : في .
(1147) ليست في ((ن)) .
(1148) في ((ص)) : و .
(1149) في ((ظ)) : في .
(1150) ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
(1151) ليست في ((ظ)) .
(1152) زيادة من ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) .
(1153) في ((هـ)) : فترجع .
(1154) في ((ب)) : الشيخ .

فإنْ كانَ جَزْماً – كأَنْ يقولَ : كذِبٌ { هـ / 27 ب } عليَّ ، أَو : ما روَيْتُ هذا ، أَو [1155] نحوَ { ب / 24 أ } ذلك – ، فإنْ وقعَ منهُ ذلك ؛ { أ / 30 أ } رُدَّ ذلك الخبرُ لِكَذِبِ واحِدٍ منهُما ، { ص / 20 ب } لا بِعَيْنِه .

ولا يكونُ ذلك قادِحاً في واحدٍ منهُما للتَّعارُضِ .

[أَوْ] [1156] كانَ جَحَدَهُ احْتِمالاً ، كأَنْ يَقولَ : ما أَذْكُرُ هذا ، أَو [1157] : لا أَعْرِفُهُ ؛ { ن / 28 ب } قُبِلَ ذلك الحَديثُ في الأصَحِّ ؛ لأَنَّ ذلك يُحْمَلُ على نِسيانِ الشَّيخِ ، وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لأَنَّ الفرعَ تَبَعٌ للأصلِ في إثباتِ الحَديثِ ، [بحيثُ] [1158] إذا ثَبَتَ أَصلُ [1159] الحَديثِ ؛ { ظ / 37 أ } ثَبَتَتْ روايةُ الفرعِ [1160] ، فكذلكَ [1161] ينْبَغي أَنْ يكونَ فرعاً عليهِ وتَبَعاً لهُ في التَّحقيقِ [1162] .

وهذا مُتَعَقَّبٌ بأَنَّ [1163] عدالَةَ الفرعِ تقتَضي [1164] صِدْقَهُ ، وعدمُ عِلْمِ الأصلِ لا يُنافيهِ ، فالمُثْبِتُ [1165] مقدَّمٌ على النَّافي .

وأَمَّا قياسُ ذلك بالشَّهادةِ ؛ ففاسِدٌ [1166] ؛ لأَنَّ شهادةَ الفرعِ لا تُسْمَعُ [1167] معَ القُدرةِ على شَهادةِ الأَصلِ ؛ بخلافِ الرِّوايةِ ، فافْتَرَقَا .

وفيهِ ؛ أَي : ((و)) [1168] في هذا النَّوعِ صنَّفَ الدَّارقطنيُّ [كِتابَ] [1169] ((مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ)) ، وفيه ما يدلُّ على تَقْوِيَةِ المذهبِ الصَّحيحِ لكونِ [1170] كثيرٍ مِنهُم حدَّثوا بأَحاديثَ [أَوَّلاً] [1171] ، { هـ / 28 أ } فلمَّا عُرِضَتْ عليهِم ، لم يتذكَّروها ، { ط / 22 ب } لكنَّهُم – لاعْتِمادِهم [1172] على الرُّواةِ عنهُم – صارُوا يروونَها عنِ الَّذينَ [1173] رَوَوْها [1174] عنهُم عن أَنْفُسِهِم .

(1155) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : و .
(1156) ليست في ((ن)) .
(1157) في ((هـ)) : و .
(1158) ليست في ((ص)) .
(1159) في ((ط)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الأصل .
(1160) في ((ص)) : الأصل .
(1161) في ((ب)) : وكذلك .
(1162) الكلمة غير واضحة في ((هـ)) وأظنها : النفي ، وفي ((ص)) : النفي ، وفي ((أ)) : التحقق .
(1163) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((ب)) : فإن .
(1164) في ((هـ)) : يقتضي .
(1165) في ((ب)) : والمثبت .
(1166) في ((هـ)) : فقياسه فاسد .
(1167) في ((ظ)) : يسمع .
(1168) زيادة من ((ب)) .
(1169) ليست في ((ص)) .
(1170) في ((ص)) : لكن .
(1171) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1172) في ((ط)) : باعتمادهم .
(1173) في ((ن)) و ((ب)) : الذي .

كحَديثِ سُهَيْلِ بنِ [أَبي] [1175] صالحٍ عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ – مرفوعاً – في قِصَّةِ الشَّاهِدِ واليَمينِ .

قالَ عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّراوَرديُّ : حدَّثني بهِ ربيعةُ بنُ أَبي عبدِ الرحمنِ عن سُهيلٍ ؛ قالَ : فلقيتُ سُهيلاً ، فسألْتُه [1176] عنهُ ؟ فلم يَعْرِفْهُ ، فقلتُ ((له)) [1177] : إنَّ ربيعةَ حدَّثني عنكَ بكذا ، فكانَ سُهَيْلٌ بعدَ { ن / 29 أ } ذلك يقولُ : حدَّثني { أ / 30 ب } ربيعةُ عنِّي أَنِّي حدَّثتُه عن أَبي بهِ .

ونظائِرُهُ كثيرةٌ .

وإِنْ اتَّفَقَ { ظ / 37 ب } الرَّواةُ في إِسنادٍ مِن الأسانيدِ في صِيَغِ الأَداءِ ؛ [كـ : سمعتُ فلاناً ، قالَ : سمعتُ فُلاناً ... أَوْ : حدَّثنا فُلانٌ ؛ [قالَ : حدَّثنا فُلانٌ] [1178] ... { ب / 24 ب } و [1179] غيرِ ذلك من الصِّيَغِ ، أَوْ غَيْرِها مِن الحالاتِ القوليَّةِ] [1180] ؛ كـ : سمعتُ فلاناً يقولُ : أُشْهِدُ اللهَ [1181] لقد حدَّثَني فلانٌ ... إلخ [1182] ، أَو الفِعليَّةِ ؛ كقولِه : دَخَلْنا على فُلانٍ ، فأَطْعَمَنا تَمراً ... إلخ [1183] ، أَو القوليَّةِ والفِعليَّةِ معاً ؛ كقولِه : حدَّثَني { هـ / 28 ب } فلانٌ و [هُو] [1184] آخِذٌ بلحْيَتِه ؛ قالَ : [آمنْتُ] [1185] بالقَدَرِ ... إلخ [1186] ؛ فهُو : المسَلْسَلُ ، وهو مِن صفاتِ { ص / 21 أ } الإِسنادِ [1187] .

وقد يقعُ التَّسلسُلُ في معظمِ الإِسنادِ [1188] ؛ كحديثِ المسَلْسَلِ بالأَوَّليَّةِ ، فإِنَّ السِّلْسِلَةَ تنْتَهي [1189] فيهِ إِلى سُفيانَ بنِ عُيينَةَ فقط ، ومَن رواهُ مُسلْسَلاً إِلى منتهاهُ ، فقد وَهِمَ .

وصِيَغُ الأَدَاءِ المشارُ إِليها على ثمانِ [1190] مراتِبَ :

الأولى : سَمِعْتُ وحَدَّثَني .

(1174) في ((ص)) و ((ب)) : رواها .
(1175) ليست في ((ظ)) .
(1176) في ((ص)) : فسأله .
(1177) زيادة من ((ط)) و ((هـ)) .
(1178) ليست في ((ص)) .
(1179) في ((أ)) : أو .
(1180) ليست في ((ط)) .
(1181) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : بالله .
(1182) في ((ظ)) و ((أ)) : إلى آخره .
(1183) في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : إلى آخره .
(1184) ليست في ((ب)) .
(1185) ليست في ((ص)) .
(1186) في ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : إلى آخره .
(1187) في ((ط)) : الأسانيد .
(1188) في ((ط)) : الأسانيد .
(1189) في ((ظ)) و ((أ)) : ينتهي .
(1190) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) : ثماني .

ثمَّ : أخْبَرَني وقرأْتُ عليهِ ؛ وهي المرتبةُ الثَّانيةُ .

ثمَّ : قُرِئَ عَلَيْهِ وأَنا أَسْمَعُ ، وهي الثالثةُ .

ثمَّ : أَنْبَأَني ، وهي الرَّابعةُ .

ثمَّ : ناوَلَني ، وهي الخامسةُ .

ثمَّ : شافَهَني ؛ أَي : بالإجازةِ [1191] ، وهي السَّادسةُ .

ثمَّ : كَتَبَ إِليَّ ؛ [أَي] [1192] : بالإجازةِ ، وهي السَّابعةُ .

ثمَّ : عَنْ ونَحْوُها [1193] مِن { ن / 29 ب } الصِّيغِ المحْتَمِلةِ للسَّماعِ والإجازةِ [1194] ولِعدمِ السَّماعِ أَيضاً ، وهذا مثلُ : قالَ ، وذكرَ ، وروى .

فاللَّفظانِ [1195] الأوَّلانِ مِن صيغِ الأداءِ ، وهُما : سمعتُ ، وحدَّثني { ظ / 38 أ } صالِحانِ لِمن سَمِعَ وَحْدَهُ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ .

وتَخْصيصُ التَّحديثِ بما سُمِعَ { ط / 23 أ } مِن لفظِ { هـ / 29 أ } الشَّيخِ { أ / 31 أ } هو الشَّائعُ بينَ أَهلِ الحَديثِ اصطِلاحاً .

ولا فرقَ بينَ التَّحديثِ والإخبارِ مِن حيثُ اللُّغةُ ، وفي ادِّعاءِ [1196] الفرقِ بينَهما تكلُّفٌ شديدٌ ، لكنْ لما (صار) [1197] تقرَّر الاصطلاحُ صارَ ذلك حقيقةً عُرفيَّةً ، فتُقَدَّمُ [1198] على الحقيقةِ اللُّغويةِ ، معَ أَنَّ هذا الاصطلاحَ [إِنَّما] [1199] شاعَ عندَ المشارِقةِ ومَن تَبِعَهُم ، وأَمَّا غالِبُ المغارِبَةِ ؛ فلمْ يستَعْمِلوا هذا الاصطِلاحَ ، { ب / 25 أ } بل الإخبارُ والتَّحديثُ [1200] عندَهُم بمعنىً واحدٍ .

فإِنْ جَمَعَ الرَّاوي ؛ أي : أَتى بصيغةِ الجَمْعِ [في الصِّيغةِ] [1201] الأولى [1202] ؛ كأَنْ يقولَ : حدَّثَنا فلانٌ ، أَو : سَمِعْنا فلاناً يقولُ : ؛ فهُو دليلٌ على أَنَّه سَمِعَ [1203] منهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وقد تكونُ [1204] النُّونُ للعظمةِ لكنْ بقلَّةٍ .

(1191) في « هـ » : بالإجازات .
(1192) ليست في « ظ » .
(1193) في « هـ » : نحوها بالإجازة وهي الثامنة .
(1194) في « أ » و « ب » : وللإجازة .
(1195) في ((ط)) : واللفظان .
(1196) في « ص » : الدعا .
(1197) زيادة من « ب » .
(1198) في « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « ن » : فيقدم .
(1199) ليست في « هـ » .
(1200) في « هـ » : والتحدث .
(1201) ليست في « ن » .
(1202) في « ظ » : أتى بصيغة الأولى جمعاً.
(1203) في « ظ » : سمعه .
(1204) في « ظ » و « ب » : يكون .

وأوَّلُها أي : [صيغُ] [1205] المراتِبِ أَصْرَحُها ؛ أي : أَصرحُ صِيغِ الأَداءِ في سماعِ قائلِها ؛ لأنَّها [1206] لا تحتَمِلُ الواسِطةَ ، ولأنَّ [1207] « حدَّثني » قد يُطْلَقُ [1208] في [1209] الإجازةِ تدليساً .

وأَرْفَعُها مِقداراً ما يقعُ في الإمْلاءِ لما فيهِ مِن التثبُّتِ والتحفُّظِ .

والثَّالِثُ ، وهو أَخبَرَني .

والرَّابِعُ ، وهو قرأْتُ { ص / 21 ب } « عليه » [1210] لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ { هـ / 29 ب } على الشَّيخِ .

فإنْ جَمَعَ كأَنْ يقولَ : { ن / 30 أ } أَخْبَرَنا ، أَو : قَرَأْنا { ظ / 38 ب } عليهِ ؛ فهو كالخامِسِ ، وهو : قُرِئَ عليهِ وأَنا أَسمعُ .

وعُرِفَ مِن هذا أَنَّ التَّعبيرَ بـ « قرأْتُ » لمن قرأَ خيرٌ مِن التَّعبيرِ بالإخبارِ ؛ لأنَّهُ أَفصحُ بصورةِ الحالِ .

تنبيهٌ : القراءةُ على الشَّيخِ أَحدُ وجوهِ التحمُّلِ عندَ الجُمهورِ .

وأَبعدَ مَن أَبى ذلك مِن أَهلِ العِراقِ ، وقد اشتدَّ إنكارُ [1211] الإمامِ [1212] مالكٍ وغيرِهِ مِن المدنيِّينَ عليهِم في ذلك ، حتَّى { أ / 31 ب } بالغَ بعضُهُم فرجَّحَها على السَّماعِ مِن لفظِ [1213] الشَّيخِ !

وذهَبَ جمعٌ [جمٌّ] [1214] – منهُم البُخاريُّ ، وحكاهُ في أَوائلِ « صحيحِهِ » عن جماعةٍ مِن الأئمَّةِ – إلى أَنَّ السَّماعَ مِن لفظِ الشَّيخِ والقراءَةَ عليهِ يعني في الصِّحَّةِ والقُوَّةِ [1215] [سواءً] [1216] ، واللهُ أَعلمُ .

والإنْباءُ من حيثُ اللُّغةُ واصطلاحُ المتقدِّمينَ بمعْنَى الإخْبارِ ؛ إلاَّ في عُرْفِ المتَأَخِّرينَ ؛ فهُو للإجازَةِ [1217] ؛ كـ « عن » لأنَّها { ط / 23 ب } في عُرفِ المتأَخِّرينَ للإجازةِ .

(1205) ليست في « ن » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1206) في « هـ » : لأنهما .
(1207) في « ص » و « ب » : لكن .
(1208) في « ص » : تطلق .
(1209) أظنها في « ط » : على .
(1210) زيادة من « ظ » و « ص » .
(1211) في « ص » : إنكاره .
(1212) في « ب » : إمام .
(1213) في « ص » : اللفظ .
(1214) ليست في « ط » .
(1215) في « ن » و « ظ » و « ص » : القوة والصحة .
(1216) ليست في « هـ » .
(1217) في « ن » : الإجازة .

وعَنْعَنَةُ المعاصِرِ مَحْمولَةٌ عَلى السَّماعِ ؛ بخلافِ غيرِ المعاصِرِ ؛ فإنَّها تكونُ [1218] مُرسَلةً ، أَو مُنقطِعَةً ، فشرْطُ [1219] حمْلِها [على السَّماعِ] [1220] ثُبوتُ { هـ / 30 أ } المعاصرةِ ؛ إلاَّ مِنْ مُدَلِّسٍ [1221] ؛ فإنَّها ليستْ { ب / 25 ب } محمولةً على السَّماعِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ في حملِ عنعَنَةِ المعاصرِ على السَّماعِ ثُبوتُ لِقائِهِمَا أَيْ : الشيخِ والرَّاوي { ظ / 39 أ } عنهُ ، ولَوْ مَرَّةً واحدةً ليَحْصُلَ [1222] الأمنُ [في] [1223] باقي العنعَنَةِ [1224] عن [1225] كونِهِ مِن المرسلِ { ن / 30 ب } الخفيِّ ، وهُو المخْتارُ ؛ تبعاً لعليِّ بنِ المدينيِّ والبُخاريِّ وغيرِهما مِن النُّقَّادِ .

وأَطْلَقُوا المشافَهَةَ في الإجازَةِ المتَلَفَّظِ بِها تجوُّزاً .

[وَكذا المكاتَبَةَ] [1226] في الإجازَةِ المكْتُوبِ بِها ، وهُو موجودٌ في عِبارةِ كثيرٍ مِن المتأَخِّرينَ ؛ بخلافِ المتقدِّمينَ ، فإنَّهُم إنَّما يُطلِقونَها فيما كتَبَ { ص / 22 أ } بِهِ [1227] الشَّيخُ مِن الحديثِ إلى الطَّالبِ ، سواءٌ أَذِنَ لهُ في روايتِه أَم لا ، لا [1228] فيما إذا كتَبَ إليهِ بالإجازةِ فقطْ .

واشْتَرَطُوا في صِحَّةِ الرِّوايةِ بالمناوَلَةِ اقْترانَها بالإذْنِ بالرِّوايةِ ، وهِيَ إذا حَصَلَ هذا الشَّرطُ أَرْفَعُ أَنْواعِ الإجازَةِ ؛ لما فيها مِن التَّعيينِ والتَّشخيصِ .

{ أ / 32 أ } وصورَتُها : أَنْ يَدْفَعَ الشَّيخُ أَصلَهُ أَو ما قامَ مَقامَهُ للطَّالِبِ ، أَو يُحْضِرَ الطَّالِبُ الأَصْلَ للشَّيخِ [1229] ، ويقولَ لهُ في الصُّورتينِ : هذا [1230] { هـ / 30 ب } رِوايَتي عنْ فلانٍ فارْوِهِ عنِّي .

وشَرْطُهُ أَيضاً : أَنْ يُمَكِّنَهُ منهُ ؛ إمَّا بالتَّمليكِ ، وإمَّا [1231] بالعاريَّةِ ، لِيَنْقُلَ منهُ ، ويُقابِلَ عليهِ ، وإلاَّ [1232] ؛ [1233] إنْ ناوَلَهُ واسترَدَّ [1234] منه في الحالِ فلا تُتَبَيَّنُ [1235]]

(1218) في (ظ) : يكون .
(1219) في (ن) و (ص) : وشرط .
(1220) ليست في (ط) و (هـ) .
(1221) في (ن) و (ط) و (هـ) و (ظ) و (ص) و (ب) : المدلس .
(1222) في (هـ) : لتحصل .
(1223) ليست في (ط) .
(1224) في (ن) و (ط) و (هـ) و (ظ) و (ص) و (أ) و (ب) : معنعنه .
(1225) في (ص) : على .
(1226) ليست في (ط) .
(1227) في (ظ) : كتبه .
(1228) في (ص) : إلا .
(1229) في (ظ) : أو بحضرة الطالب أصل الشيخ .
(1230) في (ظ) : هذه .
(1231) في (ص) : أو .
(1232) في (ط) و (ص) : وإما .
(1233) زيادة من (ب) .

أَرفعيَّتُهُ ، لكنَّ [[1236] لها زيادةَ مَزيَّةٍ على الإجازةِ المعيَّنَةِ ، وهيَ أَنْ يُجيزَهُ [1237] الشَّيخُ بروايةِ كتابٍ { ظ / 39 ب } معيَّنٍ ، ويُعَيِّنَ [1238] لهُ كيفيَّةَ روايتِهِ لهُ .

وإذا خَلَتِ المناولَةُ عن الإذنِ ، لم يُعْتَبَرْ [1239] بها عندَ الجُمهورِ .

وجَنَحَ مَنِ اعْتَبَرَها إلى أَنَّ مُناولَتَهُ إيَّاهُ [1240]] تقومُ [1241] مقامَ إرسالِهِ إليهِ [[1242] بالكتابِ [1243] مِن بلدٍ إلى بلدٍ .

وقد { ن / 31 أ } ذهَبَ إلى صحَّةِ الرِّوايةِ بالمكاتبةِ المجرَّدةِ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ ، و [لو] [1244] لم يقترِنْ [1245] ذلك بالإذنِ بالرِّوايةِ ؛ كأَنَّهُم اكْتَفَوْا في ذلك { ب / 26 أ } بالقرينةِ .

ولمْ يَظْهَرْ لي فرقٌ قويٌّ بينَ مُناولةِ [1246] الشَّيخِ الكِتابَ [مِن يدِهِ] [1247] للطَّالبِ ، { ط / 24 أ } وبينَ إرسالِهِ [إليهِ] [1248] بالكتابِ مِن موضعٍ إلى آخَرَ ، إذا خَلا كلٌّ منهُما عن الإذنِ .

وكَذا [1249] اشْتَرَطُوا الإذْنَ في الوِجَادَةِ ، وهي [1250] : أَنْ يَجِدَ بخطِّ يعرِفُ كاتِبَهُ ، فيقولُ : وجَدْتُ بخطِّ فلانٍ ، ولا يسوغُ فيهِ إطلاقُ : أَخْبَرَني ؛ بمجرَّدِ [1251] ذلك ، إلاَّ إنْ [1252] كانَ لهُ منهُ إذنٌ بالرِّوايةِ عنهُ .

وأَطلقَ قومٌ ذلك فغَلِطوا .

وكذا الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ ، وهي [1253] أَنْ يُوصِيَ { هـ / 31 أ } عندَ موتِه أَو سفرِهِ لشخْصٍ معيَّنٍ بأَصلِه أَو بأُصولِهِ ؛ فقد قالَ قومٌ مِن الأئمَّةِ المتقدِّمينَ : يجوزُ لهُ { أ / 32 ب } أَنْ يروِيَ تلكَ الأصولَ عنهُ بمجرَّدِ [1254] ((هذه)) [1255] الوصيَّةِ !

(1234) زيادة من ((هـ)) .
(1235) في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يتبين .
(1236) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) .
(1237) في ((هـ)) و ((ص)) : يخبره .
(1238) في ((هـ)) : وتعين .
(1239) في ((ط)) : يعتد .
(1240) في ((ن)) : إياها .
(1241) في ((ظ)) : يقوم .
(1242) ليست في ((ط)) .
(1243) في ((ن)) : الكتابة .
(1244) ليست في ((ص)) .
(1245) في ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : يقرن .
(1246) في ((ن)) : مناولته .
(1247) ليست في ((ظ)) .
(1248) ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
(1249) في ((هـ)) : ولذا .
(1250) في ((ن)) : وهو .
(1251) في ((ب)) : لمجرد .
(1252) في ((ب)) : إذا .

وأَبى ذلك الجُمهورُ ؛ إلاَّ إنْ كانَ لهُ منهُ إجازةٌ .

وَكذا [1256] شَرَطوا [1257] الإذْنَ بالرِّوايةِ { ص / 22 ب } في الإعْلامِ ، وهُو أَنْ يُعْلِمَ الشَّيخُ أَحدَ { ظ / 40 أ } الطَّلبةِ بأَنَّني [1258] أَروي الكِتابَ الفُلانيَّ عن فُلانٍ ، فإنْ كانَ لهُ منهُ إجازةٌ [اعْتبرَ] [1259] ، وإلاَّ ؛ فلا عِبْرَةَ بذلك ؛ كالإجَازَةِ العَامَّةِ في المجازِ لهُ ، لا [في] [1260] المجازِ بهِ ، كأَنْ يقولَ : أَجَزْتُ (به) [1261] لجَميعِ المسلمينَ ، أَو : لمَنْ أَدْرَكَ حَياتِي ، أَو : لأَهْلِ الإقليمِ الفُلانيِّ ، { ن / 31 ب } أَو : لأَهْلِ البَلدةِ [1262] الفُلانيَّةِ [1263] .

وهُو أَقربُ إلى الصِّحَّةِ ؛ لقُرْبِ الانحصارِ .

وَكذلك [1264] [الإجازةُ] [1265] للمَجْهُولِ ؛ كأَنْ يَكونَ مُبْهَماً أَوْ مُهْملاً .

وَكذلك [1266] الإجازةُ للمَعْدومِ ؛ كأَنْ يَقولَ : أَجَزْتُ لِمَنْ سَيولَدُ لِفُلانٍ [1267] .

[و[قد] [1268] قيل : إن عطفَهُ علَى مَوجودٍ ؛ صحَّ ؛ كأَنْ يقولَ : أَجَزْتُ لكَ ، ولِمَنْ سيُولَدُ لكَ] [1269] ، والأقْرَبُ عدَمُ الصحَّةِ أَيضاً .

وكذلك [1270] الإجازةُ لموجودٍ أَو معدومٍ [1271] عُلِّقَتْ بشَرْطِ [مشيئةِ] [1272] [الغيرِ] [1273] ؛ كأَنْ يقولَ : أَجَزْتُ لكَ إنْ شاءَ فلانٌ ، [أَو : أَجزتُ لمن شاءَ [1274] فُلانٌ] [1275] ، لا [1276] أَنْ يقولَ : أَجزْتُ لك إنْ شئْتَ (فإن هذا تجوز) [1277] .

وهذا على الأصَحِّ { هـ / 31 ب } في جَميعِ { ب / 26 ب } ذلكَ .

(1253) في « ن » و « ب » : وهو .
(1254) في « ب » : لمجرد .
(1255) زيادة من « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » .
(1256) في « هـ » : ولذا .
(1257) في « ن » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : اشترطوا .
(1258) في « ط » : بأني .
(1259) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1260) ليست في « ن » .
(1261) زيادة من « ب » .
(1262) في « ن » : البلد .
(1263) في « ص » : البلد الفلاني .
(1264) في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : وكذا .
(1265) ليست في « ط » .
(1266) في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » : وكذا .
(1267) في « ط » : لك .
(1268) ليست في « ن » و « هـ » .
(1269) ليست في « ط » .
(1270) في « ن » و « ط » و « ظ » : وكذا .
(1271) في « أ » : لمعدوم أو موجود .
(1272) ليست في « ص » و « ب » .
(1273) ليست في « ط » .
(1274) في « ظ » و « ب » : يشاء .
(1275) ليست في « ط » .
(1276) في « هـ » : إلا .
(1277) زيادة من « ب » .

وقد جَوَّزَ [1278] الرِّوايةَ بجَميعِ [1279] ذلك سِوى المجْهولِ [1280] — ما لم يَتَبَيَّنِ المرادُ منهُ — الخَطيبُ ، وحَكاهُ عن جَماعةٍ مِن مشايخِهِ .

واستَعْمَلَ الإجازةَ للمَعدومِ مِن القُدماءِ أَبو بكرِ بنُ أَبي دَاودَ ، و [أَبو] [1281] عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه .

واستَعْمَلَ المعَلَّقةَ منهُم أَيضاً أَبو بكرِ بنُ أَبي خَيْثَمَة .

وروى بالإجازةِ { ظ / 40 ب } العامَّةِ جَمعٌ كَثيرٌ ، جَمَعَهُم بعضُ الحُفَّاظِ في كِتابٍ ، { أ / 33 أ } ورتَّبَهُم على حُروف المعجَمِ لكَثْرَتِهم .

وكلُّ ذلك — كما قالَ ابنُ الصَّلاحِ — توسُّعٌ غيرُ مَرْضِيٍّ ؛ لأنَّ الإجازةَ الخاصَّةَ المعيَّنَةَ مُخْتَلَفٌ في صحَّتِها اختِلافاً قويّاً عندَ القُدماءِ ، وإنْ كانَ العملُ ((قد)) [1282] استقرَّ على اعْتبارِها عندَ المتأَخِّرينَ ، فهِيَ [1283] دونَ السَّماعِ { ن / 32 أ } بالاتِّفاقِ ، فكيفَ إذا حصَلَ فيها الاسترسالُ المذكورُ ؟! فإنَّها تَزدادُ [1284] ضَعفاً ، لكنَّها في الجُملةِ خيرٌ مِن إيرادِ الحَديثِ مُعْضلاً ، واللهُ ((تعالى)) [1285] أَعلمُ .

[و] [1286] إلى هُنا انْتَهى [1287] الكلامُ في [أَقسامِ] [1288] صِيَغِ الأداءِ .

ثمَّ الرُّواةُ ؛ إنِ اتَّفَقَتْ أَسماؤهُمْ وأَسْماءُ آبائِهِمْ فَصاعِداً ، واخْتَلَفَتْ أَشْخاصُهُمْ ، سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك { ص / 23 أ } اثْنانِ مِنهُم أَمْ [1289] أَكثرُ ، وكذلك إذا اتَّفَقَ [1290] { هـ / 32 أ } اثْنانِ فصاعِداً في الكُنيةِ والنِّسبةِ ؛ فهُو النَّوعُ الذي يُقالُ لهُ : المتَّفِقُ والمفْتَرِقُ .

وفائدةُ معرفَتِه : خَشْيَةُ أَنْ يُظَنَّ الشَّخصانِ شَخْصاً واحِداً .

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتاباً حافِلاً .

وقد لَخَّصْتُهُ وزِدْتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً [1291] .

(1278) في ((ظ)) : جوزوا .
(1279) في ((ب)) : لجميع .
(1280) في ((ص)) : الجمهور .
(1281) ليست في ((ب)) .
(1282) زيادة من ((ظ)) .
(1283) في ((ص)) : فهو .
(1284) في ((ظ)) و ((ب)) : يزداد .
(1285) زيادة من ((هـ)) .
(1286) ليست في ((ط)) .
(1287) في ((ظ)) : ينتهي .
(1288) ليست في ((ط)) .
(1289) في ((ظ)) و ((أ)) : أو .
(1290) في ((أ)) : اتفقت .
(1291) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : شيئاً كثيراً .

وهذا عَكسُ ما تقدَّمَ مِن النَّوعِ [1292] المسمَّى بالمهْمَلِ ؛ لأنَّهُ يُخْشى منهُ أَن يُظَنَّ الواحِدُ اثنَيْنِ ، وهذا يُخْشى منهُ [1293] أَنْ يُظَنَّ الاثنانِ واحِداً .

{ ظ / 41 أ } وإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْماءُ خَطّاً واخْتَلَفَتْ نُطْقاً سواءٌ كانَ مرجِعُ الاختلافِ النَّقْطَ [1294] أَم [1295] الشَّكْلَ ؛ { ب / 27 أ } فهُو : المؤتَلِفُ والمخْتَلِفُ .

ومعرِفَتُه مِن مهمَّاتِ هذا الفنِّ ، [حتَّى] [1296] قالَ عليُّ بنُ المدِينيِّ : « أَشدُّ التَّصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ » ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأَنَّهُ شيءٌ لا يَدْخُلُهُ القياسُ ، { أ / 33 ب } ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدلُّ عليهِ ولا بعدَه .

وقد صنَّفَ فيهِ أَبو أَحمدَ العسكريُّ ، لكنَّه [1297] أَضافَهُ إِلى كتابِ { ن / 32 ب } « التَّصحيفِ » [له] [1298] .

ثمَّ أَفرَدَهُ بالتَّأْليفِ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ ، فجمَعَ فيهِ كِتابينِ ، كتاباً في [1299] « مُشتَبِهِ الأسماءِ » ، وكتاباً [1300] في « مُشْتَبِهِ النِّسبةِ » .

وجَمَعَ شيخُهُ الدَّارقطنيُّ [في ذلك] [1301] كتاباً حافِلاً .

ثمَّ { هـ / 32 ب } جَمَعَ الخَطيبُ ذَيلاً .

ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ أَبو نَصْرٍ [بنُ] [1302] ماكُولا في كتابِه « الإِكمالِ » .

{ ط / 25 أ } واسْتَدْرَكَ عليهِم في كتابٍ آخَرَ جَمَعَ فيهِ أَوهامَهُمْ وبيَّنَها .

وكتابُه مِن أَجمعِ ما [جُمِعَ] [1303] في ذلك ، وهُو عُمدةُ كلِّ محدِّثٍ بعدَه .

وقد استَدْرَكَ عليهِ أَبو بكرِ بنُ نُقطَةَ ما فاتَه ، أَو تجدَّدَ بعدَه في مجلَّدٍ ضَخْمٍ .

ثمَّ ذَيَّلَ عليهِ منصورُ بنُ سَليمٍ – بفتحِ السِّينِ – في مجلَّدٍ لطيفٍ .

وكذلك [1304] أَبو حامدِ ابنُ الصَّابونيِّ .

[1292] في « ب » : نوع .
[1293] في « ظ » : فيه .
[1294] في « ن » : النطق .
[1295] في « ظ » : أو .
[1296] ليست في « ن » .
[1297] في « ظ » و « ب » : لكن .
[1298] ليست في « ص » .
[1299] في « ب » : كتاب .
[1300] في « ب » : وكتاب .
[1301] ليست في « ب » .
[1302] ليست في « ظ » .
[1303] ليست في « ط » .
[1304] في « ن » و « ط » : وكذا .

وجَمَعَ الذهبيُّ في ذلكَ [كِتاباً] [1305] مُخْتَصراً جِدّاً ، اعتَمَدَ فيهِ على الضَّبْطِ بالقَلَمِ ، فكَثُرَ فيهِ الغَلَطُ والتَّصحيفُ المباينُ لموضوعِ الكِتابِ .

وقد يسَّرَ اللهُ « سبحانه » [1306] [تَعالى] [1307] بتوضيحِهِ في { ظ / 41 ب } كتابٍ [1308] سمَّيْتُهُ « « بـ » » [1309] تَبْصير المُنْتَبِه بتَحرير المُشْتَبِه » ، { ص / 23 ب } وهو مجلَّدٌ واحدٌ ، فَضَبَطْتُهُ [1310] بالحُروفِ على الطَّريقةِ المَرْضِيَّةِ ، وزدتُ عليهِ شيئاً كثيراً ممَّا أَهْمَلَهُ ، أَو [1311] لَمْ يَقِفْ عليهِ ، ولله الحمدُ [1312] على ذلك .

وإنِ اتَّفَقَتِ [1313] الأسْماءُ خطّاً ونُطْقاً ، واخْتَلَفَتِ [1314] الآباءُ نُطْقاً مع ائْتِلافِها [1315] خطّاً ؛ كمحمَّدِ بنِ عَقيلٍ – بفتحِ العينِ – ، ومحمَّدِ بنِ عُقَيْلٍ – بضمِّها [1316] – : الأوَّلُ نيسابوريٌّ [1317] ، والثاني { ن / 33 أ } فِرْيابيٌّ ، وهُما مشهورانِ ، { أ / 34 أ } وطبقتُهما [1318] مُتقاربةٌ [1319] ، أَوْ بالعَكْسِ ؛ كأَنْ تَختَلِفَ { هـ / 33 أ } الأسماءُ [نُطْقاً] [1320] { ب / 27 ب } وتأْتَلِفَ خطّاً ، وتتَّفقَ [1321] الآباءُ خطّاً ونُطقاً ، كشُريحِ بنِ النُّعمانِ ، وسُرَيْجِ بنِ النُّعمانِ ، الأوَّلُ بالشِّينِ المعجمةِ والحاءِ المهملةِ ، وهو تابعيٌّ يروي [1322] عن عليٍّ [رضيَ اللهُ « تعالى » [1323] عنهُ] [1324] ، والثَّاني : بالسِّينِ المهمَلَةِ والجيمِ ، وهُو مِن شُيوخِ البُخاريِّ ؛ فهُو النَّوعُ [1325] الَّذي يُقالُ لهُ : المتشابِهُ .

[وكَذا إنْ وَقَعَ ذلك [الاتِّفَاقُ] [1326] في الاسمِ واسمِ الأبِ ، والاختلافُ في النِّسبَةِ .] [1327]

(1305) ليست في « ظ » و « ب » .
(1306) زيادة من « ط » .
(1307) ليست في « هـ » .
(1308) في « ظ » : بكتاب .
(1309) زيادة من « ظ » .
(1310) في « ظ » و « ص » : فضبطه ، وفي « أ » : وضبطته .
(1311) في « ظ » : و .
(1312) في « ن » : والحمد لله .
(1313) في « ظ » : اتفق .
(1314) في « ظ » : واختلف .
(1315) في « هـ » : ائتلافهما ، وفي « ظ » : ائتلافنا .
(1316) في « أ » : بضمه .
(1317) في « ط » : النيسابوري .
(1318) في « ظ » : وطبقهما .
(1319) في « ط » : واحدة ، بدلاً من متقاربة .
(1320) ليست في « ط » .
(1321) في « ن » و « ب » : ويتفق ، وفي « ص » : وتأتلف .
(1322) في « أ » : روى .
(1323) زيادة من « ن » .
(1324) ليست في « هـ » و « ظ » و « ص » و « ب » .
(1325) في « ن » : للنوع .
(1326) ليست في « ظ » .
(1327) ليست في « ب » .

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتاباً جَليلاً سمَّاهُ « تَلخيصَ المتشابِهِ » .

ثمَّ ذَيَّلَ [هُو] [1328] عليهِ [1329] أَيضاً بما فاته أَوَّلاً ، وهُو كثيرُ الفائدةِ .

ويَتَرَكَّبُ [1330] مِنْهُ ومِمَّا قَبْلَهُ أَنْواعٌ :

مِنها : أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفاقُ أو الاشتِباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلاً ؛ إلاَّ : في حَرْفٍ أَو حَرْفَيْنِ فأَكثرَ ، مِن أَحدِهِما أو مِنهُما .

وهُو على { ط / 25 ب } قسمينِ :

إِمَّا أَنْ [1331] يكونَ الاخْتِلافُ بالتَّغييرِ ، معَ أَنَّ عدَدَ الحُروفِ ثابِتٌ [1332] في الجِهَتَيْنِ [1333] .

أَوْ يكونَ الاختِلافُ بالتَّغييرِ معَ { ظ / 42 أ } نُقصانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ .

فمِن أَمثِلَةِ الأوَّلِ :

محمَّدُ بنُ سِنان – بكسرِ [السِّينِ] [1334] المهمَلَةِ ونونينِ بينَهُما أَلفٌ – ، وهُم جماعةٌ ؛ منهُم : العَوَقيُّ – بفتحِ [العينِ] [1335] والواوِ ثمَّ { هـ / 33 ب } القافِ – شيخُ البُخاريِّ .

ومحمَّدُ بنُ سيَّارٍ – بفتحِ [السِّينِ] [1336] المهمَلَةِ وتشديدِ الياءِ التَّحتانيَّةِ وبعد الألف { ن / 33 ب } راءٌ – ، وهُم أيضاً جماعةٌ ؛ منهُم اليَمامِيُّ [1337] شيخُ عُمرَ بنِ يونُسَ .

ومنها [1338] :

محمَّدُ بنُ حُنَيْنٍ – بضمِّ [الحاءِ] [1339] المهمَلَةِ ونونينِ [1340] ، الأولى مفتوحةٌ ، بينَهما ياءٌ تحتانيَّةٌ – تابعيٌّ « و » [1341] يروي عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه .

ومحمَّدُ بنُ جُبيرٍ – بالجيمِ ، بعدها { ص / 24 أ } [باءٌ] [1342] موحَّدةٌ ، { أ / 34 ب } وآخِرُه راءٌ – ، وهُو محمَّدُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطْعِمٍ ، تابعيٌّ مشهورٌ أَيضاً .

(1328) ليست في « ظ » و « ص » و « أ » .
(1329) في « هـ » : عليه هو .
(1330) في « ط » : وتركب .
(1331) في « أ » و « ب » : بأن .
(1332) في « ظ » و « أ » و « ب » : ثابتة .
(1333) في هامش « ظ » : الوجهين .
(1334) ليست في « ب » .
(1335) ليست في « ص » .
(1336) ليست في « ط » و « ب » .
(1337) في « ص » : اليامي .
(1338) في « ن » : ومنهم .
(1339) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1340) في « هـ » : ونون .
(1341) زيادة من « ص » .

ومِن ذلك :

معرِّفُ بنُ واصِلٍ : كوفِيٌّ مشهورٌ .

ومُطَرِّف بنُ واصِلٍ – بالطَّاءِ بدلَ العينِ – شيخٌ آخرُ يروي [1343] عنهُ أَبو حُذيفَةَ النَّهْدِيُّ .

ومنهُ أَيضاً :

أَحمدُ بنُ الحُسينِ – صاحِبُ إبراهيمَ بنِ سعيدٍ [1344] – وآخرونَ .

{ ب / 28 أ } وأَحيَدُ بنُ الحُسينِ مثلُهُ ، لكِنْ بدلَ الميمِ ياءٌ تحتانيَّةٌ ، وهو شيخٌ بخاريٌّ يروي عنهُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ [بنِ] [1345] البِيكَنْدِيِّ [1346] .

ومِن ذلك أَيضاً :

حفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ مِن طبَقَةِ مالكٍ .

وجَعْفَرُ بنُ مَيْسَرَةَ ؛ شيخٌ لعُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسى الكُوفِيِّ ، الأَوَّلُ : بالحاءِ المهْمَلَةِ والفاءِ ، بعدَها صادٌ مهْمَلَةٌ ، والثَّاني : بالجيمِ و { ظ / 42 ب } العينِ المهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثمَّ راءٌ .

ومِن أَمثلَةِ الثَّاني :

عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ : { هـ / 34 أ } جماعةٌ :

منهُم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأَذانِ ، واسمُ جدِّهِ عبدُ ربِّهِ .

وراوِي حديثِ الوُضوءِ ، واسمُ جدِّهِ عاصِمٌ ، وهُما ((أيضاً)) [1347] أَنصاريَّانِ .

وعبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ – بزيادةِ ياءٍ [1348] في أَوَّلِ اسمِ الأَبِ والزَّايُ مكسورةٌ – وهُم أَيضاً { ن / 34 أ } جَماعةٌ :

[منهُم] [1349] في الصَّحابةِ : الخَطْمِيُّ يُكْنى أبا { ط / 26 أ } موسى ، وحديثُهُ في الصَّحيحينِ .

و [منهُم] [1350] : القارئُ ، له ذِكْرٌ في حديثِ عائشةَ ((رضي الله عنها)) [1351] ، وقد زعَمَ بعضُهم أَنَّه الخطْمِيُّ ، وفيهِ نظرٌ !

[ومنها : عبد الله بن يحيى ، وهم جماعةٌ .] [1352]

(1342) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ب)) .
(1343) في ((هـ)) : روى .
(1344) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : سعد .
(1345) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1346) في ((ط)) : محمد بن عبد الله البيكندي .
(1347) زيادة من ((ص)) .
(1348) في ((ظ)) : الياء .
(1349) ليست في ((ظ)) .
(1350) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1351) زيادة من ((ظ)) .

[و] (1353) ((منها)) (1354) عبدُ اللهِ بنُ نُجَيٍّ – بضمِّ النُّونِ وفتحِ الجيمِ وتشديدِ الياءِ – تابعيٌّ معروفٌ ، يروي عن عليٍّ [رضيَ اللهُ ((تعالى)) (1355) عنهُ] (1356) .

أَوْ يَحْصُلُ (1357) الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ ، لكنْ يَحْصُلُ الاخْتِلافُ أَو (1358) الاشتِباهُ بالتَّقْديمِ { أ / 35 أ } والتَّأْخيرِ ، إمَّا في الاسمينَ جُملةً أَو نَحْوَ ذلكَ ، كأَنْ يقَعَ التَّقديمُ والتَّأْخيرُ في الاسمِ الواحِدِ في بعضِ حُروفِهِ (1359) بالنِّسبةِ إلى ما يشتَبِهُ بهِ .

مثالُ [الأوَّلِ] (1360) : الأسودُ بنُ يزيدَ ، ويزيدُ بنُ الأسوَدِ ، وهُو ظاهِرٌ .

ومنهُ : عبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ ، ويزيدُ (1361) بنُ عبدِ اللهِ .

ومثالُ الثَّاني : أَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ ، وأَيُّوبُ بنُ يَسارٍ (1362) .

الأوَّلُ (1363) : مدَنيٌّ مشهورٌ ليسَ بالقويِّ ، والآخَرُ : مجهولٌ .

خاتِمَةٌ

ومِنَ المهِمِّ { ظ / 43 أ } { ص / 24 ب } عندَ المحدِّثينَ { هـ / 34 ب } مَعْرِفَةُ : طَبَقاتِ الرُّواةِ .

وفائدتُهُ : { ب / 28 ب } الأمْنُ مِن تَداخُلِ المشتَبِهينَ ، وإمكانُ الاطِّلاعِ على تَبيينِ (1364) التَّدليسِ (1365) ، والوُقوفُ على حَقيقةِ المرادِ مِن العَنْعَنَةِ .

والطَّبَقَةُ في اصْطِلاحِهِم : عبارةٌ عنْ جَماعةٍ اشْتَرَكوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخِ .

وقد يكونُ الشَّخصُ الواحِدُ مِن طبَقَتَيْنِ باعْتِبارينِ ؛ كأَنَسِ بنِ مالكٍ [ ] رضيَ اللهُ عنهُ [ ] (1366) ؛ فإنَّهُ [ ] (1367) مِن { ن / 34 ب } حيثُ ثُبوتُ صُحبتِهِ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى

(1352) ليست في ((ب)) .
(1353) ليست في ((ص)) .
(1354) زيادة من ((ن)) و ((ط)) .
(1355) زيادة من ((ن)) .
(1356) ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1357) في ((هـ)) : تحصل .
(1358) في ((ط)) و ((ب)) : و .
(1359) في ((ص)) : الحروف .
(1360) ليست في ((ن)) و ((ط)) .
(1361) في ((أ)) : وزيد .
(1362) في ((ط)) : أَيُّوبُ بنُ يَسارٍ وأَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ ، وبناءً على هذا فإن العبارة التالية لهذا النص تحتاج إلى أن تحرر .
(1363) في ((ب)) : فالأول .
(1364) في ((هـ)) الكلمة غير واضحة .
(1365) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) : المدلسين .
(1366) ليست في ((ن)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1367) ليست في ((هـ)) .

[آلهِ] [1368] وسلَّمَ يُعَدُّ في طبقةِ العشرةِ [1369] مثلاً ، ومِن حيثُ صِغَرُ السنِّ [يُعَدُّ] [1370] في طَبَقَةِ مَن بعدَهُم .

فمَنْ نَظَرَ إلى الصَّحابةِ باعْتِبارِ الصُّحبَةِ ؛ جَعَلَ الجَميعَ { أ / 35 ب } طبقةً واحِدَةً ؛ كما صنَعَ ابنُ حِبَّانَ وغيرُه .

ومَنْ نَظَرَ إليهِم باعْتبارِ قَدْرٍ زائدٍ ، { ط / 26 ب } كالسَّبْقِ إلى [1371] الإسلامِ أَو شُهودِ المشاهِدِ الفاضِلَةِ جَعَلَهُم طَبقاتٍ .

وإلى ذلك جَنَحَ صاحِبُ " الطَّبقاتِ " أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعدٍ البَغداديُّ ، وكتابُه أَجمَعُ ما جُمِعَ في ذلك .

وكذلك مَن جاءَ بعدَ الصَّحابةِ – وهُم التَّابعونَ – مَن نَظَرَ إليهِم باعتبارِ الأَخْذِ عن بعضِ [الصَّحابةِ] [1372] فقطْ ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً كما صَنَعَ ابنُ حِبَّانَ أَيضاً .

ومَنْ نَظَرَ إليهِم باعتبارِ اللِّقاءِ قسَّمَهُم [1373] ؛ كما فعَلَ محمَّدُ بنُ سعدٍ .

ولكلٍّ منهُما وجْهٌ .

وَمِن المهمِّ [1374] أَيضاً معرفةُ { هـ / 35 أ } مواليدِهِمْ ، { ظ / 43 ب } ووَفَياتِهِمْ [1375] ؛ لأنَّ بمَعْرِفَتِهما [1376] يحصُلُ الأمْنُ مِن دَعْوى المدَّعي للقاءِ بعضِهِم وهُو في نَفْسِ الأمرِ ليسَ كذلكَ .

وَمِن المهمِّ أَيضاً معرفةُ بُلْدَانِهِمْ وأَوطانِهِم ، وفائدتُه الأمنُ مِن تداخُلِ الاسمَيْنِ إذا اتَّفقا [نُطْقاً] [1377] ، لكنْ " قد " [1378] افْتَرَقا بالنَّسَبِ [1379] .

وَمِن المهمِّ أَيضاً معرفةُ أَحْوالِهِمْ ؛ تَعْديلاً ، وتَجْريحاً ، وجَهالةً ؛ لأنَّ الرَّاويَ إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ [1380] عدالَتُه ، أَو [1381] يُعْرَفَ فِسْقُه ، أَوْ لا يُعْرَفَ { ن / 35 أ } فيهِ شيءٌ مِن ذلك .

(1368) ليست في " أ " و " ب " .
(1369) في " ص " : بالعشرة .
(1370) ليست في " ص " .
(1371) في " ص " : في .
(1372) ليست في " هـ " .
(1373) في " ص " : فسرهم .
(1374) في " ص " : المبهم .
(1375) في هامش " ن " : ووفاه كفتاه ، ووفيات كفتيات .
(1376) في " ب " : بمعرفتها .
(1377) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " .
(1378) زيادة من " ط " .
(1379) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ص " : بالنسبة .
(1380) في " هـ " و " ظ " : يعرف .
(1381) في " أ " : و .

وَمِن أَهمِّ { ب / 29 أ } ذلك – بعدَ الاطِّلاعِ – معرفةُ مَراتِبِ الجَرْحِ [والتَّعديلِ] [1382] { ص / 25 أ } لأنَّهُم قد يُجَرِّحونَ الشَّخصَ بما لا يستَلْزِمُ ردَّ حديثِه كلِّهِ .

وقد بيَّنَّا أَسبابَ ذلك فيما مَضى ، وحَصَرْناها في عَشرةٍ ، وتقدَّم شرحُها مفصَّلاً .

والغَرَضُ هُنا ذِكْرُ الألفاظِ الدَّالَّةِ في اصطِلاحِهِم على تِلكَ المراتِبِ .

وللجَرْحِ مراتِبُ :

[و] [1383] أَسْوَأُها : الوَصْفُ بما دلَّ على المبالَغَةِ فيهِ .

وأَصرحُ ذلك التَّعبيرُ بأَفْعَلَ ؛ كـ : أَكْذَبِ النَّاسِ ، وكذا قولُهم : إليهِ المُنْتَهى في الوضعِ ، أَو [1384] : هُو ركنُ الكذبِ ، ونحوُ ذلك .

ثمَّ : دجَّالٌ ، أو : وَضَّاعٌ ، أو : كَذَّابٌ ؛ لأنَّها وإنْ كانَ فيها نوعُ مُبالغةٍ ، لكنَّها { هـ / 35 ب } دونَ الَّتي قبلَها .

وأَسْهَلُها ؛ أَي : الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْح : قولُهم : فُلانٌ ليِّنٌ ، أو : سيِّئُ الحِفْظِ ، أَوْ : فيهِ أَدنى مَقَالٍ .

وبينَ { ط / 27 أ } أَسوأ الجَرْحِ وأَسهَلِهِ مراتِبُ لا تَخْفى [1385] .

فقولُهُم : متْروكٌ ، أَو [1386] ساقِطٌ ، { أ / 36 أ } أَو : فاحِشُ الغَلَطِ [1387] ، أَو : مُنْكَرُ الحَديثِ ، أَشدُّ مِن قولِهم : { ظ / 44 أ } ضعيفٌ ، أَو [1388] : ليسَ بالقويِّ ، أَو : فيهِ مقالٌ .

وَمن المهمِّ أَيضاً معرفةُ مراتِبِ التَّعديلِ .

وأَرْفَعُها : الوَصْفُ [أَيضاً] [1389] بما دلَّ على المبالغةِ فيهِ .

وأَصْرَحُ ذلك : التَّعبيرُ بأَفْعَلَ ؛ كـ : أَوْثَقِ النَّاسِ ، أَو [1390] : أَثبَتِ [ ] النَّاس [1391] ، أَو : إليهِ المُنْتَهى في التَّثَبُّتِ [1392] [1393] .

(1382) ليست في « ظ » .
(1383) ليست في « ن » و « ط » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1384) في « هـ » : و .
(1385) في « هـ » : يخفى .
(1386) في « ب » : أي .
(1387) في « ط » : اللفظ .
(1388) في « ط » : و .
(1389) ليست في « ط » .
(1390) في « ص » : و .
(1391) ليست في « ط » .
(1392) في « هـ » : الثبت ، وفي هامش « ظ » ما يدل على صوابها أيضاً في الكلمة ، وفي « ص » : التثبيت .
(1393) ليست في « ن » .

ثمَّ ما تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التَّعديلِ ، أَو صِفَتَيْنِ ؛ كـ : ثقةٌ ثقةٌ ، أو : ثبتٌ ثبتٌ ، أَوْ : ثقةٌ حافظٌ ، أَو : عدلٌ ضابِطٌ ، أو [1394] نحوُ ذلك .

وأَدْناها : { ن / 35 ب } ما أَشْعَرَ بالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ ؛ كـ : شيخٌ ، و : يُرْوى حديثُه ، و : يُعْتَبَرُ بِهِ ، ونحوُ ذلك .

وبينَ ذلك مراتِبُ لا تَخْفى [1395] .

وَهذهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ [1396] بذلك ، ذَكَرْتُها هُنا [1397] لتَكْمِلَةِ [1398] الفائدةِ ، فأَقولُ :

تُقْبَلُ [1399] التَّزكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بأَسْبَابِها { ب / 29 ب } لا مِنْ غيرِ عارِفٍ « بأسبابها » [1400] ؛ [لئلاَّ] [1401] يُزَكِّيَ بمجرَّدِ ما يظهَرُ [لهُ] [1402] ابْتِداءً مِن غيرِ ممارسةٍ واخْتِبارٍ .

ولَوْ كانتِ التَّزكيةُ صادِرةً مِن مُزَكٍّ { هـ / 36 أ } واحِدٍ عَلى الأَصَحِّ ؛ خلافاً لمن شَرَطَ أَنَّها لا تُقْبَلُ [1403] إلاَّ مِنَ اثْنَيْنِ ؛ إلْحاقاً لها بالشَّهادَةِ في الأصحِّ أَيضاً !

والفَرْقُ بينَهُما أَنَّ التَّزكية تُنَزَّلُ [1404] منزِلَةَ الحُكْمِ ، فلا يُشْتَرَطُ فيها { ص / 25 ب } العددُ ، و « تزكية » [1405] [الشَّهادةُ [1406] تقعُ مِن] [1407] الشَّاهِدِ « تقع » [1408] عندَ الحاكِمِ ، فافْتَرقا .

ولَوْ قيلَ : يُفَصَّلُ بينَ ما [1409] إذا كانتِ التَّزكيةُ في الرَّاوي مُستَنِدَةً مِن المزكِّي { ظ / 44 ب } إلى اجْتِهادِهِ [1410] ، أَو إلى النَّقْلِ عنْ غيرِه ؛ لكانَ مُتَّجهاً .

لأَنَّه [1411] إنْ كانَ الأَوَّلُ ، فلا [1412] يُشْتَرَطُ « فيه » [1413] العددُ أَصلاً ؛ [لأَنَّهُ حينئذٍ] [1414] يكونُ بمنزلةِ [1415] الحاكِمِ .

(1394) في « ط » : و .
(1395) في « هـ » : يخفى .
(1396) في « ظ » : يتعلق .
(1397) في « ظ » : ههنا .
(1398) في « هـ » : ليتكمل .
(1399) في « ظ » : يقبل .
(1400) زيادة من « أ » .
(1401) ليست في « ط » .
(1402) ليست في « أ » .
(1403) في « ظ » : يقبل .
(1404) في « ظ » ضُبطت الكلمة هكذا : تَنْزِل ، وفي « ص » : تتنزل .
(1405) زيادة من « أ » و « ب » و « ص » .
(1406) في « هـ » : وتزكية الشاهد .
(1407) ليست في « أ » .
(1408) زيادة من « أ » .
(1409) في « ن » : بينهما .
(1410) في « ص » : اجتهاد .
(1411) في « أ » : فإنه .
(1412) في « هـ » : ولا .
(1413) زيادة من « ط » .
(1414) ليست في « ط » .

وإِنْ كانَ الثَّانِيَ ؛ فيُجْرى فيهِ الخِلافُ ، { أ / 36 ب } ويَتَبَيَّنُ [1416] أَنَّه – أَيضاً – [1417] لا يُشْتَرَطُ العددُ ((أصلاً)) [1418] ((أيضاً)) [1419] ؛ لأنَّ أَصلَ النَّقلِ لا يُشْتَرَطُ فيهِ العددُ ، فكَذا ما تفرَّعَ [1420] عنهُ [1421] ، واللهُ أَعلمُ .

و [كذا] [1422] يَنْبَغي أَنْ لا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إلاَّ مِن عدلٍ مُتَيَقِّظٍ ، فلا [1423] [يُقْبَلُ] [1424] جَرْحُ مَنْ أَفْرَطَ [1425] فيهِ مُجَرِّحٌ [1426] بما لا يقْتَضي رَدَّ حديثِ المحَدِّثِ .

كما [لا] [1427] يُقْبَلُ [1428] تزكيَةُ مَن أَخَذَ بمجرَّدِ الظَّاهِرِ ، فأَطلَقَ التَّزكيةَ .

وقالَ الذَّهبيُّ – وهُو { ط / 27 ب } مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ – : { ن / 36 أ } ((لمْ يجْتَمِعِ اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على تَوثيقِ ضَعيفٍ ، ولا [على] [1429] تَضعيفِ ثِقةٍ)) أ.هـ [1430]

ولهذا كانَ [مذهَبُ] [1431] النَّسائيِّ أَنْ لا { هـ / 36 ب } يُتْرَكَ حديثُ الرَّجُلِ حتَّى يجتَمِعَ [1432] الجَميعُ على تَرْكِهِ .

ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ ، فإِنَّهُ إِنْ عدَّلَ [أَحداً] [1433] بغيرِ [1434] تثبُّتٍ [1435] ؛ كانَ كالمثْبِتِ حُكْماً ليسَ بثابتٍ ، فيُخْشى عليهِ أَنْ يدْخُلَ في زُمرةِ ((مَن روى حَديثاً وهُو يظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ)) .

وإِنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحَرُّزٍ ، [فإِنَّه] [1436] أَقْدَمَ { ب / 30 أ } على الطَّعنِ في مُسلمٍ بَريءٍ مِن ذلك ، ووسَمَهُ بِمِيْسَمِ سُوءٍ يَبْقى عليهِ عارُهُ أَبداً .

(1415) في ((ظ)) : منزلة .
(1416) في ((ظ)) : تبين .
(1417) في ((أ)) : أيضاً أنه .
(1418) زيادة من ((ط)) .
(1419) زيادة من ((ظ)) .
(1420) في ((هـ)) : يفرع .
(1421) في ((ب)) : عليه .
(1422) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1423) في ((هـ)) ولا .
(1424) ليست في ((ن)) .
(1425) في ((ظ)) : لفظ .
(1426) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : فجرح ، وفي ((ص)) : فجروح .
(1427) ليست في ((ط)) .
(1428) في ((ن)) و ((ط)) : تقبل .
(1429) ليست في ((ط)) .
(1430) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : انتهى .
(1431) ليست في ((ن)) .
(1432) في ((هـ)) : يجمع .
(1433) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1434) في ((ط)) : من غير .
(1435) في ((هـ)) : تثبت ، وفي ((ص)) : ثبت .
(1436) ليست في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

والآفةُ تدخُلُ [1437] في هذا : تارةً مِنَ الهَوى والغَرَضِ الفاسِدِ [1438] – وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا غالباً – ، وتارةً مِن المخالفةِ في العَقائدِ – وهُو موجودٌ { ظ / 45 أ } كثيراً ؛ قديماً وحَديثاً – ، ولا ينْبَغي إطلاقُ الجَرْحِ بذلك ، فقد قدَّمْنا تحقيقَ الحالِ في العملِ بروايةِ المبْتَدِعةِ [1439] .

والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ ، وأَطلقَ ذلك جماعةٌ ، ولكنَّ محلَّهُ إن صَدَرَ مُبَيَّناً مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ ؛ { أ / 37 أ } لأنَّه [1440] إنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ [1441] ثبَتَتْ [1442] عدالَتُه .

وإنْ صدَرَ مِن [1443] غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضاً .

فإنْ خَلا المجْروحُ عَنِ التَّعديلِ [1444] ؛ قُبِلَ الجَرْحُ فيهِ مُجْمَلاً غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إذا صدَرَ مِن { ص / 26 أ } عارفٍ عَلى المخْتارِ ؛ لأنَّهُ إذا لمْ { هـ / 37 أ } يكُنْ فيهِ تعديلٌ ؛ [فهو] في حيِّزِ المجهولِ ، وإعمالُ [1445] { ن / 36 ب } قولِ المجَرِّحِ أَولى مِن إهمالِه .

ومالَ ابنُ الصَّلاحِ في مثلِ هذا إلى التوقُّفِ [فيهِ] [1446] .

فصلٌ

ومِنَ المهِمِّ في هذا الفنِّ معْرِفةُ : كُنَى المسَمَّيْنَ [ممَّن اشْتُهِرَ باسمِهِ ولهُ كُنيةٌ لا يُؤمَنُ أَنْ يأْتِيَ في بعضِ الرِّواياتِ مُكَنِّياً] [1447] ؛ لئلاَّ يُظَنَّ أَنَّه آخرُ .

وَمعرفةُ أَسْمَاءِ المكَنَّيْنَ ، وهو عكسُ الَّذي قبلَهُ ((كابن جريج)) [1448] .

وَمعرفةُ مَنْ اسمُهُ كُنْيَتُهُ ، وهُم [1449] قليلٌ .

وَمعرفةُ مَنِ اخْتُلِفَ في كُنْيَتِهِ ، [وهُم [1450] كثيرٌ] [1451] .

وَمعرفةُ مَنْ كَثُرَتْ كُناهُ ؛ كابنِ جُريجٍ ؛ لهُ كُنيتانِ : [أَبو] [1452] الوليدِ ، وأبو خالدٍ .

أَوْ كَثُرَتْ نُعُوتُهُ { ط / 28 أ } وأَلقابُه .

(1437) في ((ظ)) : يدخل .
(1438) في ((ب)) : الغرض والهوى الفاسد .
(1439) في ((ظ)) : المبتدع .
(1440) في ((ط)) : لا إن .
(1441) في ((ب)) : في من .
(1442) في ((هـ)) : يثبت ، وفي ((ظ)) : ثبت .
(1443) في ((ط)) : عن .
(1444) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((أ)) و ((ب)) : تعديل .
(1445) ليست في ((هـ)) .
(1446) ليست في ((ظ)) .
(1447) ليست في ((ص)) .
(1448) زيادة من ((أ)) .
(1449) في ((هـ)) و ((ظ)) : وهو .
(1450) في ((ص)) : وهو .
(1451) ليست في ((ط)) و ((هـ)) .
(1452) ليست في ((ن)) .

وَمعرِفةُ مَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أَبيهِ ؛ كأَبي إِسحاقَ إبراهيمَ بنِ إِسحاقَ المدنيِّ أَحدِ [أَتباعِ] (1453) التَّابِعينَ .

{ ظ / 45 ب } وفائدةُ معرِفَتِه :

نفيُ الغَلَطِ عمَّنْ (1454) نَسَبَهُ إِلى أَبيهِ ، فقالَ : أَخْبَرنا (1455) ابنُ إِسحاقَ ، فَنُسِبَ إِلى التَّصحيفِ ، وأَنَّ الصَّوابَ : { ب / 30 ب } [أَخْبَرنا (1456)] (1457) أَبو (1458) إِسحاقَ .

أَو بالعَكْسِ ؛ كإِسحاقَ بنِ أَبي إِسحاقَ السَّبيعيِّ .

أَوْ وافقتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ ؛ كأَبي أَيُّوبَ الأنصاريِّ وأُمِّ أَيُّوبَ ؛ صحابيَّانِ [مشهورانِ] (1459) .

أَو وافقَ اسمُ شيخِه اسمَ أَبيه ؛ كالرَّبيعِ بنِ أَنسٍ عن أَنسٍ ؛ هكذا يأْتي في الرِّوايات ، فيُظنُّ أَنّه يَروي { هـ / 37 ب } عن أَبيهِ ؛ { أ / 37 ب } كما وقعَ في " الصَّحيح " : عن عامِرِ بنِ سعدٍ (1460) عن سعدٍ ، وهو أبوهُ ، وليسَ أَنسٌ شيخُ الرَّبيعِ والِدَهُ ، بل أَبوهُ بكريٌّ وشيخُهُ أَنصاريٌّ ، وهُو أَنسُ { ن / 37 أ } بنُ مالكٍ الصَّحابيُّ المشهورُ ، وليسَ الرَّبيعُ المذكورُ مِن أَولادِه .

وَمعرِفةُ مَنْ نُسِبَ إِلى غَيْرِ أَبيهِ ؛ كالمِقدادِ بنِ الأسودِ ، [نُسِبَ إِلى الأسودِ] (1461) الزُّهْرِيِّ لكونِه (1462) تبنَّاه ، وإِنَّما هُو مِقدادُ (1463) بنُ عَمْرٍو .

أَوْ [نُسِبَ] (1464) إِلى أُمِّهِ ؛ كابنِ عُلَيَّةَ ، هُو إِسماعيلُ بنُ إِبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ ، أَحدُ الثِّقاتِ (1465) ، و عُلَيَّةُ اسمُ أُمِّهِ ، اشتُهِرَ بها ، وكانَ لا يحبُّ أَنْ يُقالَ لهُ (1466) : ابنُ عُلَيَّة .

[ولهذا [كانَ] (1467) يَقولُ الشَّافِعيُّ (1468) : أَخْبَرَنا (1469) إِسْماعِيلُ الَّذي يُقالُ لَهُ : ابنُ عُلَيَّةُ] (1470) .

(1453) ليست في " ن " .
(1454) في " هـ " : عن من ، وفي " ص " : عن .
(1455) في " ن " : أنبأنا ، وفي " ط " و " هـ " و " أ " : أنا ، و " ظ " : حدثنا .
(1456) في " ن " : أنبأنا ، وفي " ط " و " هـ " و " أ " : أنا ، و " ظ " : حدثنا .
(1457) ليست في " ص " .
(1458) في " ص " : أبا .
(1459) ليست في " ص " .
(1460) في " ص " : سعيد .
(1461) ليست في " ب " .
(1462) في " ظ " : لأنه .
(1463) في " ن " و " ط " و " هـ " و " ظ " و " ص " و " أ " و " ب " : المقداد .
(1464) ليست في " ن " و " ط " و " هـ " و " أ " و " ب " .
(1465) في " ط " : النقاد .
(1466) في " ط " : كان يحب أن لا يقال له .

أَوْ نُسِبَ إِلى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلى الفَهْمِ ؛ { ظ / 46 أ } كالحَذَّاءِ ، ظاهِرُه أَنّه منسوبٌ إِلى صناعتِها ، أو بيعِها ، وليس كذلك ، وإِنما كانَ يجالِسُهم ، فنُسِبَ إِليهِم .

وكسُليمانَ التَّيميِّ ؛ لم يكنْ مِن بَني التَّيْم ، { ص / 26 ب } ولكنْ نزلَ فيهِم .

وكَذا مَن نُسِبَ إِلى جدِّهِ ، فلا يؤمَنُ التِباسُه بمَن وافقَ اسمُه [اسمَه] [1471] ، واسمُ أَبيهِ اسمَ الجدِّ المذكورِ .

وَمعرِفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُهُ [1472] واسمُ أَبيهِ وجَدِّهِ ؛ كالحسنِ بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ [رضيَ اللهُ عنهُ [1473]] [1474] .

وقد [يقعُ] [1475] أَكثرُ مِن ذلك ، وهُو مِن فُروعِ المسَلْسَلِ .

وقد يتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع اسمِ الجَدِّ واسمِ أَبيهِ [1476] فصاعِداً ؛ { هـ / 38 أ } كأَبي اليُمْنِ الكِنْديِّ ، [1477] ((و)) هُو زيدُ بنُ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ [بنِ زيدِ بنِ الحسنِ] [1478] .

{ ب / 31 أ } أَوْ اتَّفَقَ [1479] > اسمُ الرَّاوي واسمُ شيخِهِ وشَيْخِ شَيْخِهِ فصاعِداً ؛ كعِمْرانَ { أ / 38 أ } عن عِمْرانَ عَن عِمْرانَ ؛ الأوَّل : يُعْرَف { ن / 37 ب } بالقَصِيرِ ، والثَّاني : أبو رَجاءٍ [1480] العُطارِديُّ ، والثَّالثُ : ابنُ حُصينٍ الصَّحابيُّ [رضيَ اللهُ عنهُ] [1481] .

وكسُليمانَ عن سُليمانَ عن سُليمانَ : الأوَّلُ : ابنُ أحمدَ بنِ أيوبَ الطَّبرانيُّ ، والثَّاني : ابنُ أَحمدَ الواسطيُّ ، والثَّالثُ : ابنُ عبد الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابنِ [بنتِ] [1482] شُرَحْبيلَ .

وقد يقعُ ذلك للرَّاوي ولشيخِهِ [1483] [معاً] [1484] ؛ كأَبي العلاءِ الهَمْدانيِّ العطَّارِ { ظ / 46 ب } المشْهورِ [1485] بالرِّوايةِ عن أَبي عليٍّ الأصبهانيِّ [1486] الحدَّادِ ، وكلٌّ منهُما اسمُه

(1467) ليست في ((ظ)) .
(1468) في ((ص)) : الشافعي رحمه الله تعالى يقول .
(1469) في ((ن)) : أنبأنا ، وهي غير واضحة في ((ب)) هل هي : أنا أو ثنا .
(1470) ليست في ((ط)) .
(1471) ليست في ((ظ)) .
(1472) في ((ن)) : اسم .
(1473) في ((ظ)) : رضي الله عنهم .
(1474) ليست في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1475) ليست في ((ص)) .
(1476) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) : الأب ، وفي ((أ)) : مع الاسم اسم الأب ، وفي ((ب)) : مع الاسم واسم الأب .
(1477) زيادة من ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1478) ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
(1479) في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) : يتفق .
(1480) في ((ظ)) : الرجاء .
(1481) ليست في ((ن)) و ((ب)) .
(1482) ليست في ((ب)) .
(1483) في ((ب)) : وشيخه .
(1484) ليست في ((ب)) .

الحسنُ بنُ أَحمدَ بنِ الحَسنِ بنِ أَحمدَ ((بن الحسن بن أحمد)) [1487] ، فاتَّفقا في ذلك ، وافْتَرقا في الكُنيةِ ، والنِّسبةِ إلى البلدِ والصِّناعةِ .

و ((قد)) [1488] صنَّفَ فيهِ أَبو موسى المدينيُّ جُزءاً حافِلاً .

وَمعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوِي عَنْهُ ، وهو ((من)) [1489] نوعٌ لطيفٌ ، لم يتعرَّضْ لهُ ابنُ الصَّلاحِ .

وفائدتُه : رفعُ اللَّبْسِ عمَّن [1490] يُظنُّ أَنَّ فيهِ تَكراراً ، أو [1491] انقلاباً .

فمِن أَمثلتِه : البُخاريُّ ؛ روى عَن مُسْلمٍ ، وروى عنهُ مُسلمٌ ، فشيخُهُ مسلمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهيديُّ [1492] البَصريُّ ، والرَّاوي عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ { هـ / 38 ب } القُشيريُّ صاحِبُ الصَّحيحِ .

وكذا وقعَ ذلك لعبدِ بنِ حُميدٍ أيضاً : روى عن مُسلمِ بنِ إبراهيمَ ، وروى عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحِه حديثاً بهذه التَّرجمةِ بعينها .

ومنها : يحيى بنُ أَبي كَثيرٍ ، روى عن هِشامٍ ، وروى عنهُ هِشامٌ ، { ن / 38 أ } [فشيخُه هشامُ بنُ عُروةَ ، وهو مِن أَقرانِه ، والرَّاوي عنهُ هِشامُ بنُ أَبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوائِيُّ .

{ أ / 38 ب } ومنها : ابنُ جُرَيْجٍ ، روى عن هشامٍ ، وروى عنهُ هِشامٌ] [1493] ، فالأعْلى [1494] ابنُ عُروةَ ، والأدْنى ابنُ يوسُفَ { ص / 27 أ } { ب / 31 ب } الصَّنعانيُّ .

ومنها : الحكمُ بنُ عُتَيْبَةَ [1495] ، روى عن ابنِ أَبي ليلى ، و [روى] [1496] عنهُ ابنُ أَبي لَيْلى ، فالأعْلى عبدُ الرَّحمنِ ، والأدْنى ((محمد)) [1497] بنُ عبدِ الرَّحمنِ المذكورِ .

وأَمثلَتُه { ظ / 47 أ } كثيرةٌ .

(1485) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : مشهور .
(1486) في ((ظ)) و ((ب)) : الأصفهاني .
(1487) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1488) زيادة من ((ظ)) و ((ص)) .
(1489) زيادة من ((ن)) ، وأظنها خطأ .
(1490) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : عن من .
(1491) في ((ن)) و ((ظ)) و .
(1492) في ((ظ)) : القراديسي ، وفي ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الفراديسي ، وفي هامش النسخة ((أ)) : زيقال الفراهيدي .
(1493) ليست في ((ص)) .
(1494) في ((ص)) : فالأول .
(1495) في ((ظ)) و ((ص)) : عيينة .
(1496) ليست في ((هـ)) و ((ص)) .
(1497) زيادة من ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .

وَمِن المهمِّ [1498] في هذا الفنِّ مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ المجَرَّدَةِ ، وقد جَمَعَها جماعةٌ مِن الأئمَّةِ : فمنهُم مَن جَمَعَها بغيرِ قَيدٍ ، كابنِ سعدٍ في « الطَّبقاتِ » ، وابنِ أَبي خَيْثَمَة ، والبُخاريِّ في « تاريخَيْهِما » [1499] ، وابنِ أَبي حاتمٍ في « الجَرْحِ والتَّعديلِ » .

ومنهُم مَن أَفردَ الثِّقاتِ [بالذِّكرِ] [1500] ؛ كالعِجْلِيِّ ، وابنِ حِبَّانَ ، وابنِ شاهينَ .

ومنهُم مَن أَفْرَدَ المجْروحينَ ؛ كابنِ [1501] عديٍّ ، وابنِ حبّانَ أَيضاً .

ومنهُم مَنْ تَقيَّدَ بكتابٍ مخصوصٍ : كـ « رجال البُخاري » لأبي نصرٍ الكَلاَباذيِّ ، و « رجالِ مسلمٍ » { هـ / 39 أ } لأبي بكرِ بنِ مَنْجَوَيْهِ ، ورجالِهما معاً لأَبي الفضلِ بنِ طاهرٍ ، و « رجالِ أبي داودَ » لأبي عليٍّ الجيَّانِي [1502] ، وكذا « رِجال التِّرمذيِّ » و« رجال النَّسائيِّ » لجماعةٍ مِن المغاربةِ ، ورجالِ السِّتَّةِ : الصَّحيحينِ وأَبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ [1503] وابنِ ماجة ؛ لعبدِ الغنيِّ المقدِسيِّ في كتابِه « الكمالِ » [1504] ، ثمَّ هذَّبَهُ { ن / 38 ب } المِزِّيُّ في « تهذيبِ الكَمالِ » [1505] .

وقد لخَّصْتُهُ ، وزدتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً ، وسمَّيْتُه « تهذيب التَّهذيب » ، وجاءَ معَ ما اشتَمَلَ عليهِ من الزِّياداتِ قدْرَ ثُلُثِ الأصلِ .

وَمِن المهمِّ أَيضاً معرِفةُ الأسماءِ المفْرَدَةِ ، وقد صنَّفَ فيها الحافظُ أَبو بكرٍ أَحمدُ بنُ هارونَ البَرديجيُّ ، { أ / 39 أ } فذكرَ أَشياءَ تَعَقَّبوا عليهِ [1506] بعضَها ، { ظ / 47 ب } مِن ذلك قولُه : « صُغْديُّ بنُ سِنانٍ » ، أَحدُ الضُّعفاءِ ، وهو بضمِّ [الصَّادِ] [1507] المهملةِ ، وقد تُبْدلُ سيناً مُهملة ، وسكونِ الغينِ المعجمةِ ، بعدها دالٌ مُهملةٌ ، ثمَّ ياءٌ كياءِ [1508] النَّسبِ ، وهو اسمُ علمٍ { ب / 32 أ } بلفظِ النَّسبِ ، وليسَ هُو فرداً .

ففي « الجَرحِ والتَّعديلِ » لابنِ أَبي حاتمٍ : صُغْديٌّ الكوفيُّ ، وثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ ، وفرَّقَ بينَه وبينَ الَّذي قبلَه فضعَّفَهُ .

(1498) في « ص » : المبهم .
(1499) في « ن » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » : تاريخهما .
(1500) ليست في « ن » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1501) في « ظ » و « ص » : كأبي .
(1502) في « هـ » : الجباي ، وفي « ص » الكلمة غير واضحة .
(1503) في « ظ » : والنسائي والترمذي .
(1504) في « ن » و « هـ » و « ص » و « أ » : الإكمال ، وفي هامش النسخة « أ » هو الكمال لا الاكمال كما توهم .
(1505) في « ن » : الإكمال .
(1506) في « ظ » : عليها .
(1507) ليست في « ن » و « هـ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1508) في « ص » : كتاب .

وفي « تاريخِ العُقيليِّ » : صُغْديُّ بنُ عبدِ اللهِ يروي عن قَتادةَ ، قال [العُقيليُّ] [1509] : حَديثُهُ غيرُ محفوظٍ . أهـ [1510] < [1511]

{ ط / 28 ب } وأَظُنُّهُ [1512] هُو الَّذي ذكرَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ ، وأَمَّا كونُ العُقَيْليِّ ذكرَه في « الضُّعفاءِ » ؛ فإنَّما [1513] { هـ / 39 ب } [هُو] [1514] للحديثِ الذي ذَكَرَهُ ، وليستِ الآفةُ منهُ ، بل { ص / 27 ب } [هِيَ] [1515] مِن الرَّاوي عنهُ عَنْبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمنِ ، واللهُ أعلمُ .

ومِن ذلك : « سَنْدَر » بـ « بفتح » [1516] المهْمَلةِ والنُّون ، بوزنِ جَعْفرٍ ، وهو مولى « محمد » [1517] زِنْبَاعٍ الجُذاميِّ [1518] ، له صُحبةٌ وروايةٌ ، [و] [1519] المشهورُ أَنَّه يُكْنَى أَبا عبدِ اللهِ ، وهُو اسمٌ فردٌ { ن / 39 أ } لم يتسمَّ بهِ غيرُه فيما نعلمُ [1520] ، لكنْ ذكرَ أَبو موسى في « الذَّيلِ » على « معرفةِ الصَّحابةِ » لابنِ منده : سَنْدَرٌ [1521] أَبو الأسودِ ، وروى لهُ [حديثاً] [1522] ، وتُعُقِّبَ عليهِ ذلك ؛ فإنَّه [1523] هُو الذي ذَكَرَهُ ابنُ منده .

وقد ذكرَ الحديثَ المذكورَ محمَّدُ بنُ الرَّبيعِ [الجِيزيُّ [1524]] [1525] { ظ / 48 أ } في « تاريخِ الصَّحابةِ الَّذين نَزلوا مِصرَ » في ترجمةِ سَنْدَرٍ مولى زِنْباع .

وقد حرَّرتُ [1526] ذلك في كتابي [1527] « في » [1528] الصَّحابة .

وَكذا معرفةُ الكُنَى المجرَّدَةِ [و] المفْرَدَةِ وَ [كذا مَعرِفَةُ] [1529] [1530] الألْقابِ [1531] ، وهي تارةً تكونُ [1532] { أ / 39 ب } بلفظِ الاسمِ ، وتارةً « تكون » [1533] بلفظِ الكُنيةِ

(1509) ليست في « ص » .
(1510) في « ن » و « هـ » و « ظ » و « أ » و « ب » : انتهى .
(1511) هذا المقدار ساقط من النسخة « ط » .
(1512) في « ب » : والحق .
(1513) في « ب » : فإنه .
(1514) ليست في « ب » .
(1515) ليست في « أ » .
(1516) زيادة من « ن » .
(1517) زيادة من « ص » .
(1518) في « ص » : بياع الجدامي .
(1519) ليست في « ظ » .
(1520) في « ظ » و « ص » : يُعلم .
(1521) في « ص » : مسند .
(1522) ليست في « ص » .
(1523) في « ص » : بأنه .
(1524) في « هـ » : الحيري ، وفي « ظ » : الحربي .
(1525) ليست في « ب » .
(1526) في « ص » : جردت .
(1527) في « ص » : كتاب .
(1528) زيادة من « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « أ » و « ب » .
(1529) ليست في « ص » .
(1530) ليست في « أ » و « ب » .
(1531) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » .

، و ((قد)) [1534] تقعُ [1535] [نِسبةً [1536]] [1537] [إلى] [1538] عاهَةٍ [1539] ((كالأعمش)) [1540] أَو حِرفةٍ .

وَكذا [مَعْرِفَةُ] [1541] الأنْسابِ .

وَهي تارةً تَقَعُ إِلى القَبائِلِ ، وهي [1542] في المتقدِّمينَ أَكثرُ [1543] بالنِّسبةِ إلى ((أكثر)) [1544] المتأَخِّرينَ .

وَتارةً إِلى الأوْطانِ ، وهذا [1545] في المتأَخِّرينَ أَكثرُ [1546] ((أي)) [1547] بالنِّسبةِ إِلى المتقدِّمين .

والنِّسبةُ إِلى الوطنِ أَعمُّ مِن أَنْ يكونَ [1548] بلاداً ، أو ضياعاً ، أو سِكَكاً ، { هـ / 40 أ } { ب / 32 ب } أو مُجاوَرَةً وتقع إِلى الصَّنائعِ كالخَيَّاطِ والحِرَفِ كالبَزَّازِ [1549] .

ويقعُ فيها [1550] الاتِّفاقُ والاشتباهُ [1551] ؛ كالأسماءِ [1552] .

وقد تَقعُ الأنْسابُ [1553] أَلقاباً ؛ كخالِدِ بنِ مَخْلَدٍ القَطوانيِّ ، كانَ كوفيّاً ، ويلقَّبُ بالقَطَوانيِّ [1554] ، وكان يغضَبُ منها [1555] .

وَمِن المهمِّ أَيضاً مَعْرِفةُ أَسبابِ ذلك ؛ أي : الألقابِ [والنِّسبِ الَّتي باطِنُها على خِلافِ ظاهِرِها] [1556] .

(1532) في ((ظ)) : يكون .
(1533) زيادة من ((أ)) .
(1534) زيادة من ((ب)) .
(1535) في ((ص)) : ويقع .
(1536) في ((ظ)) : بسبب .
(1537) ليست في ((ب)) .
(1538) ليست في ((ظ)) .
(1539) في ((ط)) كلمة غير واضحة .
(1540) زيادة من ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) .
(1541) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1542) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ب)) : وهو .
(1543) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أكثري .
(1544) زيادة من ((ص)) .
(1545) في ((ط)) : وهي ، وفي ((هـ)) و ((ظ)) : وهو .
(1546) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((أ)) : أكثري .
(1547) زيادة من ((ن)) .
(1548) في ((ط)) و ((ب)) : تكون .
(1549) في ((ص)) : كالبزار .
(1550) في ((ب)) : فيه .
(1551) في ((ط)) : الاشتباه والاتفاق .
(1552) في ((ص)) : ويقع فيها الاشتباه كالأسماء والاتفاق .
(1553) في ((هـ)) : الأسماء .
(1554) في ((هـ)) : القطواني .
(1555) الكلمة غير واضحة في ((ظ)) .
(1556) ليست في ((هـ)) و ((ص)) .

[وَ] [1557] [كذا] [1558] ((و)) [1559] مَعْرِفَةُ الموالي مِنْ { ن / 39 ب } أَعْلى [1560] و [مِنْ] [1561] أَسْفَلَ [1562] ؛ بالرِّقِّ ، أَو بالحِلْفِ { ط / 29 أ } أو بالإسلامِ ؛ لأنَّ كلَّ ذلك يُطْلَقُ عليهِ مولى ، ولا يُعْرَفُ تمييزُ ذلك إلاَّ بالتَّنْصيصِ عليهِ .

وَ ((كذا)) [1563] مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ { ظ / 48 ب } والأخَواتِ ، وقد صنَّفَ فيهِ القُدماءُ ؛ كعليِّ بنِ المدينيِّ .

وَمِن المهمِّ أَيضاً مَعْرِفَةُ آدابِ [1564] الشَّيْخِ والطَّالِبِ : ويشتَرِكانِ في : تصحيحِ النِّيَّةِ ، والتَّطهيرِ [1565] مِن أَعراضِ [1566] الدُّنْيا ، وتَحسينِ الخُلُقِ [1567] .

وينفَرِدُ الشَّيخُ بأَنْ :

- يُسمعَ إذا احْتيجَ إليهِ .
- ولا يُحدِّثُ ببلدٍ فيهِ [مَن هُو] [1568] أَولى منهُ ، بل يُرْشِدُ إليهِ .
- ولا يَتْرُكُ إسماعَ أَحدٍ لنيَّةٍ فاسدةٍ .
- وأَنْ يتطهَّرَ ويجْلِسَ بوَقارٍ .
- ولا يُحَدِّثُ قائماً ولا عَجِلاً ، ولا في الطَّريقِ [1569] إلاَّ إنِ [1570] اضطُرَّ إلى ذلك .
- وأَنْ { ص / 28 أ } يُمْسِكَ عنِ التَّحديثِ إذا خَشِيَ التَّغَيُّرَ [1571] أَو النِّسيانَ لمرَضٍ أَو هَرَمٍ .
- { أ / 40 أ } وإذا اتَّخَذَ مَجْلِسَ الإملاءِ ؛ أَنْ يكونَ لهُ مُسْتَملٍ [1572] يقِظٌ .

وينفَرِدُ الطَّالِبُ { هـ / 40 ب } بأَنْ :

- يوقِّرَ الشَّيخَ ولا يُضْجِرَهُ .
- ويُرشِدَ غيرَهُ لِما سَمِعَهُ .

(1557) ليست في ((ص)) .
(1558) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1559) زيادة من ((ص)) .
(1560) في ((ظ)) : الأعلى .
(1561) ليست في ((أ)) و ((ب)) .
(1562) في ((ظ)) : الأسفل .
(1563) زيادة من ((ص)) .
(1564) في ((ب)) : أدب .
(1565) في ((أ)) : والتطهر .
(1566) في ((ص)) و ((ب)) : أغراض .
(1567) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : الحال .
(1568) ليست في ((ن)) و ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) .
(1569) في ((أ)) : طريق .
(1570) في ((هـ)) : إذا .
(1571) في ((أ)) : التغيير .
(1572) في ((ص)) : مشتمل .

- ولا يَدَعَ الاستفادَةَ لحَياءٍ أَو تكبُّرٍ .
- ويكتُبَ ما سمِعَهُ تامّاً .
- ويعتَنِيَ بالتَّقييدِ والضَّبطِ .
- ويُذاكِرَ [1573] بمحفوظِهِ [1574] ليَرْسَخَ [1575] في ذهْنِه .

وَمِن المهمِّ [أَيضاً] [1576] معرِفةُ سِنِّ [1577] التَّحَمُّلِ والأداءِ ، والأصحُّ اعتبارُ سنِّ التَّحمُّلِ بالتَّمييزِ ، هذا في السَّماعِ .

وقد جَرَتْ عادةُ المحدِّثينَ بإحضارِهِمُ الأطفالَ ((في)) [1578] مجالِسَ الحَديثِ ، { ب / 33 أ } ويكتُبونَ لهُم أَنَّهم حَضَروا .

ولابدَّ ((لهم)) [1579] في مثلِ ذلك مِن إجازةِ المسْمِعِ .

والأصحُّ { ن / 40 أ } في سنِّ الطَّالبِ [1580] بنفسِه أَنْ يتأَهَّلَ لذلك .

{ ظ / 49 أ } ويَصِحُّ تحمُّلُ الكافِرِ أَيضاً إذا أَدَّاهُ بعدَ إسلامِه .

وكذا الفاسِقِ مِن بابِ أَوْلى [1581] إذا أَدَّاهُ بعدَ توبتِه وثُبوتِ عدالَتِه .

وأَمَّا الأداءُ ؛ فقد تقدَّمَ أَنَّه لا اختصاصَ له بزَمنٍ مُعيَّنٍ ، بل يُقيَّدُ [1582] بالاحتياجِ والتأَهُّلِ لذلك .

وهُو مُخْتَلِفٌ باخْتِلافِ الأشخاصِ .

وقالَ ابنُ خُلاَّدٍ : { ط / 29 ب } إذا [بلَغَ] [1583] الخَمسينَ [1584] ، ولا يُنْكَرُ عندَ الأربعينَ .

وتُعُقِّبَ ((عليه)) [1585] بمَن حدَّثَ قبلَها ؛ كمالكٍ .

(1573) في ((ظ)) : وتذاكر .
(1574) في ((ظ)) : لمحفوظه .
(1575) في ((ظ)) : ليترسخ .
(1576) ليست في ((ن)) و ((ظ)) .
(1577) في ((ط)) : وقت .
(1578) زيادة من ((ن)) و ((ظ)) .
(1579) زيادة من ((ب)) .
(1580) في ((ب)) : الطلب .
(1581) في ((ط)) و ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) و ((أ)) و ((ب)) : الأولى .
(1582) في ((هـ)) : مقيد ، في ((ظ)) : بعد .
(1583) ليست في ((ن)) .
(1584) في ((ظ)) : خمسين .
(1585) زيادة من ((ط)) .

وَمِن المهمِّ معرفَةُ صِفَةِ كِتابَةِ الحَديثِ ، وهو أَنْ يكتُبَهُ مُبيَّناً [1586] مفسّراً [1587] ويَشْكُلَ المشْكِلَ [منهُ] [1588] و [1589] يَنْقُطَهُ ، ويكتُبَ السَّاقِطَ { هـ / 41 أ } في [الحاشيةِ] [1590] اليُمنى ، ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ ، وإلاَّ ففي اليُسرى .

وَصفةِ عَرْضِهِ ، وهُو مُقابَلَتُهُ معَ الشَّيخِ المسمِعِ ، أَو معَ ثقةٍ غيرِه ، أَو معَ نفسِه شيئاً فشيئاً . « [1591] وَصفةِ سَمَاعِهِ بأن لا يتشاغلُ بما يخلُ به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ » .

وَصفةِ إِسْمَاعِهِ كذلك ، وأَنْ يكونَ « الذي » [1592] { أ / 40 ب } ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ [كِتابَهُ] [1593] ، أَو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه ، فإِنْ تعذَّرَ ؛ فليَجْبُرْهُ بالإِجازةِ لما خالَفَ إِنْ خالَفَ .

وَصفةِ الرِّحْلةِ فيهِ ، حيثُ يَبْتَدِئُ بحديثِ أَهلِ بلدِهِ فيستوْعِبُهُ ، ثمَّ يرحلُ فيُحَصِّلُ في الرِّحلةِ ما ليسَ عندَه ، ويكونُ اعتناؤهُ [في أَسفارِهِ] [1594] بتكثيرِ المسموعِ أَولى [1595] مِن اعتنائِهِ بتكثيرِ الشُّيوخِ .

وَصفة { ن / 40 ب } تَصْنِيفِهِ وذلك إِمَّا { ص / 28 ب } على المسانيدِ [1596] ، بأَنْ يجْمَعَ { ظ / 49 ب } مسنَدَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ [1597] ، فإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على سوابِقِهِم ، وإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على حُروفِ المعْجَمِ ، وهو أَسهَلُ تناوُلاً .

أَوْ تصنيفِه على الأَبْوابِ { ب / 33 ب } الفِقهيَّةِ أَو غيرِها ، بأَنْ يَجمَعَ في كلِّ بابٍ ما ورَدَ فيهِ ممَّا يدلُّ على حُكمِه إِثْباتاً أَو نفياً ، والأَوْلى أَنْ يقتَصِرَ على ما صحَّ أَو حَسُنَ ، فإِنْ جَمَعَ الجَميعَ فَلْيُبَيِّنْ علَّةَ الضَّعْفِ [1598] .

{ هـ / 41 ب } أَوْ تصنيفِه [1599] على العِلَلِ ، فيذكُرُ المتنَ وطُرُقَهُ ، وبيانَ اختلافِ نَقَلَتِه ، والأَحْسَنُ أَنْ يرتِّبَها على الأبوابِ ليسهُلَ تناوُلُها .

(1586) في « ظ » : بيناً .
(1587) في « ص » و « أ » : مفسراً مبيناً .
(1588) ليست في « ن » .
(1589) في « ظ » : أو .
(1590) ليست في « ن » .
(1591) زيادة من « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » ، و « ص » و « أ » و « ب » ، وكلمة نعاس غير واضحة في « ن » و « ط » .
(1592) زيادة من « أ » .
(1593) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1594) ليست في « ن » و « ط » و « هـ » و « ظ » و « ص » و « أ » و « ب » .
(1595) في « ظ » : أكثر .
(1596) في « ص » : الأسانيد .
(1597) في « ص » : حدته .
(1598) في « ط » و « هـ » : التضعيف ، وفي « أ » و « ب » : الضعيف .
(1599) في « هـ » : يضيفه .

أَوْ يجمَعُهُ [1600] على الأطْرافِ ، فيذكُرُ طرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيَّتِه .

ويجْمَعُ أَسانيدَه : إمَّا مستوعِباً ، وإمَّا متقيِّداً [1601] بكُتُبٍ مخصوصةٍ .

وَمِن المهِمِ { ط / 30 أ } مَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَديثِ :

وقَدْ صَنَّفَ فيهِ بَعْضُ شُيوخِ القَاضي أَبي يَعْلى [بنِ] [1602] الفَرَّاءِ [الحنبليِّ] [1603] ، وهو أبو حفصٍ العُكْبريُّ .

وقد ذكَرَ الشيخُ تقيُّ الدِّينِ بنُ دَقيقِ العيدِ [أَنَّ] [1604] بعضَ أَهلِ عصرِه شرعَ في جَمْعِ ذلك ، فكأَنَّهُ [1605] ما رأى تصنيفَ العُكْبريِّ المذكور .

وصنَّفوا في غالبِ هذهِ الأنْواعِ على ما أَشَرْنا [1606] إليهِ غَالِباً .

وهِيَ ؛ أي : هذهِ الأنواعُ { أ / 41 أ } المذكورةُ في هذهِ الخاتمةِ { ن / 41 أ } نَقْلٌ مَحْضٌ ، ظاهِرَةُ التَّعْريفِ ، مُسْتَغْنِيَةٌ عنِ التَّمْثيلِ .

[وحَصْرُها مُتَعَسِّرٌ] [1607] ؛ فلْتُراجَعْ [1608] لَها مَبْسوطاتُها ؛ لِيَحْصُلَ < الوُقوفُ على حقائقِها .

واللهُ المُوَفِّقُ والهَادي ((إلى الصواب)) ، و (([1609] لا إِلَهَ إِلاَّ هُو)) [1610] ، ((محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً)) و (([1611] عليهِ توكَّلْتُ وإِليهِ أُنيبُ)) ، ((ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين)) [1612] [وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوَكيلُ] [1613] .

((والحمد لله رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)) [1614] .

(1600) في ((ظ)) : يجمعها .
(1601) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) : مقيداً .
(1602) ليست في ((ظ)) .
(1603) ليست في ((هـ)) .
(1604) ليست في ((ن)) .
(1605) في ((ن)) و ((هـ)) و ((ص)) و ((ب)) : وكأنه .
(1606) في ((هـ)) : أثرنا ، وأظنه خطأ .
(1607) ليست في ((ظ)) .
(1608) في ((هـ)) و ((ظ)) و ((ص)) : فليراجع .
(1609) زيادة من ((ن)) .
(1610) في ((ن)) : الله .
(1611) زيادة من ((ن)) .
(1612) زيادة من ((ن)) .
(1613) ليست في ((ن)) .
(1614) زيادة من ((ب)) .

« والحمد لله رب العالمين ، الحمد لله على الإتمام ، وعلى نبينا أفضل الصلاة وأكمل السلام وصحابته سادتنا الكرام وتابعيهم بإحسان إلى يوم القيامة ، يا حنان يا منان . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً » [1615]

« والحمد لله رب العالمين » [1616] .

[وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ و « على » [1617] آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ] [1618] > [1619] ، « تسليما كثيراً إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين » [1620] .

([1615]) زيادة من « ص » .
([1616]) زيادة من « هـ » .
([1617]) زيادة من « ب » .
([1618]) ليست في « ط » و « هـ » .
([1619]) هذا المقدار ساقط من النسخة «ظ» .
([1620]) زيادة من « ب » .